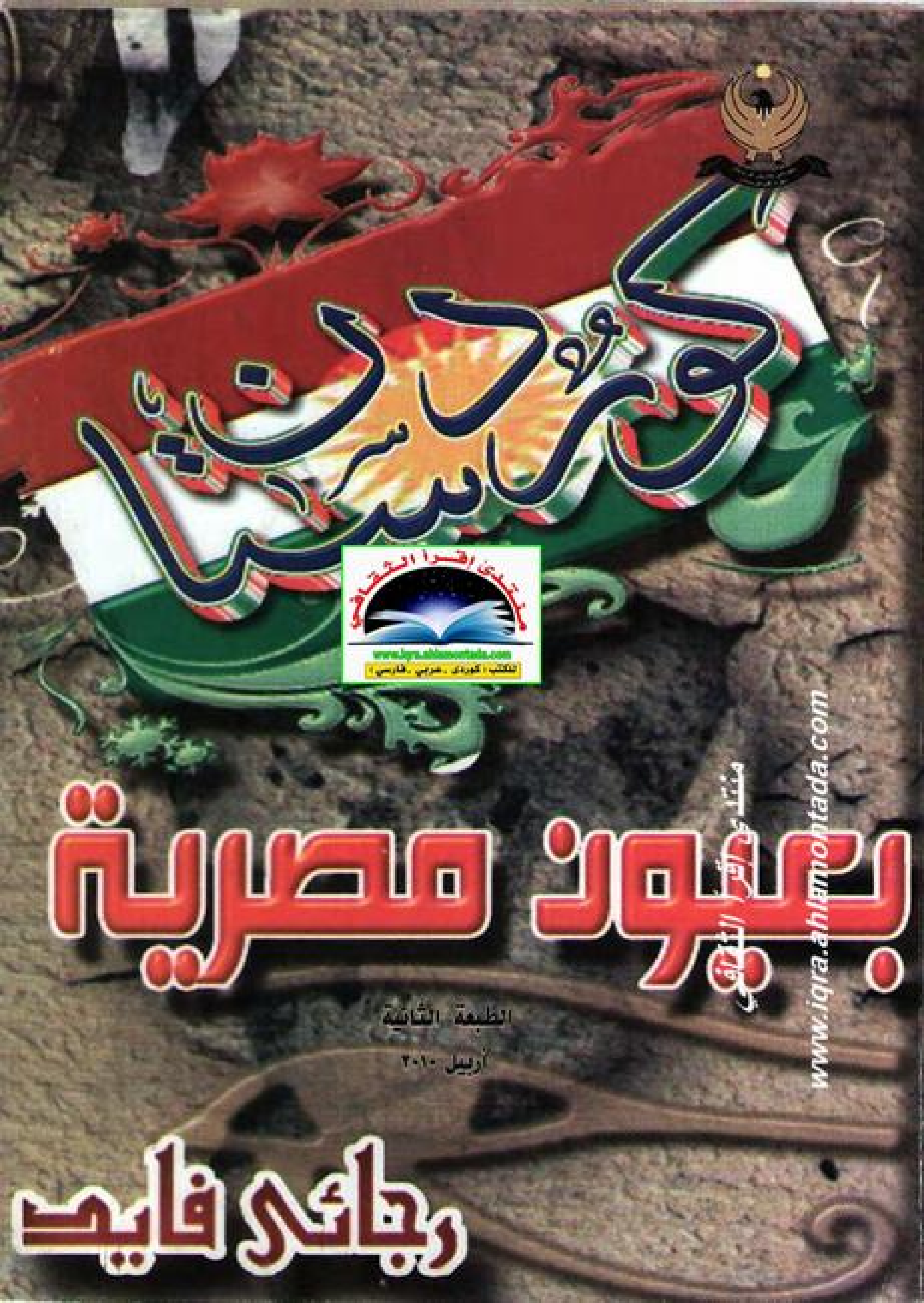

كوردستان
بعيون مصرية
الطبعة الثانية
أربيل ٢٠١٠
رجائي فايد

كوردستـان بعيون مصرية

رجائي فايد



وزارة الثقافة و الشباب

المديرية العامة للصحافة والطباعة والنشر

مديرية النشر أربيل

- اسم الكتاب: كوردستان بعيون مصرية
- اسم الكاتب: رجائى فايد
- تصميم : نەورۆز جەمال
- مطبعة الثقافة
- رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة (٢٨٢) لسنة ٢٠١٠

تنويه

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات التي نشرت في بعض الصحف والمجلات العربية والكردية. وربما يرى البعض أن الأحداث المتعلقة بهذه المقالات قد تجاوزها الزمن، ولكنني أعتقد غير ذلك" فالغد ابن اليوم، واليوم ابن الأمس، فضلا عن أن من يتابع الملف العراقي وبالذات الملف الكردي في العراق لابد أن يتاكد أنه لا توجد فيه أحداث تجاوزها الزمن، إذ كثيرا ما نجد حدثا ما نظن انه انتهي قد عاد من جديد ليطل براسه، لذلك وجدت أنه لا باس إطلاقا من نشر بعض المقالات التي قد يرى البعض أن الزمن قد تجاوزها مع احترامي لأي رأي.

ر.ف.

الاهــــداء

كانوا ينادونها في أربيل بـأم حمـاده،، لقـد كانـت أختـا عزيـزة لكـل مـن عرفهـا، فبادلوها حبا بحب. أما بالنسبة لي فكانت أمراً آخـر، كانـت نعـم الزوجـة، والأخـت، والأم، والصديقة، والحبيبة، بل نعم السند في الأيام الصعبة، وما أكثرها. في كـل مـرة كنت أزور فيها أربيل، لابد أن أذهب بالقرب من المسكن الذي عشنا فيه سـويا حلـو الحياة ومرهـا، وأكـاد أشـعر بـأريج أنفاسـها تعطـر المكـان، هـي الأن بـين يـدي الله سبحانه وتعالى، تنعم بجزاء طيبات أعمالها، فإليها أهدي هذه السطور فقد كـان لهـا نصيب فيها بالتوجيه والإرشاد والنصح والإسناد.

رجائي فايد

الى جانب الجبل، للكورد أصدقاء

يقدم لنا الاستاذ رجائي فايد الكاتب المصري المعروف وصديق الشعب الكوردي في هذا الكتاب جملة من المقالات السياسية المهمة التي تتناول قضايا منها ذات طابع عقدي. وصداقة الاستاذ رجائي فايد للشعب الكوردي ومواقفه المشرفة وحرصه على الشعب الكوردي جعله يتعامل بمنهجية مبنية على قراءة الواقع بشكل موضوعي ومتابعة التطورات وطرح حلول ممكنة .ووفق هذه المنهجية يتعامل الشعب الكوردي مع موضوعه حقوقه المشروعة بعيداً عن كل ما لا ينسجم مع ثقافة الحوار وتقبل الاخر مؤكداً على المرونة والتفاعل . فالشعب الكوردي اذ يفكر في مصلحته وتأمين حقوقه فأنه يفكر ويحرص على مستقبل الشعب العراقي عموماً ضمن العراق الفدرالي الديمقراطي الموحد . سابقاً قالو: ليس للكورد سوى الجبال صديقاً لهم، واليوم نقول: صحيح ان الجبل كان ظهيرنا ولكن كان الى جانبه دائماً أصدقاء مخلصون، فكروا بموضوعية ودعوا الى أستتباب الامن والسلام في المنطقة ودافعوا عن الشعب الكوردي وشاركوا همومه في السراء والضراء والاستاذ رجائي الفايد ومن خلال تحليلاته الموضوعية وكتاباته حول تطورات الاوضاع والمستجدات في كوردستان وعموم العراق، ظل صديقاً وفياً للشعب الكوردي وأكد للآخرين بأن المواقف الموضوعية تساعد على تقارب الشعوب وتفعيل نضالاتها المشتركة في سبيل السلم والتقدم الاجتماعي، أما الابتعاد عن الموضوعية فلا ينتج سوى التنافر والتباعد.

كاوه محمود
وزير الثقافة والشباب
في حكومة أقليم كوردستان

الملاذ الآمن

عدت مؤخرا من زيارة إلى الإقليم الكردستاني العراقي، شاهدت خلال الزيارة الكثير، وتوقفت عند الكثير، لكنني توقفت أكثر عند مسألة الملاذ اللآمن، ومن أجلتوضيح ذلك فإننا نعود إلى عقدين من الزمان مضيا.

فبعد انتهاء حرب تحرير الكويت وانكسار الجيش العراقي فيها، نشبت انتفاضة في الجنوب العراقي سميت بالانتفاضة الشعبانية ضد نظام حكم الرئيس الراحل صدام حسين، ورغم ما كان بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق الا انها شاركت العراق في قمع تلك الانتفاضة، وذلك بفك الحصار عن بعض القطعات العسكرية العراقية، والسماح للجيش العراقي باستخدام سلاحه الجوي في قمع تلك الانتفاضة (لا صداقات ولا عداوات دائمة في السياسة)، وتم قمعها بالفعل. وشاهد العالم المشاهد المروعة لقمع تلك الانتفاضة. بعد ذلك انتقل الجيش العراقي إلى الشمال لقمع تلك الانتفاضة التي قام بها الأكراد، والتي سميت بالانتفاضة الشعبانية، وعندما وصل إليهم نبا تحرك الجيش العراقي نحوهم آثروا السلامة فهاجروا لائذين بصديقهم التقليدي الجبل (للأكراد مقولة مأثورة تقول: لقد تخلي عنا العالم، ولم يبق لنا من صديق سوى الجبل). وسميت هذه الهجرة بالهجرة المليونية، لأنهم كانوا بالفعل بالملايين، ورأى العالم تلك المأساة الإنسانية المروعة. مجموعات بشرية تحتمي بالثلوج والمياه والطين والعواصف خوفا مما قد يحدث لهم كما حدث في الجنوب، وربما أكثر مما حدث في الجنوب.إذ إن ذكريات حلبجه وعمليات الأنفال والغازات السامة مازالت حاضرة في الأذهان. وتحرك الضمير العالمي، فصدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ والذي يدين قمع المدنيين. وبعد ذلك صدر قرار دول التحالف بتحديد ملاذين آمنين، الأول: جنوب خط العرض ٣٢ لعرب الجنوب، والثاني: شمال خط العرض ٣٦ للأكراد، ويحظر في هاتين المنطقتين أي نشاط للطيران العراقي أو أي عمليات

عسكرية ضدهم، ولم يتمكن عرب الجنوب من استثمار ذلك القرار، ربما لافتقارهم إلى تنظيمات سياسية قادرة ومتمرسة على العملين السياسي والتنظيمي، في حين استثمر الأكراد ذلك، وتمكنوا في النهاية من إدارة شؤون إقليمهم والذى اقتربوا به كثيرا إلى درجة الاستقلال عن الدولة العراقية، بل أصبح إقليمهم المكان المفضل لكافة قوى المعارضة العراقية كي تقيم وتلتقى وتتشاور.

هكذا كان وضع الإقليم منذ أواخر عام ١٩٩١ وحتى سقوط النظام العراقى في إبريل ٢٠٠٣م. وفي زيارتي الأخيرة اكتشفت أن الإقليم مازال ملاذا آمنا، ولكنه تحول من ملاذ للأكراد إلى ملاذ لكافة الطوائف العراقية التي تتعرض للانتهاكات وللتهجير القسرى من موطنها التاريخي، فقد اكتشفت وجود الكثير، والذى يعد بالآلاف من أبناء تلك الطوائف في مدينة أربيل يعيشون فيها خوفا من أن يلحق بهم ما لحق بأقرانهم الذين لم يمتثلوا لرسائل التهديد إن لم يغادروا مدنهم، وبالتالي تعرضوا لعمليات التصفية الجسدية. وحرصت خلال الزيارة على أن التقي بهؤلاء. وكان من أساس من التقيت بهم طائفة المسيحيين الكلدان، وطائفة الصابئة المندائيين، وطائفة الأيزيديين .

فبالنسبة للكلدان التقيت بالكاردينال عمانوئيل الثالث دللي كاردينال الكاثوليك الكلدان على مستوى العالم، والذى ترك مقر إقامته الرسمى في بغداد ليقيم في منطقة عينكاوة المسيحية بأربيل. وزرت المركز الثقافي الكلداني. والتقيت بعدد من الرموز الثقافية الكلدانية. ودخلت معهم في حوارات مطولة حول ما يعانيه الكلدان خارج الإقليم الكردستاني ومعهم المسيحيين الارثوذكس النسطوريين، والذين يطلق عليهم الاشوريين، وانهم لم يجدوا ملاذا لهم هروبا من الاضطهاد سوى الإقليم الكردستاني، حيث رحبت بهم قيادة الإقليم" فاقاموا واشتروا المساكن والدكاكين، وزاولوا أنشطتهم بكل حرية، والتحق أبناؤهم بالمدارس، وعولج من كان مريضا في مستشفيات الإقليم. وبالفعل حصلوا على كافة حقوق المواطنة حالهم حال أبناء الإقليم، فالمركز الثقافي الكلدانى في عينكاوة مبنى فخم يرتاده أبناء الطائفة، وبه

كافة الأنشطة الثقافية والاجتماعية. وقد بُني هذا المبنى الضخم على نفقة حكومة الإقليم. أما الكنائس فقد قامت حكومة الإقليم بتوسعتها وإعادة بناء بعضها. وقال لي الجميع نحن نعيش الآن في الإقليم الكردستاني أزهي عصورنا على الإطلاق.

الطائفة الثانية التي اخترتها في هذا السياق هي طائفة الصابئة المندائيون. ويطلق على أبناء تلك الطائفة مصطلح المغتسلون" لأن من طقوسهم النزول إلى نهر جارٍ يوم الأحد من كل أسبوع والاغتسال فيه بكامل الجسد وبالملابس الكاملة في كافة فصول السنة. وهؤلاء يتبعون نبيهم سيدنا يحيى بن زكريا (يوحنا المعمدان). ولأن مسألة الاغتسال في المياه الجارية طقس ثابت لديهم، فقد كانت إقامتهم إلى جوارالأنهار الجارية في الموصل وبغداد والعمارة، إلا إنهم تعرضوا مؤخرا إلى الاضطهاد كغيرهم، ولم يكن أمامهم سوى أحد طريقين: إما الهجرة خارج العراق، أو الهجرة إلى الإقليم الكردستاني، وبالفعل احتضنتهم حكومة الإقليم، وسمحت لهم بالإقامة وبكافة الحقوق التي يحصل عليها الأخرون" فكان لهم المركز الثقافي والمعبد. وقد قمت بزيارة مركزهم الثقافي، وتحاورت مع رموزهم الثقافية، وشرحوا لي معاناتهم التي أجبرتهم على اللجوء إلى مدينة أربيل، والصعوبات التي يلاقونها في عملية الاغتسال الأسبوعي" لأن مدينة أربيل لا تقع على نهر، وبالتالي يضطرون لاستئجار الحافلات كل يوم أحد ليذهبوا لأقرب نهر في منطقة اسكي كلك أو منطقة التون كوبرى ليغطسوا في النهر بملابسهم تنفيذا لطقوس عقيدتهم.

أما الطائفة الثالثة فهي طائفة الأيزيديين. وهم يعيشون في منطقة سنجار، ولهم مزارهم المقدس (معبد لالش)، حيث مرقد نبيهم عدي بن مسافر الأموي، أو الشيخ عادي. وتلك الطائفة لها طقوس ومعتقدات غريبة، هي خليط من الزارادشتية والمانوية والأديان القديمة، ورغم أن المنطقة إداريا تقع ضمن محافظة الموصل إلا إنها من الناحية الفعلية تحت سيطرة قوات البيشمركه على أساس أنها من المناطق المتنازع عليها. وامتدت يد حكومة الإقليم إلى هذه المنطقة فاقامت مركزا ثقافيا لهم في مدينة دهوك يحمل اسم "مركز لالش الثقافي". كما قامت بإعمار معبدهم في لالش،

وقوات البيشمركه تقوم على حراسة هذا المعبد وتـأمين الحجـاج الـذين يـأتون إليـه.
وانشات مديرية للثقافة الأيزيدية في وزارة التربية والتعليم بالإقليم .
وعندما ذهبت في رحلة سياحية إلى المصايف الجبلية وجدت أن أكثر من فيها هم من عرب بغداد والجنوب جاؤوا للاصطياف والتمتع بجـو المنطقـة ومناظرهـا الخلابـة، في أمن وأمان بعيدا عن العنف الذى مازال مخيماعلى الكثير من مناطق العراق.
وفي الأيام الأخيرة للزيارة حدث تفجير ضخم في مدينة الموصل راح ضـحيته المئـات من الأبرياء بين قتيل وجريح، وقد استهدف التفجير حافلات تنقـل طلابـا مـسيحيين إلى كلياتهم، وعلى الفور أمرت رئاسـة الإقلـيم بنقـل الجرحـى إلى مستـشفيات أربيـل لتلقى العلاج، بل أمرت أيضا بعلاج الحالات الخطرة منهم خارج العراق ومـن ميزانيـة الإقليم، رغم أن مسألة الميزانية المخصصة للإقليم هي إحدى القضايا الخلافيـة بـين أربيل وبغداد.
وبالفعل فقد تحولت المنطقة مـن مـلاذ آمـن للأكـراد عـام ١٩٩١ إلى مـلاذ آمـن لكـل المضطهدين بالعراق حاليا.

في ذكرى مولد المصطفى صلى الله عليه وسلم

لمرتين كان حظي رائعا عندما أتيحت لي الفرصة كي أشارك شعب كردستان العراق أفراحه واحتفالاته بمناسبة ذكرى مولد النبي محمد عليه الصلاة والسلام. هذا خلاف المرات السابقة التي كنت فيها جزءا من أبناء المنطقة في ثمانينات القرن الماضي. المرتان التي اتحدث عنهما جرتا في عامي ١٩٩٩م و٢٠٠٧م. إبّان زيارتي للمنطقة شاهدت بنفسي روعة الاحتفال الجماهيري التلقائي بهذه المناسبة وأؤكد على كلمة التلقائي" لأن الاحتفالات هكذا. هي تعبير صادق عن حب متاصل في القلوب لصالح صاحب الذكرى، (عليه الصلاة والسلام). ويتوحد حول ذلك الجميع. في عام ١٩٩٩ شاركت الأخوة الكورد احتفالهم في مسجد شيخ شولي.

وفي المرة الأخيرة كان حظي افضل كثيرا من الأولي" إذ رافقت السيد الأستاذ وزير الأوقاف والشؤون الدينية الأستاذ محمد شاكلي في جولته على كافة المساجد لتقديم التهاني. وكان صاحب الفضل من بعد الله في ترتيب ذلك هو الأخ العزيز عثمان المفتي. أذكر أن الحلوى كانت تلقى علينا طوال الطريق من الجميع، الفقراء قبل الاغنياء، في الوقت الذي كانت فيه المساجد تعج بالجمهور الفرح المبتهج وبالخطباء والمنشدين. واكتشفت أن شهر ربيع الأول كله احتفالات بمولد النبي عليه الصلاة والسلام. فقد صحبت الأخ الفاضل عثمان المفتي بعد ذلك إلى أكثر من احتفال في أكثر من مسجد. كان الأمر بالنسبة لي شيئا رائعا، كشف لي أكثر عن جوانب مهمة في شخصية الإنسان الكردي. ومن رأيي: إنه يجب استغلال فرصة كتلك لاستحضار أخلاقيات صاحب الذكرى العطرة لنقيس بها وقائع حاضرنا حتى نُقَوّم ما ينبغي تقويمه.

وهنا أطرق المسألة التي شغلتنى كثيرا، وما زالت، وهي ما يحدث الأن في المشهد العراقي ومنذ سقوط نظامه السابق في إبريل نيسان ٢٠٠٣م، وهي أمور معروفة

للجميع ولا داعى للتطرق لها. لكن المثير في الأمر، أن من أساس أطراف المشهد والذى يجري الصراع على أشده فيما بينهم من يرفع اللواء المحمدي سواء من كان متشيعا لآل البيت، أو من أهل سنة محمد. والسؤال أمام هذه الحالة الفريدة هو: ما الذي وصل بأهل العراق إلى حالة الشقاق، ومن ثم الصراع؟ والعجيب وانا أفكر في ذلك، توقفت عند مشهدين، الأول: في عهد المصطفى صلى الله عليه وسلم، والثانى: جرى على جزء من أرض العراق خريف ١٩٩١م. المشهدان ينطلقان من هذه الفكرة: أيهما له الأولوية؟ القصاص أم العفو عند المقدرة ؟ في المشهد الأول خاطب النبي من موقع القوة من آذوه وأخرجوه من دياره، وحاربوه وتآمروا عليه: "ماذا تظنون اني فاعل بكم..؟ قالوا خيرا أخ كريم وابن أخ كريم". وهنا قال نبي الرحمة: "إذهبوا فأنتم الطلقاء" أما المشهد الثاني فكان في خريف ١٩٩١م، عندما تمكنت الثورة الكردية من الإمساك بزمام المنطقة بعيدا عن بغداد، هنا وضع الكثير من الذين يعرفون ماذا فعلوا في الماضي أيديهم على قلوبهم توقعوا للانتقام" فلقد ارتكبوا الكثير في حق أبناء قوميتهم. منهم من كان يحمل السلاح في تلك الميليشيات العشائرية والمعروفة بالتسمية الاستهزائية أياها، ومنهم من كان في أجهزة استخبارات النظام، أوفي أجهزة الأمن ...الخ. هنا كان الخيار الصعب للقيادة الجديدة ما بين القصاص والعفو والسماح. هل حان وقت الانتقام الذي يجب ان تكون له الأولوية ام ان هناك من الأمور التي تحتاجها التجربة الوليدة هي أولى بهذا الوقت..؟ بالفعل كان الخيار صعبا فدماء الضحأيا لم تجف بعد، والقرى المهدمة شاهد عيان على هول الماساة. والمفقودون الذين اتضح فيما بعد انهم دفنوا باحذيتهم وملابسهم في قبور جماعية، وحق اليتامى والأرامل والثكالى.. لاشك أن الثأر لن يرجع ضحية إلى الحياة من جديد .. لكنه سيطفئ بعضا من نار مشتعلة في الصدور..ما أقسى ألم الضحايا .. ولكن إذا ترك الإنسان العنان لعواطفه كي تحركه كيف تشاء لافتقد القرار الصائب وتاه منه الطريق الصحيح.

في عهد المصطفى صلى الله عليه وسلم لو كان قد فعل عكس ما فعل لانشغل عن الدعوة بالانتقام. والانتقام دائرة مجنونة قد نعرف بدايتها، لكن لا أحد يستطيع معرفة نهايتها. وهذا ما يجري على الساحة العراقية حاليا. والذي سنتطرق إليه لاحقا.

والأمر نفسه: لو كانت القيادة الجديدة عام ١٩٩١ قد انشغلت بالانتقام لكانت التجربة الكردية قد قُتلت في مهدها" لذلك كان القرار الصائب: "إذهبوا فانتم الطلقاء" .في العهد النبوي دخلوا في دين الله أفواجا، وأصبحوا قوة مضافة إلى الدين الجديد، وعلى سواعد هؤلاء انتشر الإسلام في كافة أرجاء المعمورة. والأمر ذاته تكرر في التجربة الكردية.. خصوم الأمس صاروا حلفاء إليوم وقوة مضافة إلى قوة الحركة الكردية التي مازال أمامها الكثير ليتحقق لها ما تستحقه.

الأمر في الحالتين السابقتين كان رحمة مختلطة بذكاء سياسي. وهنا نصل إلى السؤال الصعب: لماذا لم يتكرر ذلك في بغداد بعد سقوط النظام؟ وها نحن نرى النتائج واضحة كل الوضوح. هل القيادات الكردية التي شاركت بفاعلية في العملية السياسية منذ بدايتها لم تنقل للنخبة الجديدة تجربتها للتأسي بها؟ أم أن شهوة الانتقام لدا هؤلاء أصمت آذانهم عن أي نصيحة؟ وبالتالي قادتهم عواطفهم الجامحة تلك، وقادت معهم العراق المبتلى إلى ما هو فيه الآن؟

وأشهد بأن الرئيس مسعود البارزاني حاول، ويحسب له شرف المحاولة" فمع ظهور بوادر الانشقاق والعنف دعا إلى مؤتمر للمصالحة العراقية في أربيل، ولم تتوقف محاولاته فيما بعد في نفس الاتجاه ..وأذكر أنني أرسلت له رسالة أثمّن فيها هذه المبادرة، وأبلغته فيها تحيات أصدقائي من مصر. وأذكر ان سيادته بادلني الرسالة برسالة شكرني فيها، وطلب مني إبلاغ أصدقائي تحياته، وإبلاغهم أيضا أنه مع العراق، وسيبذل كل ما يستطيع من جهد من أجلسلامة العراق.

الرئيس البارزاني والرئيس الطلباني أيضا كانوا عند المسؤولية الوطنية. وكذلك كافة القيادات والنخب الكردية، بل أنني أذكر في هذا الصدد مشاركتي في المؤتمر

الذي نظمه منتدى الفكر الإسلامي الكردستاني في أربيل، حيث كان المؤتمر رائعا بكل معنى الكلمة من حيث التنظيم ومستوى المشاركة والحضور والموضوعات المهمة التي طرحت في المؤتمر حول سماحة الإسلام ونبذه للعنف واحترامه للإنسان حرا كريما. وبكل أسف غابت بغداد عن هذا المؤتمر مع إنها الأكثر احتياجا لمؤتمر كهذا. وعندما سألت الأخوة المشرفين على المنتدى (الدكتور محمد شريف والدكتور مخلص والدكتور عرفات) أجابوني بأنهم وجّهوا الدعوات وأكدوا عليها ولكن لم تلبّ. إذن، ما الذي حدث؟ ولماذا لا يتقبلون النصيحة؟ وهل هم سعداء بما يجري على الساحة من كوارث؟ وها هو المؤتمر الأخير للمصالحة العراقية انفض دون أن يُحقق للعراق شيئا. وهذا ليس له سوى معنى وأحد بكل تأكيد: هناك شيء في بغداد خطأ ينبغي تشخيصه ووصف العلاج الناجع له" حتى تخرج بغداد من هذه الدائرة المجنونة.

في ذكراك العطرة سيدي يا رسول الله عليك صلاة الله وسلامه.. يا نبي الرحمة.. يا من قدمت العفو عند المقدرة على الثأر والانتقام.. وفي ذكراك نحيّي من سار على نهجك، وعفا أيضا عند المقدرة.. وفي ذكراك أيضا ندعوا لمن بدأ بالانتقام أن يعود إلى طريق العفو والسماح وقبول الأخر" إذ ربما تظهر طاقة نور تنبىء بنهاية لنفق العراق المظلم.

انتخابات الإقليم القادمة (١)

في ٢٥ يوليو تموز القادم ٢٠٠٩م ستجرى الانتخابات البرلمانية في الإقليم، وفي الوقت نفسه ستجرى انتخابات رئيس الإقليم. ومن المعروف أن الإقليم لظروف خاصة لم يحسم مسألة انتخاب رئيس الإقليم في تلك الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٢ وذلك للظروف الخاصة التي كان يمر بها الإقليم حينئذ، والتي كان من أساسها حداثة التجربة، وغياب الخبرات المتراكمة، فضلا عن إنه لم تكن هناك الأسس التي تجرى على أساسها الانتخابات، ومن أساسها التشريع الذي يحدد شروط الترشيح لهذا المنصب الرفيع، ومهام الرئيس، والقَسَم الذي يجب أن يقسمه قبل أن يتولي مهام منصبه، إضافة إلى ذلك فإن القوائم التي تضم أسماء من يحق لهم الإدلاء باصواتهم لم تكن متوفرة، ولمن لا يذكر ما جرى في تلك الانتخابات من أحداث فإننا نعرض له جانبا منها كي نؤكد على ما كان من أحوال في الإقليم حينئذ، تلك الأحوال التي جرت في اطارها تلك الانتخابات.

بسلطة الأمر الواقع وقبول الجماهير، تقدمت الجبهة الكردستانية لإدارة المنطقة بعد سحب نظام بغداد كافة الإدارات المدنية فيها، سعيا لإدخال المنطقة في فوضى عارمة، وإجهاض التجربة الكردية، واتفقت الأحزاب المنضوية تحت تلك الجبهة على إجراء الانتخابات العامة، ولأنه لم تكن هناك أي خبرات على الإطلاق فقد تم الاتصال بجماعة الإصلاحات البرلمانية في لندن طلبا للمساعدة، وقد ساعدت تلك الجماعة بالفعل في العملية الانتخابية وأصدرت تقريرا يشيد بها، وكان من ضمن ما قدمته تلك الجماعة للإقليم نوعا من الحبر يصعب إزالته، وذلك كي يتم غمس إصبع الناخب فيه ضمانا لعدم تكراره لعملية التصويت، ووزعت زجاجات الحبر تلك على اللجان

الانتخابيـة مـساء اليـوم المحـدد للانتخابـات، إلا إنـه تم إبـلاغ الـسلطات بـأن أحـد المواطنين نجح في إزالة هذا الحبر، وهذا معناه أن العملية الانتخابيـة مهـددة بالنـسف من جذورها، واجتمعت الجبهة على الفـور، وأصـدرت قـرارا علـى عجـل بتأجيـل تلـك الانتخابات لمدة ٤٨ سـاعة، وبالجهـد الـذاتي نجـح أسـاتذة الكيميـاء في كليـة العلـوم بتحضير تركيبة حبر جديد من مادة نترات الفضة والتي جمعت من معامـل التـصوير الـضوئي" وبالتـالي جـرت تلـك الانتخابـات بنجـاح، ولم يكـن النجـاح محـسوبا لهـذا المرشح أو ذاك، بقدر ما كان النجاح الحقيقي للشعب الكردي ذاته، الذي وجد نفـسه في موقف التحدي، فكان على مستوى هذا الموقف، لقد قبل التحدي ونجح بامتياز.

أسوق هذه الواقعة لأخرج منها بعدة استنتاجات:

الأول: أن الإصرار وقبول التحدي الذي فرض على الإقليم كـان مـن أسـاس مقومـات نجاح تلك التجربة.

الثاني: افتقار الإقليم لأي خبرات إدارية، وبالتالي انتخابية مما دفعهـم إلى الاسـتعانة بتلك المنظمة البريطانية.

الثالث: أن المنظمة البريطانية التي استعين بها هي إحدى المنظمات البريطانيـة غـير الحكومية، وهذا ما يجعلنا نتحدث بعد ذلك عن دور المجتمع المدني في هذا الحدث.

والآن صدر عن برلمان كردستان قانون انتخاب الرئاسة، ومن أساس ما جـاء في هـذا القانون شروط المتقدم للترشيح لهذا المنصب الرفيع، وأساس شرط من وجهة نظري هو النص على: "أن يكون من مواطني كردستان العـراق". وهـذا الـشرط علـى وجـه الخصوص أسوقه في مقالاتي و محاضراتي في القاهرة للدلالة على أمرين:

الأول: هو قصر الترشيح لهذا المنصب المهم على من يحمل الجنسية العراقيـة فقـط" وبالتالي أصبح لا يجوز لأحد أكراد دول الجوار أن يمتلك شروط الترشيح" وبالتـالي فإنني أطرح هذه الفكرة: إن أكراد العراق أكثـر تعقـلا في المـسألة القوميـة، وإنهـم في خطواتهم السياسية يقدمون انتمائهم الوطني على أي انتماء أخر، مـع التأكيـد علـى أن من حقهم هذا الطموح القومي شأنهم في هذا شأن أي شعب في العالم. وعليه، فان

كافة الاتهامات التي توجه ضدهم بشأن توجههم القومي وسعيهم إلى الانفصال عن دولة العراق، هي اتهامات ظالمة، وأضيف في هذا السياق: إن المتأمل للمشهد العراقي بحيادية وأمان ة من الممكن أن يدرك ببساطة أن أكراد العراق ظُلموا في هذه التهمة كما ظُلموا ظلما فادحا في الماضي، وإنهم من خلال السلوك والممارسات والمؤتمرات التي ينظمونها في الإقليم الأكثر حرصا على وحدة العراق، بل ربما هم الطرف الواضح في العملية السياسية الذي يشكل عامل توازن في تلك العملية. وأقولها بأمان ة: لماذا لم ينقل هذا المفهوم إلى الدول المحيطة بالإقليم لكي يخفف من هواجسها تجاه الإقليم ويتحول الشك إلى طمانينة؟!

الثاني: تختلط في العقل العربي كلمة الكرد بكلمة كردستان" فإذا ذكرت كلمة إقليم كردستان فان هذه معناها إقليم الأكراد، وفي هذا الصدد فإنني أبذل جهدا كبيرا في توضيح هذه المسألة فكردستان كما أوجه حديثي للمتلقي العربي تعني الأرض وبالتالي ليس من الضرورة أن يكون كل كردستاني كردياً، من الممكن أن يكون كردستانيا عربيا أو تركمانيا أو آثوريا أو كلدانيا، ولأن القانون أرجع حق الترشيح إلى الأرض وليس إلى القومية، عندما يذكر كردستان وليس الأكراد معنى هذا أن من حق أي مواطن كردستاني التقدم للترشيح بصرف النظر عن قوميته، وبالتالي فإنه من الممكن أن يتقدم للترشيح مواطن كردستاني من أي قومية من القوميات المذكورة.

إن طرح هذا المفهوم على الرأي العام العربي وهو ما يعنيني في المقام الأول سيؤكد بالمنطق عدم انغلاق القومية الكردية على نفسها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وهو الأساس أن القومية الكردية ليست قومية شوفونية بل هي قومية إنسانية ومنفتحة على الجميع، ومن الواجب على العرب تفهم هذه المسألة جيدا وعدم التوقف عند رأي فردي جامح يخرج من هنا أو هناك.

ونعود إلى هذه الانتخابات. في تصوري إنها تشكل علامة فارقة في تاريخ الحركة الكردية، لماذا؟ في الانتخابات السابقة والتي تشكل هي الأخرى علامة مهمة على

الطريق لم تكن الأمور في الإقليم قد استقرت كما هي الآن، بل إن لفظ الإقليم كان مجرد شيء هلامي لم تتحدد ملامحه حينئذ، فضلا عما ذكرناه من افتقار الجميع لأي خبرات إدارية، فالقيادات كانت حتى ذلك الحين لم تنفض عن كأهلها غبار الصراع مع الحكومات العراقية، ولم يكن هناك أي تصور مبلور وواضح لما سيكون عليه الغد. نضيف إلى كل ذلك أمرا في غاية الأهمية من وجهة نظري، وهو: لأن الأحزاب الكردية كانت هابطة للتو من الجبل حيث يعلو صوت البندقية لحسم أي خلاف، فإننا ندرك أن ذلك أفرز على الساحة السياسية الكردستانية اللغة نفسها مما كانت لها تداعياتها الخطيرة فيما بعد، لكن الظروف اختلفت إلى درجة كبيرة فالدرس تم استيعابه، ولغة الحوار الحضارى تغلبت على لغة البندقية، وتذوق الجميع حلاوة السلام الداخلي، وهو مناخ جيد لممارسة انتخابية جيدة، في السابق كانت تجرى الانتخابات في ظل ظروف معيشية بالغة الصعوبة، وفي ظل فوضى تضرب بأطنابها في كل مكان، وبالرغم من ذلك فإن تلك الانتخابات قد تمت وبالشكل الذي صارت عليه، وهو بطولة في حد ذاتها، ويستحق أبناء الإقليم عليه ألف تحية فقد كان أمامهم تحديات بالغة، وقبلوها وتغلبوا عليها.

أما هذه الانتخابات فالأمر مختلف تمام، أصبح للإقليم مؤسسات دستورية، وكل مؤسسة تعرف جيداً واجباتها والحدود التي يجب أن تقف عندها. هناك رئاسة وحكومة وبرلمان ووزارات وإدارات مدنية إلى أدنى مستوى. هناك دفاتر نفوس لكافة مواطني الإقليم، هناك قوانين وتشريعات، هناك قوى أمن قوية وقادرة على فرض الأمن في الإقليم، وهناك أمر جديد استجد على الإقليم، هناك الآلاف من أبناء الإقليم الذين عاشوا في الدول الأوربية فترات طويلة ثم عادوا إلى الإقليم حاملين في عقولهم ثقافات جديدة اكتسبوها في بلاد المهجر، فبلا شك، هؤلاء لهم تأثيرهم على التوجه الفكرى للجماهير في حدث مهم كهذا.

لذلك فإنني أؤكد على ما سبق أنْ ذكرته من أن هذه الانتخابات مختلفة عن سابقتها، وهي أيضا علامة فارقة في تاريخ الحركة الكردية.

انتخابات الإقليم القادمة (٢)
التحدي الكردي.. بـــاقٍ أم تـــآكل،،،؟

في مقـالي الـسابق نوهـت بحجـم المـصاعب الـتي واجهـت الجمـاهير الكرديـة في الانتخابات السابقة والتي جرت عام ١٩٩٢، وأنه واجه تلك المصاعب بقدر كبير من التحدي، جعلته يتغلب عليها ويجرى انتخابات أشادت بها جهات دولية عديدة، ولهـذا التحدي أسبابه الموضوعية والتي أدت إلى تفجره كقوة يصعب على الأخر أن يضعها في حسابه، إذ أن الشعب الكردي بهذه القوة الكامنة وهي قـوة التحـدي اسـتطاع أن يواجه تلك المصاعب ويتغلـب عليهـا. وأسـاس تلـك الأسـباب أن ذكريـات مـا جـرى للشعب الكردي مازالـت في ذلـك الحـين ماثلـة للأذهـان، الأنفـال وحلبجـه، والـتهجير القسرى، وهدم القرى، وحرق المزروعات، و الآلاف الذين أخـذوا مـن أحـضان ذويهـم واختفوا، ولم يكن أحـد يعـرف حتـى ذلـك الحـين أيـن ذهبـوا، وأيـن اختفـوا، إلى ان اكتشفت المقابر الجماعية بعد ذلك،وعرف الناس أين اختفي هـؤلاء، لقـد جـرت تلـك الانتخابات وحلم يراود صدر كل كردى أن تدار أمور منطقته على أيدى أبناء جلدته كي يتخلص إلى الأبـد ممـا تعـرض لـه مـن عـذابات، وكـان علـى يقـين مـن أن هـذه الانتخابات هي الخطوة الأولي لتحقيق هذا الحلم.

لقد جرت تلك الانتخابات وكل فرد صـغيرا كـان أم كـبيرا يعلـم يقينـا أن هنـاك مـن ينتظر متربصا فشل هذه التجربة، حتى يثبت أن هؤلاء الذين يطـالبون بحكـم ذاتـى حقيقـى ليـسوا أهـلا لـذلك، وبالتـالي فلينفـضوا مـن أذهـانهم كـل حلـم حلمـوا بـه، وليرضوا بكل ما يقسمه لهم الأخر، من هنا ولأسباب عديدة كـان التحـدي الـذي قهـر كل صعب.

ونرجع إلى عنوان المقال: هـل هـذا التحـدي بـاق أم تآكـل؟ وربمـا يتفـرع مـن هـذا السؤال سؤال أخر، وهو هل هناك حاجة انية لهذا التحدي؟ واعتقد أن الإجابـة علـى ذلك من الممكن أن نجدها في مقال سابق لي بعنوان: (أربيل بين الأمس وإليوم) .

في هذا المقال قارنت بين أوضاع عايشتها في أربيل في ثمانينات القرن الماضـي وبـين ما رصدته من أوضاع للمدينة في الوقت الحاضر. في الماضي كـان المتـنفس الوحيـد لشباب المدينة هو الذهاب إلى الأورزدي بـك وسـط المدينـة ليتفرجـوا علـى بعـضهم، وعندما ينطلق من المسجد صـوت آذان المغـرب، فـإن كافـة مـن يتواجـد في الـشارع سريعا ما يتبخر كما لو كانـت الأرض قـد قـد انـشقت وابتلعـتهم، ليبـدأ ليـل أربيـل الكئيب الموحش، وتنطلق الرصاصـات الحمـراء في الـسماء دون معرفـة مـصدرها أو هـدفها، أمـا أربيـل اليـوم فـالأمر مختلـف، فـشبابها يرتـادون المنتـديات إلى سـاعة متأخرة من الليل في دعة ونعومة واطمئنان وكـأن الـدنيا كانـت دائمـا هكـذا، دون أن يدرك أحد بالثمن الباهظ الـذي دفـع مـن أجـل الوصـول إلى الوضـع الحـالى. المراكـز التجارية في كل مكان، والملابس الحديثة الأوروبية تزين واجهات المحـلات، ومحـلات، الوجبات السريعة منتشرة. هل يدرك واحد من هؤلاء الـشباب أن هنـاك مـن يتربـص بتجربته متمنيا لها الفشل؟ أو هل يدرك ملامح تجربته ذاتها؟ وإذا كان لا يدرك ذلك وهو الاحتمال الأقرب، فهل ننتظر من هذا تحديا كذلك الـذي كـان في الـسابق؟ وربمـا يقول قائل: إن الانتخابات السابقة كانت لها ظروفها التي تتطلب مواجهتهـا بالتحـدي وهذا ماجرى، أما الآن فإن الأمر مختلف" إذ لا توجـد ضـرورة لقيـام هـذا التحـدي، بـل ويؤكـد هـؤلاء، علـى أن التحـدي جـزء مـن الشخـصية الكرديـة، وهـو كـامن في صدورهم ولا يظهر إلا إذا كان هناك مـا يـستوجب ظهـوره، وتلـك هـي الخطـورة مـن وجهــة نظــرى، إن يطمــئن الإنــسان إلى وجــود الــشيء وأنــه عنــدما يحتاجــه يجده، أصحاب هذا التصور مطمئنون تماما إلى أن هذا التحدي موجود ولكنه كامن في الصدور وسيظهر عندما تستجد ظروف تستدعيه، هنا مكمن الخطورة، الاطمئنـان الزائف إلى وجود شيء ربما لم يعد موجودا، أصـحاب هـذا التـصور بـذلك يعتـبرون

الشخصية الكردية ثابتة جامدة لا تؤثر ولا تتاثر، وبالتالي لا يحدث فيها أي تغييرات، لكن الأمر الذي لاشك أنه مختلف تماما عن هذا التصور. إن الواقع يؤكد على أنه لابد من تغيرات هائلة قد جرت على الشخصية الكردية، نتيجة لما حدث من تغير هائل على الساحة الكردية، سواء كان هذا التغير على الجانب المادي بهذه المشروعات العملاقة التي جعلت الحياة أكثر يسرا عما كان في السابق، أو على جوانب أخرى بالأمان الذي يعيشه المواطن، فليس هناك من يخشى زائر فجر يطرق بابه ويأخذه من أحضان ذويه بلا رجعة، وليس هناك من يتصور أنه سيساق يوما إلى ساحة الإعدام بسبب أو بدون سبب وغير ذلك من الأمور، كل هذه المتغيرات خلقت مواطنا جديدا أزعم أن ما بداخله من طاقة تحد كامنة قد أصابها التآكل، أو اعتلاها الغبار، وللتأكيد على ما أقول فإنني أذكر أن الدكتورة نيفين مسعد أستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة كتبت مقدمة كتابي (كردستان العراق أشكالية الهوية بين الوطنى العراقي والقومي الكردي) وكتبت ضمن هذه المقدمة كلمة بالغة الأساسية لما تحمله من دلالات وهي (السياسة زاد الأكراد اليومى)، وهي بالفعل كانت كذلك، لكن هل ظلت السياسة بالفعل زاد الأكراد اليومي كما كانت؟ والجواب بالطبع أنها لم تظل عند نفس الدرجة، واتمنى في هذا الصدد أن تجري إحدى منظمات المجتمع المدنى دراسة تتعرض إلى الإجابة على هذا السؤال، ما الذي يستحوذ على اهتمام شباب الكورد اليوم ؟ وأنا على ثقة من أن السياسة لن تكون في مقدمة تلك الاهتمامات كما كانت في الماضي القريب..

هل يرجع سبب ذلك إلى أن هناك تصور رسخ في الذهن الجمعى الكردي خصوصا لدا الشباب بأن كل شيء قد تحقق على المستوى العراقي، الفيدرالية، والمشاركة الفاعلة في حكم العراق، والأمن والأمان الذي تحقق وغير ذلك، ولا يدخل في تصور أحد من هؤلاء أن التهديد يلاحق ما تحقق، ألا يدرك أحد من هؤلاء إبعاد بعض الأصوات المتزايدة التي ترتفع في بغداد؟ ألا يتابعون مجريات الأمور فيها؟ والأصوات التي ترتفع مطالبة بتعديلات دستورية تقلص من صلاحيات الإقليم

لصالح الحكومة الاتحادية، والتي أيضا تتحدث عن المادة ١٤٠ من الدستور العراقي المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها وأن هذه المادة قد انتهت على أساس أن الفترة الزمنية المحددة لها قد ولت، إلا يقرأون جيدا أحداث محافظة نينوى بعد الانتخابات المحلية ويستنتجون دلالات ذلك؟ ألا يستخلصون من ذلك أن هناك توجه للتراجع عما اتفق عليه وأقره الشعب بإقراره الدستور، وأن هذا التراجع ربما لا يختلف كثيرا عن تراجع مشابه جرى في سبعينات القرن الماضي، وأدى هذا التراجع إلى أهوال نرجو أن يسأل الشباب عنها أباءهم، من كل ذلك هل مازالت هناك الحاجة إلى إرادة التحدي بعد كل ماعرضناه، على الشباب أن يؤمنوا بضرورة وجود رد فعل مقاوم من قبلهم لإجهاض هذه المحاولات وهذا يتطلب استنهاض روح التحدي في النفوس، وتقوية تلك الروح لتكون قادرة على المواجهة، والانتخابات القادمة كما اعتقد فرصة فريدة لتحقيق ذلك.

على الجميع إدراك أن الطريق مازال طويلا والتحديات قائمة وتتطلب تحديا مقابلا، وبالتالي لابد من الواجب استنهاض الهمم لقطع ما تبقى من طريق شاق طويل، والانتخابات القادمة هي إحدى الخطوات المهمة على هذا الطريق، ومن الواجب استغلالها جيدا كي تنطلق من جديد روح التحدي القادرة على قهر كل صعب وتلك مسؤولية جهات متعددة.

انتخابات الإقليم القادمة (٣)
من الشرعية النضالية إلى الشرعية الدستورية

لكل نظام حكم شرعيته التي يستند إليها، وتلك الشرعية من الممكن أن تكون ثورة أو انقلابا عسكريا كما هو الحال في كثير من بلدان العالم الثالث، ومن الممكن أن تكون دورا قامت به النخبة الحاكمة في معارضتها للنظام السابق، وينطبق هذا الوضع على ماهو قائم حاليا في بغداد، ومن الممكن أن تستند تلك الشرعية أيضا إلى نضال مسلح طويل له أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها من خلال هذا النضال، إلى أن يتمكن من الوصول إلى سدة الحكم نتيجة لكفاحه المسلح هذا، فيحكم مستندا على ذلك التاريخ، وينطبق ذلك على الكثير من بلدان العالم ومنها إقليم كوردستان العراق، كل تلك الشرعيات ليست دائمة إذ أن أمدها قصير، ولابد أن تحل محلها تلك الشرعية الدائمة والمقبولة في عصر الحداثة، وهي الشرعية الدستورية، حيث يستند نظام الحكم إلى دستور أقره الشعب، ثم اختيار ديمقراطي حر تدلي فيه الجماهير برأيها بكل حرية، وتختار مجلسا نيابيا يشرع لها وينوب عنها في رقابة أجهزة الحكم، كما تختار الجماهير من هو أصلح لقيادتها والقادر على تحقيق ما تريد، وهذا ما اتصور أنه سيتم في الانتخابات المقبلة في إقليم كوردستان، حيث لابد أن تؤدي تلك الانتخابات إلى التحول من الشرعية النضالية إلى الشرعية الدستورية.

ومما لاشك فيه أن النخبة الحاكمة حاليا في الإقليم ناضلت طويلا من أجل تحقيق أهداف تحلم بها الجماهير كافة، وعلى طريق هذا النضال عانت الكثير وضحت بالكثير، ففي الوقت الذي كان فيه الأخرون ينعمون بدفء أجهزة التدفئة في بيوتهم شتاء، وبأجهزة التكييف صيفا وتركوا عبء تحقيق الحلم الاخر، الذين كان اقصى طموح أي واحد منهم شجرة يستظل بها صيفا أو كهفا يقيه لسعة برودة الشتاء، كان الموت يتربص بكل واحد منهم في كل لحظة، سواء كان ذلك من إطلاقة بندقية، أم قصف طائرة أم مدرعة، أم غازات سامة، أو حتى أحد الوحوش الضارية، وراح منهم

على طريق النضال الكثير من الرفاق والأحباب، لكن كان كل ذلك يهون من أجل الهدف الأسمى، وهو انتزاع الحرية للشعب، الذي القى على عاتقهم تحقيق ذلك، والذي كان يعلم جيدا أولا بأول ما يجرى في ساحات النضال و حجم ما يقدمه هؤلاء، ولذلك عندما قامت سلطات النظام السابق بسحب جميع إدارات ها من الإقليم، من أجل ادخاله في فوضى، وتقديم إثبات عملى للعالم بأن هؤلاء لا يصلحون لحكم أنفسهم، وأن مكانهم الطبيعى هو أن يكونوا رعايا للآخر، يتصرف بهم كيف يشاء، يمنح ويمنع، ظلمه ليس بظلم لأنه في صالحهم، فهو يعرف صالحهم أفضل مما يعرفون، إنْ قتل فللمصلحة العامة، وإنْ أباد بالغازات السامة، فمن أجل مستقبل أفضل، هذا ما كان يسعى إليه النظام السابق من خلال سحب إدارات ه المدنية وإدخال المنطقة في فوضى، ولكن هؤلاء ضيعوا عليه هذا الحلم، هؤلاء الآتون من نضال الجبل تقدموا بشجاعة المقاتلين وتصدوا للمسؤولية، ولم تعارض الجماهير تقدمهم هذا، واعتبر ذلك موافقة ضمنية من الجماهير على قيادة هؤلاء للإقليم، وتربص الأخرون وهم على يقين من الفشل الذي ستقع فيه هذه التجربة الوليدة، لأن هؤلاء الذين حملوا الراية لا يمتلكون أي قدر من الخبرات الإدارية، فكل خبراتهم السابقة كانت تنحصر في حمل السلاح والكر والفر والاختباء وراء صخرة أو البحث عن مأوى خلف جبل أو في كهف. وفي أول لقاء لى مع الرئيس مسعود بارزانى عام ١٩٩٩ أكد لى على ذلك، حيث قال نعم كانت مهامنا أيام النضال خطيرة فالموت متربص بنا في كل دقيقة، ولكن المسؤوليات كانت أبسط بكثير، فالبيشمركة طلباتهم المعيشية محدودة ومتواضعة، فكسرة من الخبز ربما تكفى، وظل شجرة في حر الصيف يعتبر مأوى مثاليا، وكهف في الشتاء حلم يسعى إليه أي مقاتل، الطلبات كانت محدودة وتحقيقها ليس سهلا، أما الآن فالأمر مختلف، إدارة شؤون الإقليم أمر في غاية الصعوبة، توفير المياه مشكلة، انقطاع الكهرباء مشكلة، ديمومة العمل مشكلة، المدارس، المستشفيات، البلديات، الوزارات المختلفة، لذلك خاطبنا الجميع، وفتحنا الباب لمشاركتهم في البناء والإدارة وقلنا بصراحة نحن نريد تشغيل إدارات الإقليم بكفاءة، نحتاج إلى الكفاءات التى تقوم بذلك، الكل مدعو لبناء وطن كان قد تهدم، بكل ما تحمله كلمة الهدم من معان، فالقرى مسحت من الوجود،

البيوت والمساجد والمدارس، البنية الأساسية مدمرة بالكامل، نريد أن نبدأ من نقطة الصفر، وكل ذلك يحتاج إلى إعادة بناء، والنفوس هي الأخرى أصابها صدع كبير من كثرة ما تعرضت له، هي الأخرى تحتاج إلى إعادة بناء، أو على الاقل إلى ترميم، لن يقوم بذلك إلا تقنى ماهر في كل مجال، هذا التقنى كان الإقليم في أشد الحاجة إليه، والتاريخ النضالى في هذه اللحظة الفارقة من تاريخ نضال الشعب الكوردي غير مؤهل للقيام بتلك المهام، فالمستشفى يحتاج إلى طبيب لا إلى حامل سلاح، والبناء يحتاج إلى مهندس لا إلى أحد افراد البيشمركه، والمدرسة تحتاج إلى معلم وهكذا،،، وحققت إدارة هؤلاء الذين هبطوا حديثا من نضال الجبل بنظرتهم تلك نجاحا باهرا ومدهشا، بل إن السنين التى مضت وهم يديرون الإقليم بكفاءة جعلتهم يكتسبون خبرات لم تتوفر للآخرين خصوصا هؤلاء الذين يتصدرون العمل السياسى حاليا في بغداد. ولكن بالرغم من كل ما حققوه لمواطنيهم من نجاحات في جميع المجالات، والتى يشهد بها هذا التطور الهائل في كل شيء، بالرغم من ذلك فإن شرعيتهم مازالت في إطار الشرعية النضالية والتى كما قدمنا هى شرعية مؤقتة ولا تتناسب مع متطلبات عصر الحداثة، الشرعية الدائمة هى الشرعية الدستورية، دستور وتشريعات وانتخابات حرة يقول فيها المواطن رأيه بكل حرية، ويختار من يشاء، وعندها تصبح شرعية الجالسين على سدة الحكم شرعية دستورية متوائمة مع عصر الحداثة، ذلك العصر الذي يفرض إما أن تاخذ وتلتزم بمتطلباته وعندها تصبح مقبولا فيه، وإما لا تلتزم بمتطلباته وعندها تكون قد وضعت نفسك وباختيارك خارج التاريخ.

انتخابات الإقليم القادمة هى خطوة مهمة على طريق الانتقال بشرعية الحكم من الشرعية النضالية إلى الشرعية القانونية والدستورية. في مقالنا السابق تحدثنا عن إرادة التحدي وتمنينا لها البقاء دون تآكل لأن الطريق مازال طويلا، والشعب الكوردي يحتاج إلى تلك الإرادة كي ينتقل بالحكم إلى الشرعية الدستورية فالانتخابات القادمة، فهل يفعلها ويصفق له العالم كما سبق أن صفق له عام ١٩٩٢، هذا ما نأمله، والغد قريب، وإن غدا لناظره قريب.

انتخابات الإقليم القادمة (٤)
دور المجتمع المدنى

المجتمع المدنى هو تلك المنظمات الأهلية غير الحكومية، من جمعيات، ومراكز بحثية، ونقابات عمالية ومهنية، واتحادات طلابية، هذه المنظمات من المفترض أنها تعبر عن ضمير أي شعب، ومن الواجب أن يكون لها تبعا لذلك دورا ملموسا في أي خطوة سياسية في البلد الذي تنتمى إليه تلك المنظمات، والمجتمع المدنى في إقليم كردستان تطور بشكل هائل في السنوات الأخيرة، فالنقابات على سبيل المثال أصبح لها نشاط واضح على الساحة، وكذلك الجمعيات الأهلية بكافة توجهاتها، والمراكز البحثية والتوثيقية التي تؤسس تباعا. ولقد أولت القيادة الكردية اهتماما ملموسا بمنظمات المجتمع المدنى. ويتضح هذا الاهتمام من خلال تعيين وزير لشؤون المجتمع المدنى ليقوم بتنشيط عمل تلك المنظمات المنظمات، وفي الوقت نفسه يكون همزة وصل بينها وبين الحكومة.

إن أحد مكونات ثقافة الحداثة في المجتمع الغربى هو الوجود القوي للمجتمع المدني والذي يحسب له ألف حساب في هذه البلاد، حيث يعتبر سلطة موازية لسلطة الحكومة، وبالتالي فإن دورها واضح وملموس على كافة الأصعدة سواء أكان ذلك في مجال مساندة الحكومة أم في توجيه الانتقادات إليها وكشف سلبيات أدائها، وبالتالي فإنه من الصعب أن تتجاهل أي حكومة في بلاد الغرب منظمات المجتمع المدنى وما تقوم به والتقارير التي تعدها تلك المنظمات في مختلف الأمور.

وكما ذكرت فإن الإقليم يشهد في السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في أعداد منظمات المجتمع المدنى، سواء أكانت تلك المنظمات مراكز بحثية أم توثيقية أو اجتماعية أم نقابية، ومن الواجب على تلك المنظمات أن يكون لها دور مهم في تلك الانتخابات، بل ربما من الممكن أن تكون الانتخابات القادمة محكا حقيقيا لتلك المنظمات،

لتثبت من خلالها وجودها الفاعل في المجتمع، وتمسح الفكرة السائدة في الأذهـان عـن تلك المنظمات، بأنها مجرد دكاكين تفتح لهـدف رئيـسي، وهـو البحـث عـن التمويـل المـادي مـن الـداخل أو الخـارج، وكمـا هـو حـادث في معظـم بلـدان العـالم الثالـث، والمطلوب من تلك المنظمات في هذه الانتخابات كثير، سواء كان ذلك بتوعية الناخب بأساسـيتها وأساسـية المـشاركة الـشعبية الواسـعة، والتأكيـد للناخـب بـأن الهـدف الأسمـى في هـذه الانتخابـات لـيس في اختيـار هـذا المرشـح أو ذاك، وإنمـا في انجـاح التجربة، وتقديم صورة جيدة عن الإقليم وأبناء الإقليم، وبالتالي تصبح صورة أبنـاء الإقليم أمام العالم بأنهم جديرون بإدارة إقلـيمهم بنجـاح، وأن النجـاح الـذي حققـوه خلال السنوات الماضية لم يكن صدفة أو من فراغ، لقد نجحوا حيث فشل الأخـرون. ومن الواجب على تلك المنظمات القيام بتعريف الناخب بكافـة المرشـحين، والاطـلاع على برامجهم السياسية والاجتماعية ومناقشتها وطرحهـا علـى الجمـاهير، إضـافة إلى ذلك فإن لتلك المنظمات دورا مهمـا في رقابـة العمليـة الانتخابيـة ذاتهـا، والتأكـد مـن سلامة إجرائها. والخلاصة: إنه في الانتخابات القادمة لابـد لتلـك المنظمـات أن تثبـت وجودها على الساحة وبقوة، وفي هذا الصدد فإنني أقدم بعض المقترحات التي اتمنى على منظمات المجتمـع المـدنى في الإقلـيم أن تناقـشها وتـسعى إلى تنفيـذ مـا تـراه ملائما لظروفها.

في البداية اتمنى على تلك المنظمـات أن تـضع الـبرامج الـتي تعمـل علـى بعـث روح التحدي من جديد في صدر كل مواطن، كي تنجح تلـك الانتخابـات وتفـوق سـابقتها في النجاح، وبالتالي تضيف إلى رصيد الشعب الكردي نجاحا جديـدا، وتـستطيع في هـذا المجال العمل على تنشيط الذاكرة الكردية بمـا جـرى في الماضـي، والتاكيـد علـى أن نجاح تلك الانتخابات هو أحد الضمانات المهمـة لمنـع تكـرار مـا حـدث في الماضـي، ولابد أن تعمل على تبنى المواطن لفكرة أن معيار النجاح في هـذه الانتخابـات لـيس نجاح هذا المرشح أو ذلك التحالف، وإنما المعيـارالحقيقى للنجـاح هـو تنظـيم عمليـة انتخابية سليمة ونظيفة تحظـى بإعجـاب الأخـر، ذلـك هـو المعيـار الحقيقـى للنجـاح،

والذي تحترمه وتقدره الأمم المتحضرة، وتستطيع تلك المنظمات تنظيم الندوات في كل مكان في الإقليم.

إن أحداث محافظة الموصل وما جرى فيها بعد الانتخابات المحلية واستئثار قائمة الحدباء بكافة المناصب فيها ومحاولة تهميش الوجود الكردي في المحافظة من الممكن أن نرى في الأمر جانبا إيجابيا نتعامل معه، حيث تشكل تلك الأحداث نموذجا لما يمكن أن يهدد تجربة الإقليم وبالتالي نستطيع من خلالها تنشيط الذاكرة الكردية بشبح الماضي البغيض الكئيب وأن الطريق مازال طويلا وأن هناك من يتربص بالتجربة ساعيا إلى وأدها، وهنا من الممكن أن نستنهض من جديد روح التحدي الكردية والتي من الممكن – كما جرى في الماضي – أن تقهر المستحيل..

وتستطيع تلك المنظمات أن تتناول برامج المرشحين بالقراءة والمناقشة والتحليل في حضور أصحابها، ومعرفة إنْ كانت تلك البرامج واقعية أم انها عبارة عن برامج وهمية لا تستند إلى أي امكانية للتنفيذ على أرض الواقع، وتستطيع أيضا أن تعقد ندوات موسعة مع الجماهير لتعرف منها ماذا يريدون من المرشحين وما مدى إمكانية تحقيق مطالبهم واقعيا.

ومن الواجبات التي يجب أن تنهض بها هذه المنظمات، هو إرشاد الناخب إلى مكان اقتراعه، وتوعيته بكيفية أدائه لصوته الانتخابي بشكل سليم، حتى لا يصبح صوته باطلا، ويوم الانتخاب يصبح لتلك المنظمات دور بالغ الأساسية في رقابة العملية الانتخابية نفسها، وضمان عدم حدوث أي تلاعب فيها، أو ضغط على إرادة ناخب، بكافة أشكال الضغوط الانتخابية، ويمتد هذا الدور إلى رقابة عملية فرز الأصوات ومن ثم إعلان النتائج.

ولابد على تلك المنظمات من توثيق عملها حتى تواجه الفائز فيما بعد بما وعد خلال العملية الانتخابية وتواجهه بتلك الوعود وتقارن بين ما وعد وما نفذ. وتعلن ذلك صراحة للجماهير من خلال تقارير أمينة ومحايدة.

واعتقد أن كل تلك الأمور حاضرة في أذهان المسؤولين في الإقليم عن منظمات المجتمع المدنى، واتمنى أن ينظموا دورات تدريبية لأعضاء منظمات المجتمع المدنى للقيام بما يجب عليهم من المهام في هذه الخطوة السياسية المهمة، والتي اعتقد انها ستتابع باهتمام بالغ على المستويات العراقية والإقليمية والدولية.

في الانتخابات السابقة لم يكن هناك أي شيء في الإقليم سوى إرادة التحدي، وتم اللجوء إلى إحدى المنظمات الأهلية البريطانية للمساعدة والمراقبة، أما الآن فإن الأمر اختلف كثيرا. فمنظمات المجتمع المدنى في الإقليم عديدة، واتمنى ألا تكون مجرد لافتات على أبواب دكاكين، بل منظمات حقيقية نشطة وفعالة، والأيام القادمة ستثبت لنا ذلك، ستثبت لنا مدى مصداقية تلك المنظمات، أنها بالفعل على المحك.

أما بالنسبة لنا مع هذه الانتخابات فإننا نترقبها لا لنعرف من الفائز فيها عبر صناديق الاقتراع ولكن لنتوصل إلى اجابة على هذا السؤال المهم: هل الشعب الكردي جدير بالفعل بحكم نفسه؟ وأنا على ثقة من إنه سيعلنها للعالم من خلال ممارسته الصحيحة للعملية الانتخابية، ويقول فعلا لا قولا ﴿ نعم أنا جدير بذلك﴾

ومنظمات المجتمع المدنى من الممكن أن يكون لها دوره الإيجابى في تحقيق تلك الإجابة على السؤال السابق، كما لابد أن يكون لها في النهاية دور تقييمي لتلك الانتخابات من خلال التقارير التي تعلن فيها ما شاب تلك الانتخابات من سلبيات وما حققته من إيجابيات.

هل حقا .... كلنا في الهمّ شرق .. (١)

بداية، أرجوا أن تؤخذ كلماتي على محملها الصحيح، وألا تحمل أكثر مما تحتمل. فمن نافلة القول أن أؤكد على حبي للأخوة الكرد وإعجابى الشديد بتجربتهم التي ربما كانت فريدة في المنطقة" فالإقليم الكردي بكل أسف يعيش في إطار طوق متربص به يتمنى له الخطا، وبالتالي التعثر والأخفاق، بل ومن حين لآخر يضع هذا الطرف أو ذاك العراقيل في طريقه أملا في ألا يسير خطوة إلى الأمام. إن مجرد البقاء في ظل هذا الطوق المتربص بطولة في حد ذاتها، وتبعث على الاعجاب. لكن إذا كانت تلك الظروف قائمة، وحقق الإقليم كل هذه النجاحات التي لا يمكن إكارها إلا من شخص أعمى البصر والبصيرة، هنا تصبح المسألة أكبر بكثير من مجرد بطولة حققها شعب توحد مع قيادته.

وأدخل مباشرة إلى الموضوع الذي أرجو أن تتحملوني فيه، لابد أن الجميع سمع وشاهد عبر الفضائيات بالحريق الهائل الذي أتى على مبنى مجلس الشورى المصرى في وسط وقلب قاهرة المعز، ومنْ سافر إلى القاهرة ورأى هذه البناية التاريخية الأثرية الرائعة لابد له أن يعرف حجم الفاجعة التي أصابت تاريخ مصر الكارثة مادية وأدبية في الوقت نفسه، فلم يستطع الأحفاد أن يحافظوا على ما تركه لهم الأجداد من كنوز. القصر الذي دمره الحريق بُنى في القرن التاسع عشر، وكان مقرا لإسماعيل باشا المفتش أخو الخديوي إسماعيل في الرضاعة. ويضم القصر – إضافة للجان مجلسي الشعب والشورى – متحف المجلس ووثائقه والعربة الملكية التي كان تقل الملك إلى البرلمان، وبه الكرسي الذي كان يجلس عليه الملوك، وبه وثائق تاريخية لا تقدر بثمن... الخ. كل هذا وغيره احترق ودمر، بل دمرت القبة التاريخية للمجلس والتي كانت تعقد تحتها جلساته. ربما يسأل سائل وما علاقة ذلك بالموضوع؟ أقول: صبرا يا سادة، فما حدث يوضح أن هناك خللا إداريا خطيرا أدى إلى ما حدث، مع

أن المسألة كان من الممكن تداركها باحتياطات أمن بسيطة، مثل: أجهزة الإنذار، وغيرها من الوسائل الحديثة. ومن المضحك المبكي أن أحد المسؤولين قال: إن كل هذه الأجهزة متوفرة لكن لا يوجد من تدرب عليها جيدا" لذلك فاجئنا الحريق وكلنا نيام" وكانت الكارثة. أعلم أن هناك علم يدرس حاليا في كافة الجامعات المصرية اسمه علم إدارة الأزمات، وهناك من حصل فيه على الماجستير والدكتوراه، وأعلم أيضا أن هناك إدارات لمواجهة الأزمات في أكثر من موقع في الإدارة المصرية، ومن المفترض أن وجود هذه الإدارات لأن تكون تحت عنصر المفاجئة في أي أزمة" لأن هذه الإدارات تقوم على فرضية توقع حدوث أي كارثة مهما كانت بعيدة عن المنطق وإعداد العدة مسبقا للمواجهة حتى تقل الخسائر إلى أدنى حد ممكن أو تمنعها نهائيا. وأؤكد: لابد من توقع حدوث أي شيء مهما كانت عبثيته. وهل هناك عبثية مثل أحداث ١١سبتمبر بدخول الطائرات الانتحارية في برجي نيويورك؟! ومن قبلها تدمير الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر بأسلوب الكاميكاز الانتحارى اليابانى؟! لو كانت هناك إدارات مصرية خاصة بمواجهة الأزمات وتعمل كما ينبغي هل كانت درجة الدمار الكارثي حينئذ ستكون بنفس درجة ما هي عليه الآن؟ لا أعتقد.

وانتقل على الفور إلى الأخوة في كردستان وما حدث بشأن كركوك. من متابعتي للأحداث اكتشفت أن ردود الأفعال الكردية توضح أن الجميع فوجيء بالأحداث، ولم يكن هناك من يتوقع أن يضم قانون انتخابات المحافظات العراقية المادة ٢٤ والتى آثارت هذه الأزمة الخطيرة التي من الممكن أن تعصف بكل شيء" لذلك كانت ردود الأفعال من انسحاب للتحالف الكردستاني من البرلمان، ثم قرار من البرلمان الكردستاني يتهم من كان وراء هذا القرار بأنه انتهك الدستور، ثم التظاهرات التي شملت كافة المدن الكردية والتي راح ضحيتها العشرات في تفجير إجرامى في كركوك، ومئات المقالات التي تشجب وتندد وتتحدث عن خيانة تعرض لها الكورد.. كل ذلك يجعلني أسأل: ألم تكن مواقف الكتل السياسية داخل وخارج البرلمان العراقي معروفة مسبقا؟ إن كانت معروفة فقد كان يجب أن تعد العدة مسبقا لمواجهة تلك

المواقف بدلا من المفاجاة التي جرت والتي أفرزت ردود الأفعال تلك، أما إن كانت مواقف الآخرين غير معروفة بالضبط فقد كان يجب العمل الدؤوب لمعرفة هذه المواقف، وكيف تكون ردود أفعالها عند أي حدث. تقول الحكمة: "إن سوء الظن من حسن الفطن"، وفي السياسة لا توجد صداقات" بل مصالح. من هنا كانت أساسية وجود إدارة على مستوى رفيع لمواجهة الأزمات لنقضى تماما على عنصر المفاجأة. تفترض بداية سوء الظن في المقابل، وتبنى خططها على ذلك. ترى هل هذه الإدارة موجودة في حكومة الإقليم؟ وإن كانت موجودة فهل هي على درجة من الكفاءة الواجبة؟

أعلم يقينا كم أن رئاسة حكومة كردستان العراق رئاسة فتية وعصرية، وهي دون مبالغة تعويض عادل من السماء عن عذابات السنوات الماضية، وهي حكومة تستمع جيدا، وتأخذ بكل انجازات العصر، وإلا ما كان كل هذا التقدم الهائل الذي يشهده الإقليم" لذلك فإنني اتمنى استحداث مثل هذه الإدارة في الإقليم إن كانت غير موجودة، أو تطويرها إن كانت موجودة.

وأعود إلى ما بدأته: الإقليم محاط بطوق من المتربصين والذين في معظمهم يتمنون عدم نجاح التجربة. ومن الممكن في ظل التربص والنوايا السيئة أن يُقْدِمُوا على أي فعل يضر بالإقليم. وإدارة كتلك ستفترض كل ما يمكن أن يوجه للإقليم من سهام انطلاقا من حكمة سوء الظن. وتعد هذه الإدارة مسبقا الدرع الواقي من أخطار أي سهم" وبالتالي ينجو الإقليم من أي مكيدة. حكومتكم يا سادة ليست كحكومتنا. حكومتكم فتية. أما نحن..؟ فلنا الله. أنا على ثقة من ديناميكية الحكومة الكردية. واتمنى مخلصا أن يتجنب الشعب الكردي كل مكروه، ليس بالأماني، ولكن بالتخطيط الجيد، والعمل المخلص. وحينئذ أستطيع أن أقول بكل ثقة: ليس دائما كلنا في الهم شرق.

هل "حقا كلنا في الهم شرق"؟ (٢)

بداية أتوجه بخالص التهاني والتبريكات إلى الأحباب في كوردستان العراق رئاسة وحكومة وشعبا بحلول عيد الفطر المبارك،، أعاده الله سبحانه وتعالى عليهم وعلينا وقد تحققت للجميع كل الأماني.

ودّعنا هذه الأيام شهر رمضان المبارك، وهو الشهر الذي فيه فرض الله عز وجل على المسلمين صوم أيامه وقيام لياليه. إذن، فهو شهر الزهد والتعبد والتقشف. يتدرب خلاله الإنسان على كيفية كبح جماح نفسه، والارتفاع بها فوق الرغبات والشهوات. ومن المفترض – وفق الحساب العقلاني – أن يحدث وفر في الأغذية على المستويين الفردي والمجتمعي، فعلى أقل تقدير فإن الإنسان يتناول يوميا وجبتين من الطعام بدلا من ثلاث وحسب أوامر الله، هذا فضلا عن أمره سبحانه وتعالى: "كلوا واشربوا ولا تسرفوا"، ولكن منذ متى كانت حساباتنا عقلية؟ ومنذ متى أيضا كنا نلتزم بحكمة ومضمون الأمر الالهي؟ الملاحظ أننا نتوقف عند الشكل فقط، فنمتنع عن تناول الطعام والشراب منذ آذان الفجر إلى غروب الشمس، أما ما بين غروب الشمس وآذان الفجر فحدث ولا حرج، ليصبح شهر الصيام شهرا للأكل الشره وبلا حدود، ليتضاعف الاستهلاك في هذا الشهر الفضيل. ويتساوى في ذلك جميع الدول الإسلامية. وأضرب مثالا لما أقول بما يحدث في مصر كل عام، فقبل حلول شهر رمضان تتوالى تصريحات المسؤولين بشأن الاستعدادات التي تتخذ لمواجهة الطلب المتزايد على السلع الغذائية خلال هذا الشهر الفضيل. يا سبحان الله ! ! ويتم تشكيل غرفة عمليات لمتابعة حالة الأسواق والاطمئنان على المخزون السلعى، وكذلك فتح باب الاستيراد على مصراعيه لاستيراد السلع التي لا يجوز الصيام في غيابها كقمر الدين والمشمشيئ والقراصيا والزبيب (القشمش) وجوز الهند وخلافه. وعلى المستوى الأسرى ينشط رب الدار في توفير متطلبات الشهر الفضيل (شهر

العبادة والتقشف) من هذه الأغذية حتى ولو اضطر إلى الاستدانة وإرهاق كاهل الأسرة المرهقة أصلا. وعلى مستوى آخر يعلن التليفزيون المصري النفير العام لإعداد برامج التسلية الخاصة بالشهر الفضيل من مسلسلات وبرامج حوارية تافهة معظمها مع فنانين وفنانات يتحدثون خلالها عن أمجادهم وبطولاتهم وأرائهم الفلسفية في أعقد القضايا. أما عن المسلسلات فهي تتناول حياة أناس ليسوا منا ولسنا منهم. تاريخ مصر المجيد الذي يحكي من خلال تاريخ الغواني والراقصات، القصور الفاخرة التي تتجول فيها الكاميرا، الولائم العامرة، الملابس الموشاة بالذهب والفضة، الإنفاق الباذخ. وكأن تلك هي مصر وأرض مصر. فالواقع مختلف" إذ يوجد في مصر من يزاحمون الأموات في مقابرهم، حيث يسكنون ويعيشون ويمارسون حياتهم ويتناسلون وسط هؤلاء الأموات. نعم هناك من يعيش تلك الحياة التي تتحدث عنها المسلسلات ولكنها طبقة معزولة ضيقة ومحدودة، ولا يمكن أن تعبر عن الشعب المصرى بأي حال من الأحوال هذا بعض ما يحدث في الشهر الفضيل من جرائم. لقد أخذنا منه المظهر وتركنا الجوهر. امتنعنا عن الطعام من آذان الفجر حتى غروب الشمس، ثم عوضنا هذا الحرمان المؤقت بأضعاف ما كنا نأكله في الأيام العادية كمًا ونوعا. هل نحن حقا مسلمون أم متأسلمون؟

وأعود إلى سنوات مضت، عندما ذهب الإمام محمد عبده إلى باريس، ورأى وعايش أخلاقيات الناس هناك فقال كلمته المأثورة: "رأيت مسلمين ولم أرَ الإسلام". وعن أوطاننا قال: "أما عندنا فيوجد الإسلام ولكن لا يوجد مسلمون". وكان صادقا محقا في مقولته" فقد وجد القوم في فرنسا يتحلون بالأخلاق الفاضلة التي دعا إليها الإسلام رغم أنهم يدينون بدين غير الإسلام، أما في بلادنا حيث أرض الأنبياء فإن الإسلام موجود كواجهة أو هوية لكن البشر الذين يعتبرون أنفسهم من أتباع هذا الدين الحنيف يتحلون بأخلاق وصفات هي أبعد ما تكون عن الأخلاقيات التي دعا وحض عليها الإسلام. إذن، فنحن متأسلمون. تُرى هل من سبيل يعيدنا إلى جادة الصواب ليصبح شهر رمضان شهر تقشف وعبادة بحق؟

والشيء بالشيء يذكر: فإن بعض الأفعال التي يرتكبها الجهلاء ممن يعتبرون أنفسهم من أشد المدافعين عن الإسلام جعلت كلمة الإرهاب مرادفة لكلمة الإسلام، رغم أن لفظ الإسلام يحمل في طياته معنى السلام وما يرتبط بالكلمة من معان نبيلة أخرى كالانفتاح على الأخر وقبوله، واعتبار التنوع سنة من سنن الكون: "ولوشاء الله لجعل الناس أمة واحدة"، "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا". وفي ظل هذا المفهوم الضيق لديهم للإسلام وتعاليم الإسلام أصبحنا في ذيل الأمم، بل وتخلفنا في عموم المجالات وأصبحنا نستجدي كل شيء من الأخرين. من التكنولوجيا والمعرفة إلى الملبس والمأكل. توقفنا عند النص اللفظي وبلا فهم، وتغافلنا عن نصوص أخرى واضحة: "وقل اعملوا"، "ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره"، "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، كل تلك الأوامر الالهية ننساها وبالتالي لا نعمل بها فوصلنا إلى ما نحن فيه.. وأصبح الإسلام بالنسبة إلينا مجرد زي تقام من حوله المعارك،، وأصبحت المشكلة الكبرى نقصر الجلباب أم نطيله، نطلق اللحية أم نحفها، من كان صاحب الحق في الخلافة أبوبكر أم عليّ رضى الله عنهما. وأذكر في هذا السياق أن شابا وجه ذات السؤال إلى المرحوم الإمام محمد الغزالي، وكانت إجابته، يا بنى مات أبوبكر ومات عمر ومات عثمان ومات عليّ، وانتهت دولة الخلافة ثم الدولة الأموية ومن بعدها العباسية واحتلنا العالم وأصبح حالنا هكذا وتأتيني الآن وتسأل أبوبكر أم عمر!

ونعود إلى ما بدأناه حول التعامل الخاطيء مع شهر رمضان بتحويله من شهر امتناع عن الطعام إلى شهر أكل وإسراف، وأسال: أين يكمن الحل؟ وفي سياق الإجابة على السؤال أذكر هذه الواقعة بلا تعليق، وأترك لفطنة القاريء استخلاص العبر منها.

كلنا يعرف جيدا البيشمركة القدامى وماذا فعلوا وقدموا والنتائج التي تمت بفضل ذلك، ففي إحدى زياراتي للإقليم قمت بزيارة مرقد الخالدين في بارزان، وتصادف أن كان والد السائق أحد رجال البيشمركة القدامى، والذين رافقوا البارزانى مصطفى في رحلته الأسطورية إلى الاتحاد السوفيتى، ويدعى عمر فقي، واعتبرت أن فرصة

ذهبية قد أتيحت لي ولابد من الإمساك بها" فقمت بزيارته في داره بمنطقة الدور في بارزان، وتبادلت معه الحديث مع تناول طعام الغذاء، وراح يحكي لي عن ذكرياته مع الملا مصطفى، وتوقفت عند كلمة عفوية خرجت منه لكنها بالغة الأساسية. قال عمر فقي: "كانت تمر علينا أيام لا نتناول فيها إلا كسرة خبز كهذه، وأمسك بكسرة خبز صغيرة، ثم أردف: وكنا لا نشكو، ونحمل السلاح، ونقاتل، ونحقق انتصارات"
هل وصلت الرسالة؟ أرجوا ذلك.

هل حقا "كلنا في الهم شرق"؟ (٣)
الاتفاقية الأمنية بين دكتور جيكل ومستر هايد

يذكرني ذلك الفيلم الشهير "دكتور جيكل ومستر هايد" بمعظم ساسة هذه الأيام، ففي الفيلم كان الاسمان لشخصية واحدة، هي في الليل عكس ما هي عليه في النهار، ففي إحداها شخصية طيبة تسعى إلى فعل الخير، وفي الأخرى شريرة تقوم بكل ما هو محرم من أفعال. وسبب تذكري لهذه الشخصية ما أراه من أفعال وسلوكيات ساسة هذا الزمان" إنهم يتبنون خطابين، أحدهما لا يقتنعون به لكنه موجه للاستهلاك العام، يخاطبون به الجماهير، إما نفاقا، أو ركوبا لموجة، أو اكتسابا لشعبية وقتية، ترهم يعزفون لحنا على هوى الجماهير رغم ما يخالف هذا قناعاتهم والتي لا يتصارحون بها إلا في مجالسهم الضيقة، وإذا سألهم سائل في تلك المجالس عن هذا التناقض النفاقي في مواقفهم، فإن الرد الجاهز حينئذ يكون: تلك هي السياسة. وفي رأيي أن السياسة بهذا الشكل اعتبرها نجاسة وليست سياسة، ففي حقبة الستينيات عندما كانت الناصرية في مصر وخارج مصر في أوجها، كان التنظيم السياسي الوحيد هو الاتحاد الاشتراكي العربي، وكان معظم الشعب منتميا إليه، لكن ما كان يعنيني هم فقهاء وقادة هذا التنظيم، كانوا يتغنون بالاشتراكية وكتابها "الميثاق الوطني"، وربما كانوا يقسمون بالميثاق، ويتحدثون عن السد العالي على أساس أنه الخير العميم لمصر ويعددون في مزاياه وعن المعارك المجيدة التي خاضتها مصر من أجل السد العالي، بدءا من تأميم قناة السويس، حيث كانوا ينشدون مع عبد الحليم حافظ "ضربة كانت من معلم خلّت الاستعمار يبلم"، و"قلناها نبني وادي إحنا بنينا السد العالي"، ثم العدوان الثلاثي على مصر، وبطولة بور سعيد، وقبل هذا وبعده يتحدثون عن القائد وصفاته وأمجاده، هذا في العلن واللقاءات الرسمية والمؤتمرات، أما في مجالسهم الخاصة فالخطاب مختلف تماما فكل

أعمال الثورة كانت خرابا على مصر فالقرارات الاشتراكية أدت إلى تفتيت الملكية الزراعية وتسببت في كذا وكذا، والسد العالي أدى إلى حرمان مصر من الطمي الذي كان يأتيها من هضبة الحبشة وبالتالي قلّت خصوبة الأرض، وإن قرار التأميم كان قرارا خاطئا، فقد كانت القناة ستعود إلى مصر تلقائيا بعد عدة سنوات، ثم يتحدثون عن مثالب العهد من المعتقلات والدكتاتورية والرأي الواحد و، و، و، و...الخ.

وأنا هنا لا أناقش أفكار هؤلاء من حيث صحتها أو العكس ولكنني أناقش الظاهرة، دكتور جيكل ومستر هايد، والعجيب أن من هؤلاء السياسيين من أكل على كل الموائد، وببراعة غريبة استطاع أن يحتفظ بمكانته السياسية المتقدمة في كل العهود رغم كل ما لحق بمصر من متغيرات، لكنهم يمتلكون مقدرة حربائية مدهشة، فبعد أن كانوا يتغنون في الماضي ببستان الاشتراكية، والعامل والفلاح أصبحوا الآن يتغنون بالليبرالية واقتصاديات السوق، وإذا سألتهم قالوا تلك هي السياسة، وهي كما قلت نجاسة وليست سياسة. والتناقض الحاد بين ما يعتقد الشخص وما يعلنه يصل أحيانا إلى درجة عالية من الكوميديا. وكما تقول هذه الحكاية: محافظ إحدى المحافظات المصرية كان يقود سيارته ومعه أحد أصدقائه في مركز المحافظة وإذا بآذان العصر ينطلق فقال لصديقه، هيا نصلي العصر جماعة مع المواطنين في هذا المسجد، فرد عليه الصديق قائلا: لستُ على وضوء، فقال المحافظ: ولا أنا. هذه صلاة سياسية.

لكن ما علاقة ذلك بالاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ العلاقة هي في الخطاب الإعلامي للنخب السياسية العراقية بشأن هذه الاتفاقية. بداية أراه في مجمله خطابا مرتبكا يصل أحيانا إلى درجة التناقض بينه وبين نفسه. لو تأملنا تيارا عراقيا من تياراته المتعددة وحاولنا أن نصنفه من حيث موقفه من هذه الاتفاقية لجوبهنا بمشقة كبيرة، ففي وقت تخرج من هذا التيار بيانات تؤيدها وفي وقت آخر تخرج من ذات التيار بيانات تعارض، وفي كل حالة معارضة أو مؤيدة نسمع الحيثيات التي استند عليها في أخذ القرار بالموافقة أو الرفض، حتى التيار الصدري الأوضح في

معارضة الاتفاقية والذي يسير المسيرات الحاشدة المنددة بالاتفاقية نجده يصرح بأنه لن يعارض الاتفاقية إذا كانت ستؤدي إلى خروج القوات الأجنبية من العراق، بل إن المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني والذي كان قد أصدر فتوى في السابق تحرم هذه الاتفاقية، عاد وأوكل الأمر إلى البرلمان العراقي ليقرر ما يراه في إطار صالح العراق، بل إن رئيس الحكومة الدكتور نوري المالكي يتحدث أحيانا عن أساسية هذه الاتفاقية للعراق والخطورة التي ستنجم عن عدم إبرامها نجده في وقت لاحق يتحدث عن أن التوقيع على هذه الاتفاقية يشكل انتحارا سياسيا لمن يوقعها، وهو بهذا يتذكر ما حدث لأحد رؤساء الحكومة العراقية السابقين "صالح جبر" عندما وقع اتفاقية مشابهة على ظهر الباخرة فيكتوريا عام ١٩٤٨ وسقطت الاتفاقية أمام تظاهرات الشارع العراقي وسقط معها صالح جبر. وأود هنا أن أؤكد على أن معظم النخب العراقية المتصدرة للمشهد العراقي حاليا يهمها اتمام الاتفاق وإبرامه، هي تعلم يقينا أن القوات العراقية من جيش إلى قوى أمن لم تكتمل قدراتها بعد وأن الولايات المتحدة إذا انسحبت ومعها حلفاؤها فإنه من المرجح أن تعود الفوضى ودوامات العنف من جديد، وربما بشكل أكثر عنفا من السنوات السابقة، لذلك فهم في قرارة أنفسهم على قناعة تامة بالاتفاقية لكنهم لا يستطيعون مواجهة الشارع العراقي بذلك، فيتوجهون بخطاب ملائم له يتراوح بين إعلان الرفض المطلق للاتفاقية والمطالبة بإجراء تعديلات جوهرية عليها تضمن سيادة العراق وإخراجه من الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ودائما يكون المخرج في دكتور جيكل ومستر هايد.

في هذا السياق جمعتني الظروف في القاهرة بأحد أقطاب المعارضة العراقية وهو صاحب الصوت الأعلى المطالب بجلاء القوات الأجنبية عن العراق والداعم لمقاومتها، كانت جلسة خاصة جدا، ولأن المجالس أمان ات فلن أفصح عن اسمه، لكن ما يهم في هذا اللقاء أنه عارض الجلاء الفجائي للقوات الأجنبية من العراق وقال بالحرف: "إن حدث هذا ستكون كارثة للعراق".

وعودة إلى الاتفاقية الأمنية وما ذكرته في مقالي النصف شهري بموقع إسلام أون لاين عن موقف الطوائف العراقية من الاتفاقية الأمنية والذي تطلب استعراض موقف جميع هذه الطوائف، واكتشفت اكتشافا مدهشا، وهو أن كورد العراق هم الطرف العراقي الوحيد الذي أعلن بكل وضوح أنه مع توقيع الاتفاقية وأن هذا الموقف هو موقف الجميع من الشارع الكوردي إلى البرلمان إلى الحكومة إلى الرئاسة. والخطاب السياسي هو خطاب موحد، فلا يوجد شيء معلن وأخر يخالفه مخفي، وما يقال على الملأ هو نفسه الذي يقال في الغرف المغلقة والمجالس الضيقة. معنى هذا أنه لا يوجد مكان للدكتور جيكل ومستر هايد في الخطاب السياسى الكوردي، بل إن هذا الخطاب وبكل وضوح حافل بالتحذيرات من عدم توقيع الاتفاقية وما يمكن أن يحيق بالعراق من أخطار إذا لم يتم توقيعها. إن الرئيس البارزانى قام بزيارة إلى واشنطن قيل أن الهدف منها حث وشنطن على قبول المقترحات العراقية لتوقيع الاتفاقية، وبحث الاحتمالات الأخرى في حال فشل بغداد وواشنطن في حسم القضايا العالقة. هنا نؤكد على وضوح الموقف الكوردي وهو على العكس تماما من مواقف التيارات العراقية الأخرى كافة، وبعيدا عن موقفي الشخصي من تلك الاتفاقية فإنني لا يمكن أن أخفي تقديري للموقف الكوردي الواضح، والذي اتمنى أن يحذو الأخرون داخل العراق وخارجه حذوه، لأنه إنْ حدث هذا فربما نقول حينئذ "ليس دائما كلنا في الهم شرق".

في المسألة الموصلية

في اليوم التالي مباشرة من عودتي من كوردستان بعد مشاركتي في يوم الصحافة الكوردية دعيت للحوار في فضائية البغدادية العراقية حول أزمة الموصل التي نشأت بعد انتخابات المجالس المحلية وفوز قائمة الحدباء بالأغلبية (١٩ مقعدا من ٣٥ مقعدا وتلتها قائمة نينوى المتآخية (١٢ مقعدا). وقيام زعماء قائمة الحدباء نتيجة لذلك بحصر جميع المناصب في قائمتهم ومن تحالف معهم من القوائم الأخرى، مع العمل على تهميش تام لقائمة نينوى المتآخية. وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر الكلاسيكية للديموقراطية، وهو الرأي الذي يتبناه السيد أثيل النجيفي محافظ الموصل والذي شاركني الحوار في هذا البرنامج عبر الأقمار الصناعية من الموصل وشاركه في هذا الرأي أحد أعضاء البرلمان العراقي من ذات التيار. هذا الرأي يرى أن من حق التيار الفائز بالأغلبية المطلقة في أي عملية انتخابية أن يشكل الحكومة أو يستأثر بجميع المناصب، وعلى التيار الأخر أن يتحول إلى تيار للمعارضة، وربما يشكل حكومة ظل أو مجلس ظل محلي، ويضيف المحاوران كتدعيم لخطابهما: إنه في الانتخابات الماضية استأثر الكورد على المناصب كافة في المحافظة ولم يتركوا منصبا واحدا للآخرين. ولذلك فعلى الكورد الامتثال للأمر الواقع ويتحولوا إلى صفوف المعارضة حسب القواعد الديموقراطية لأن التيار الذي تمثله قائمة الحدباء امتثل في الماضي لنتائج الانتخابات المحلية ولم يعارض، وأشهد أن مدير اللقاء كان محايدا وأنا أحييه على ذلك إذ بادر المحافظ بقوله هل تثأرون اليوم مما جرى بالأمس؟ وهنا تدخلت لأقول مسألة التهميش في الفترة الماضية كانت من قبل الذين همشوا أنفسهم لأنهم كانوا يقاطعون العملية السياسية برمتها" فلم يشاركوا في أي انتخابات، وبالتالي كانوا خارج اللعبة بأيديهم، واستحقوا التهميش بامتياز، وعلى هذا فإنه ليس من حقهم القول بأن هناك من همشهم في الماضي، وهم الأن ينتفضون

للاستحواذ على ما حرموا منه في الماضـي، هـذه ناحيـة أمـا الناحيـة الأخـرى وهـي الأساس فإن عملية ممارسة الديموقراطية ليست نمطا ثابتا يطبق في كل مكـان، فمـا يطبق في بلد ليس بالضرورة أن يكـون صـالحا لبلـد آخـر. هـل الـشكل الانتخـابى في البلدان المتقدمة والذي تنقله الفضائيات والتي قطعت شوطا طـويلا في الديموقراطيـة والحداثـة وحقـوق الإنـسان يـصلح عنـد التطبيـق في بلادنـا؟ هنـاك تـترك الـصناديق الانتخابية بلا حراسة تذكر، وابداء الرأي يتم في سهولة ويسر دون ضغط أو إكـراه أو رشاوى انتخابية، أو ممارسة ما يسمى بعمليات التزوير، فهل يصلح النمط الـسائد في تلك البلاد لبلادنا؟ والإجابة على وجه اليقين هي لا. ولو انتقلنا إلى المستوى العراقي فإن الأمر يصبح أكثر تعقيدا من ذلك" فما يصلح لمحافظة ليس بالـضرورة أن يـصلح لمحافظة أخرى، وكـان المثـال الواضـح علـى مـا نقـول هـو محافظـة كركـوك عنـدما وضعوا قانون الانتخابات لم ينتبهوا لظروفها الخاصة، وحدثت أزمة كلنا يذكرها. لقد حتمت الظروف الخاصة لتلك المحافظة استثناءها من قـانون انتخابـات المحافظـات، وبالتالي لم تجر فيها تلك الانتخابات والتي تم تأجيلها إلى موعد لاحق حتى يتم حسم الأمور الخلافية المتعلقة بالمـادة ١٤٠ مـن الدسـتور العراقـي، وكـان مـن الواجـب أن يطبق على بعض أجزاء محافظة نينوى ما طبق علـى محافظـة كركـوك علـى أسـاس إنها مناطق مشموله بنفس المادة مـن الدسـتور وإنهـا ذات أغلبيـة كورديـة. محـافظ الموصل يرى في هذه المسألة أنها لا تخصه وإنما تخص المركز في بغـداد وهـو الـذي يقرر وفق أليات المادة ١٤٠ مـن الدسـتور، لكـن طالمـا أنهـا مازالـت تابعـة لمحافظـة الموصل فإن عليها الخضوع التام لقيادات المحافظة، وأكد رفيقه في الحوار من خلال سؤال: كيف يتمرد موظف (يقصد بهذا منصب القائممقام) علـى المحـافظ والـذي تم اختياره بارادة شعبية؟ وقد كانت إجابتى أن الأمـور ليـست بهـذا التبـسيط المخـل، المسألة تتعلق بقطاع واسع على رقعة جغرافية مترابطة لم يعط صوته لمـن فـاز وإن هؤلاء وفق هذه النظـرة لا يمثلـون هـذا القطـاع وبالتـالي فهـو لا يخـضع لهـم، وعـن العصيان المدنى الذي نوه به المحافظ فـإن الأمـور لم تـصل بعـد إلى مـا يقـول نعـم

هناك حملة توقيعات تطالب بالانضمام إلى إقليم كوردستان. ومن المحتمل أن تتطور لتصل بالفعل إلى العصيان المدني الحقيقي، فضلا عن أن تمرد موظف معين على محافظ منتخب وحسب طرح رفيق المحافظ في الحوار فإنها تطرح تساؤلا حول رؤية المحافظ ورفاقه التبسيطية لقضية خطيرة كتلك فإن كانت تلك الرؤية صحيحة فإن الحل حينئذ سيكون في غاية السهولة، وفي الحوار طالبت المحافظ بأن يستخدم سلطاته التي كفلها له القانون ويقيل هؤلاء الموظفين الذين يعارضونه، بل يهددون بالعصيان المدني إن كان يستطيع فعل ذلك وأكدت له أنني أعتقد أنه لن يستطيع فعل ذلك في حين أن أي محافظ عراقي آخر مثل محافظ بغداد أو بابل أو غيرها من المحافظات العراقية يستطيع إقالة أي موظف لديه أو نقله أو معاقبته بمنتهى البساطة لماذا؟ لأن تلك المحافظات تختلف عن الموصل في خصوصياتها، وهذا ما سبق أن أكدناه، ولم تمر عدة أيام على مقولتي تلك إلا وتناقلت وكالات الأنباء ما جرى على الطريق إلى (بعشيقه) حيث قام السيد أثيل النجيفي وفي صحبته قوة مسلحة كبيرة بمحاولة الذهاب إلى بعشيقة، إلا أن أهالى المنطقة رفضوا إتمام الزيارة وسدوا عليه الطريق، واستعدت قوات البيشمركه المرابطة في المنطقة لأي طارىء، وكاد يحدث الصدام المسلح الذي كان من الممكن أن يشكل شرارة انفجار أكبر، مما اضطر معه أثيل النجيفي إلى العودة من حيث أتى، لتصبح تلك المنطقة وغيرها قنابل قابلة للانفجار في أي لحظة. ومن الواجب على كل من يعلن ليل نهار أنه عراقي حتى النخاع أن يتعامل مع الأمر بكياسة حرصا على وحدة ومستقبل العراق التي يتغنى بها.

وكان السؤال المهم الذي طرحه المحاور والذي يجب أن أكرر إشادتي بحياده وعراقيته كان السؤال ما لعمل؟ وكانت إجابة النجيفي ورفيقه الالتزام بقواعد اللعبة الديموقراطية والتحول إلى المعارضة، أما مسألة المناطق المتنازع عليها فهي شأن عراقي مركزى لا علاقة للمحافظ به، لكن الرأي الذي طالبت به جوابا على السؤال وشاركني فيه الأخ فرياد الراوندوزي: إنه لابد من الحوار، وإنه لا يصلح لمحافظة

كالموصل إلا الديموقراطية التوافقية، والتي تمثل من خلالها كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية، وطالبت محافظ الموصل بفتح حوار موسع مع سائر الأطراف للتوصل إلى حل واقعي لهذه المسألة، لكن رفيق المحافظ في الحوار قال وهل يضمن لنا الحوار كذا وكذا، وكانت إجابتي الحوار لابد أن يكون دون شروط مسبقة لأنه إن وضع هذا الطرف شروطا ووضع الطرف الأخر شروطا أخرى فلن يكون هناك حوار. ما أعجب له هو هؤلاء الذين يسبحون ليل نهار بحب العراق في الوقت الذي لا يتركون فيها فرصة لإشعال حريق في العراق إلا ويغتنمونها، ما الذي كان من الممكن أن يحدث لو جرى حوار متحضر مع جميع التيارات السياسية التي شاركت في العملية السياسية في الموصل وتم كل شيء بالتراضي والتوافق؟ في الحوار قلت للمحافظ إنك لا تستطيع عزل قائممقام واحد من منصبه وأثبتت الأحداث الخطيرة على طريق بعشيقه صحة ما ذهبت إليه، ربما يكرر المحاولة من جديد استعادة لهيبته ضاربا عرض الحائط أمن واستقرار المنطقة ومغامرا بها غير آبه بأي مصير، كل ما سيعنيه حينئذ أن يثبت بالدليل العملي أنه يرأس إداريا هذه المناطق ولابد أن تكون ممتثلة لتعليماته.

هنا لا أحد يعلم ماذا يمكن أن تسفر عنه الأحداث وإن كانت على وجه اليقين ليست في صالح أحد لا العراق ولا الموصل ولا أثيل النجيفي. وربما يلجأ إلى الحل الحضاري وهو الحوار دون أي شروط مسبقة وعندها يكون المنتصر الوحيد هو العراق ومعه كل محبيه.

من كركوك إلى خانقين..أزمات عراقية ولا حل

كثيرا ما نتحدث عند ظهور أي مشكلة عراقية عن عجز النخب السياسية العراقية على التوصل إلى حل يرضي كافة الأطراف، لأن المشكلة غالبا ما تكون أكبر من الجميع الذين لا يجدون أمامهم حينئذ سوى اللجوء إلى تأجيل بحث تلك المشكلة إلى وقت لاحق، ربما تتوفر فيه الظروف المهيئة للحل. وبالفعل كلما توترت الأمور بشأن كركوك فإن تلك النخب تلجأ إلى تجميد مشكلتها مؤقتا. وهذا ما حدث بالفعل عند المفاوضات الشاقة حول كركوك بمناسبة الانتخابات المحلية في العراق، واستعدت تلك النخبة لالتقاط أنفاسها، وأخذ هدنة، إلا إنه في ظروف العراق المعقدة يصعب بل يستحيل أن توجد تلك الهدنة؟ إذ على الفور اندلعت مشكلة خطيرة في خانقين كادت تؤدى إلى نشوب صدام مسلح بين الجيش العراقي وقوات البيشمركه الكردية وهو صدام إن نشب فلن يستطيع أحد إيقافه، بل ومن الممكن أن تتطاير شرارات حريقه لأطراف أخرى عراقية كل منها له أجندة المصالح الخاصة به بعيدا عن مصالح الوطن. ما هي إبعاد تلك المشكلة؟ وأين تقع خانقين؟ هذا ما سنتعرض له في السطور التالية.

تقع مدينة خانقين على الحدود العراقية الإيرانية مباشرة شمال شرق مدينة بغداد بحوإلى ١٧٠ كم. والمدينة يقطنها خليط من العرب والأكراد الشيعة في معظمهم، وهم ما يطلق عليهم الأكراد الفيليين. ومدينة خانقين من المدن النفطية المهمة" إذ أنها تعد من أقدم المناطق التي اكتشف فيها النفط، حيث يجرى انتاج النفط من حقل نفط خانة منذ عام١٩٢٧؛ ويمتد هذا الحقل لمسافة ٣٧ كم جنوب مدينة خانقين، كما أنه يمتد أيضا داخل الأراضي الإيرانية؛ كما توجد في منطقة خانقين بعض الحقول التي لم تدخل مرحلة الإنتاج بعد. إذن، فإن للمدينة أساسية نفطية، كما أن وجودها على الحدود الإيرانية يعطيها بعدا خاصا، فضلا عن كونها من المناطق

المتنازع عليها بين الإقليم الكردستاني والحكومة المركزية في بغداد مثل كركوك. وحدوث صراع مسلح من حولها في ظل هذه المعطيات هو أمر بالغ الخطورة على العراق بأسره.

المقدمات التي أدت إلى حدوث المشكلة بدأت بطلب الحكومة المركزية من حكومة الإقليم إرسال وحدات من البيشمركة إلى خانقين للسيطرة الأمنية عليها ومنع جماعات العنف من العمل فيها. في ذلك الوقت كانت قوات الجيش العراقي في بداية تشكيلها وكذلك قوات الأمن، في حين كانت قوات البيشمركة الكردية ربما هي القوات الوحيدة في العراق من حيث العدد والعتاد والاستعداد. وبالفعل أرسلت رئاسة الإقليم لواءا من قوات البيشمركة إلى المدينة .. وظل بها لمدة طويلة لم تشهد المدينة خلالها أية حوادث عنف بعكس الحال في باقي مناطق محافظة ديالى والتي تنتمي إليها خانقين. فقد كانت إلى وقت قصير مضى الأكثر عنفا على الإطلاق في العراق" مما دفع الحكومة المركزية بعد أن أصبح لها جيش وقوات أمن إلى شن حملة واسعة النطاق على المحافظة أطلقت عليها بشائر الخير. وعندما وصلت تلك القوات إلى مدينة خانقين طلبت من قوات البيشمركة الخروج منها خلال ٢٤ ساعة وإلا فإن على تلك القوات (البيشمركة) تحمل نتائج عدم الخروج من المدينة وتنفيذ أوامر الحكومة المركزية. ورفضت قوات البيشمركة تنفيذ عملية الإخلاء، وقالوا: إنهم قوات إقليم كردستان والتي لا تتلقى أوامرها إلا من قيادتها، وظهر في الأفق بوادر الصدام المسلح، وازدادت احتمالات هذا الصدام مع إعلان نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي أن قوات الجيش العراقي من حقها الدخول إلى أي مدينة عراقية، بل إنه أضاف إلى ذلك أمرا خطيرا وهو أن أي قوات تتواجد خارج الخط الأزرق هي قوات خارجة على القانون وينبغي ملاحقتها. والخط الأزرق الذي يقصده نوري المالكي هو خط العرض ٣٦، والذي فرضته قوات التحالف عام ١٩٩١ لتكون كافة المناطق الواقعة شماله مناطق آمنة للأكراد حماية لهم من النظام العراقي بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٦٨٨ المتعلق بحماية المدنيين العراقيين وعدم ملاحقتهم،

وهو ما أدى إلى عودة الملايين من الأكراد من جبال تركيا وإيران إلى مدنهم التي كانوا قد هجروها هربا من بطش النظام.

ورغم أن هذا الخط كانت له ظروف تاريخية معينة والتي ذكرناها إلا أن رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي تمسك بهذا الخط خلال هذه الأزمة كحدود للإقليم الكردي لا يجوز تجاوزها. الجانب الكردي يقول إن الخط الازرق فات أوانه ولا يمكن أن يستخدم لغرض غير الغرض الذي أوجد من أجله، وهذا الغرض انتهي بسقوط النظام السابق. وقد أكد على ذلك رئيس إقليم كردستان عند اجتماعه بالكتل السياسية الكردستانية في البرلمان العراقي: "لم تكن لخانقين أي مشكلة، لكن أُريد لها قسرا أن تخلق لها المشكلات" ففي مفاوضات ١٩٩١ مع النظام العراقي السابق لم تطرح خانقين على مائدة البحث لأن ذلك النظام كان يعتبرها جزءا من إقليم كردستان. لقد كان الخلاف حول كركوك فقط، وكانت هناك موافقة على إعادة كافة المناطق الأخرى التي يطلق عليها الأن المتنازع عليها. أنني استغرب الحديث الدائر الأن حول الخطوط الزرقاء والخضراء. إن القوة التي توجهت إلى خانقين من البيشمركة كان بطلب من الحكومة العراقية، وتمكنت من تطهير المنطقة من الإرهابيين، وقدمت في سبيل ذلك عشرين شهيدا وأكثر من أربعين جريحا". وأضاف: "لقد تأسس الجيش العراقي في بدايته من لوائين من قوات البيشمركة كانوا النواة الأولى له" إذن الجيش العراقي هو جيشنا ونحن نفتخر به، ولكن القوة التي توجهت إلى خانقين من هذا الجيش هي التي تسببت في الأزمة، فعلى أبواب المدينة راحت تهتف بهتافات البعث وتؤذي سكان المنطقة والذين هم أهالينا. لقد ذهبت تلك القوة لأغراض سياسية، وليس لملاحقة الإرهاب كما يقولون" لأن خانقين آمنة وهادئة". واستطرد: "سؤالي الذي أوجهه إلى بغداد: هل تؤمنون بالدستور والشراكة ام لا.."؟

وكأي أزمة عراقية فإن كافة الأطراف تدلي بدلوها، فرئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان العراقي هادي العامرى يتهم الأكراد بافتعال أزمة خانقين وتوصيلها إلى حافة خيار الصفر من أجل الإسراع بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور . وأضاف في

حديثه إلى راديو سوا: إن من حق القوات الاتحادية أن تدخل أي مدينة عراقية في أي وقت تشاء. وقد سارع الجانب الأمريكي لاحتواء الأزمة خوفا من حدوث صدام مسلح قد يؤدي إلى ضياع كل شيء" ففي أربيل اجتمع وزير شؤون البيشمركة في حكومة إقليم كردستان الفريق عمر عثمان بوفد عسكرى أمريكي برئاسة الجنرال مارك هيسلينك قائد القوات متعددة الجنسيات في شمال العراق وتركزت المحادثات حول الأزمة الخطيرة في خانقين بين الجيش المركزى وقوات البيشمركة، وشدد الجانب الأمريكي على ضرورة ضبط النفس. في الوقت نفسه شدد الجانب الكردي على ضرورة الإسراع بتنفيذ أحكام المادة ١٤٠ من الدستور العراقي ورغم أنه تم الإعلان عن التوصل إلى حل لهذه الأزمة يقضي بخروج قوات البيشمركة من خانقين وعدم دخول قوات الجيش العراقي إليها وترك المدينة لقوى الأمن الداخلي إلا أن التصريحات بشأن الأزمة متضاربة والاجتماعات بشأنها مستمرة مما يعنى أنها لم تحسم بل أخذت نفس الطريق الذي أخذته أزمة كركوك (التجميد وتأجيل الحل لوقت قد تتوفر فيه ظروف قد تساعد على الحل).

وربما لم تأخذ أزمة خانقين نفس درجة الاهتمام العالمى الذي أخذته أزمة كركوك رغم أن الأزمة في كركوك كانت أزمة ناعمة حول قانون اعترض عليه، وموقف كافة الأطراف منه كل حسب مكانته الطائفية، لكن أزمة خانقين كانت الأخطر فقد كان هناك مقدمات لصدام مسلح خطير، وعدم الاهتمام العالمى بهذه الأزمة بنفس درجة الاهتمام بكركوك يعود إلى أن الفكرة الراسخة في الأذهان أن الخلاف بين الإقليم الكردي والحكومة الاتحادية يتركز حول كركوك فقط" ولذلك كان الاهتمام بكركوك. والأمر على هذا النحو تبسيط مخل بالمسألة" فالخلاف جغرافياً بين الإقليم وبغداد أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه يشمل مناطق في محافظات الموصل وديالى وواسط إلى الجنوب الشرقى من بغداد، هذا فضلا عن الخلافات الأخرى غير الجغرافية، كمسألة النفط والمخصصات المالية للإقليم، وعلاقة الإقليم بالخارج وقضايا أخرى عديدة. ربما نتحدث عنها مستقبلا.

إن كل قضية من تلك تستحق أن يطلق عليها (القنبلة العراقية الموقوته شأنها شأن كركوك)" لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل في إمكان العراق المثخن بالجراح أن يبطل مفعول تلك القنابل؟ أم تراه عاجزا عن القيام بهذا الفعل وتنفجر إحدى تلك القنابل ليضيع العراق في خبر كان ...؟

قانون انتخابات مجالس المحافظات العراقية وعقدة كركوك

أكتب هذه السطور قبل أن يجتمع البرلمان العراقي لينظر في قانون انتخابات مجالس المحافظات بعد إعادة القانون من الرئاسة العراقية. وأياً كانت القرارات التي سيتخذها المجلس، فإن هناك العديد من الحقائق حول هذه المسألة سنحاول التعرض لها. وفي هذا السياق فإنني أذكر هذه الواقعة التي كنت طرفا فيها، تصادف وجودي بأربيل عاصمة إقليم كوردستان العراق مع تولي المناضل الكوردي جلال الطالباني منصب رئاسة جمهورية العراق للمرة الأولى. والحدث مهم ولا شك على الصعيد الكوردي" فمن شعب مضطهد لا يتمتع أفراده بحقوق المواطنة الكاملة، بل ويتعرضون للتنكيل والقمع إلى شعب يخرج من بين صفوفه من يحكم الوطن بأسره في قمة السلطة، ولأن المناسبة مهمة بل وتمثل علامة مميزة في تاريخ نضال الشعب الكوردى، لذلك نظمت احتفالات واسعة النطاق ابتهاجا بذلك، كان من ضمنها مسيرات حاشدة في جميع أنحاء المدن الكوردية. وأثناء تجوالي في المدينة لأشاهد عن قرب هذه المظاهر سألت مواطنا عاديا كان يقف في دكان يشترى بعض الأغراض، ماذا تريدون بعد أيها الكورد بعد أن أصبح رئيس العراق كله كورديا؟ فكان رده التلقائي: تبقى كركوك. وتوقفت طويلا أمام إجابة الرجل، فهذا المواطن ترسخت في ذهنه كركوك، والتي يجب أن تكون جزءا من إقليم كوردستان، بل وعاصمة له...

أسوق هذه الواقعة لأوضح من خلالها أن مسألة كركوك والطلب الكوردي بضمها إلى إقليم كوردستان العراق هي مسألة لا ترتبط بالقيادات الكوردية، بحيث إنه بإمكانها التراجع عنها في ظل مفاوضات أو تسويات، ولكنها راسخة في العقل الجمعي الكوردي بحيث إن أي تراجع عن المطالبة بكركوك لابد أن يكون بموافقة الشعب الكوردي كله، وربما كان هذا المواطن الذي سألته من مواطني كركوك الذين شملوا

بالتهجير في سنوات سابقة عندما كانت تجرى عملية هندسة سكانية واسعة النطاق للمدينة بإخراج غير العرب منها وإحلال عرب من جنوب العراق بدلا منهم، وربما كان هذا المواطن يحتفظ في جيبه بمفتاح داره منتظرا قرار لجنة تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي ليذهب على الفور إلى كركوك ويفتح داره ويحتفل بعودته، ثم بعد ذلك يشارك في الاستفتاء على مستقبل المدينة ويقول بحروف غليظة نعم وألف نعم لضم المدينة إلى إقليم كوردستان العراق. أقول ذلك لأرد على الذين يعتبرون مسألة كركوك شأنا كورديا قياديا فقط وأن الشعب الكوردي في الأغلب لا تعنيه هذه المسألة، وقد لمست الأمر بنفسي في الأيام الماضية، فبسبب سخونة أزمة قانون انتخابات مجالس المحافظات أصبحت قضية يهم الإعلام التطرق إليها ولذلك شاركت ومازلت أشارك في لقاءات تليفزيونية وإذاعية مصرية وعالمية حول هذه المسألة، وفي لقائين منها تصادف أن كان الطرف الأخر في الحوار عراقيا عربيا، وكان خطاب كل منهما متطابقا مع خطاب الأخر فالشعب الكوردى من وجهة نظرهما شعب طيب وحبيب، لكن المشكلة في القيادة الكوردية، بل إن أحدهما قلص المسألة في الحزبين الكورديين الرئيسين. وبالمناسبة فإن هذا المحاور كان من القيادات البعثية وكان أخر منصب شغله سفيرا في إحدى الدول العربية، وتطابق هذا الموقف مع موقف معلن من مرجع ديني شيعي مهم هو هادي المدرسي، إذ طالب القيادات الكوردية بعدم إثارة المواطنين الكورد إزاء كركوك، وهو يفترض بذلك ومعه الأخرون أنه إذا خرج كل من الرئيس جلال الطلباني والرئيس مسعود البارزاني وتحدثا إلى الجماهير الكوردية مطالبينهم بنسيان كركوك فإن المواطنين سيقومون على الفور بمسح كركوك من دماغهم، وبذلك يستريح الجميع من هذه العقدة المستعصية (كركوك). وهو تبسيط مخل، بل ويجعل المسألة أشبه بالأفلام الهندية الساذجة أو إحدى الكوميديات المصرية، بل ويجعلني وأنا الباحث أنظر إلى هؤلاء مشفقا عليهم وعلى عدم إلمامهم الإلمام الكافي بشعبهم وتوجهاته وتطلعاته، بل إن هذه العقلية هي التي أتت على العراق بالعديد من الكوارث والذي ما زال هذا الشعب المسكين يتجرع

مرارة نتائجها حتى هذه اللحظة، وليس هناك أدنى شك في أن ميراث الماضي جعل من كركوك إحدى العقد المستعصية أمام العملية السياسية بالعراق، لذلك كان يتم التعامل معها بأسلوب التأجيل لعدم المقدرة على المواجهة، وحتما لابد أن يأتي وقت لا يصلح معه أي تأجيل إذ لابد من حسم هذه المسألة والتي من الممكن إذا ظلت العقليات في ذات مكانها الذي ذكرته أن تنسف العملية السياسية بالعراق بأكملها ليعود العراق من جديد إلى المربع رقم صفر، ولا أحد سيعرف عندها ماذا يمكن أن تسفر عنه الأمور، فالكورد يسيطرون حاليا على الأغلبية الكاسحة في مجلس محافظة كركوك وبهذه الأغلبية اتخذوا قرارا يوصي بضم المدينة إلى إقليم كوردستان، لكن المادة ٢٤ المثيرة للجدل من قانون انتخابات المحافظات العراقية والذي قاطع التحالف الكوردستاني جلسة التصويت عليه نصت على توزيع مقاعد مجلس هذه المحافظة بنسبة ٣٢ بالمائه لكل من العرب والكورد والتركمان وتخصيص ٤ بالمائه للكلدواشور (المسيحيون) مع فقرات أخرى في هذه الماده مثل استقدام فرقة أمنية من الجنوب، وهنا كانت الثورة العارمة الكوردية ضد ذلك، لأنهم لو استسلموا لهذا التقسيم فإن هذا سيصبح قاعدة مستقبلية وعندها يتبدد المطلب الكوردى بكركوك، وكلنا يعلم تداعيات ذلك، وفي رد فعل سريع اجتمع البرلمان الكوردي وأصدر بيانا أعلن فيه أن قرار البرلمان العراقي يشكل مخالفة صريحة للدستور العراقي وبالذات لنص المادة ١٤٠ منه والمعطوفة على المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية .

وأعيد القانون من جديد إلى البرلمان العراقي لتنفجر أزمة دستورية خطيرة، ويتم تبادل الاتهامات بين الكتل السياسية المختلفة، والتي هي في الأصل كتل طائفية، فالكورد يتهمون الدكتور محمود المشهداني بأنه خالف الدستور بعقد جلسة البرلمان دون أن تتحقق لها الأغلبية الواجبة لمناقشة قانون مهم كهذا، فضلا عن جعله التصويت سريا ولأول مرة حتى لا تعرف المواقف، والطرف الأخر يتهم الرئيس جلال الطالباني بأن نقضه للقانون تم على أساس طائفي، وأنه كان يجب

أن يتصرف على أساس أنه رئيس جمهورية العراق وليس لكونه كورديا وأمينا عاما الاتحاد الوطني الكوردستاني. واشتعلت المدن الكوردية بالتظاهرات المنددة بالمادة٢٤ من هذا القانون، والمطالبة بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي والتي تنص على الخطوات الواجب اتباعها بشأن المناطق المتنازع عليها، والتي تبدأ بتطبيع الأوضاع، ثم الاحصاء السكاني، ثم الاستفتاء حول رغبة أهالي كركوك بشأن ضمهم إلى إقليم كوردستان بالرفض أو الموافقة، وكان الدستور العراقي قد حدد سقفا زمنيا لذلك هو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ إلى أن اللجان المنوط بها عملية التطبيع لم تنجز عملها حتى الآن، وبالتالي فإن المرحلتين التاليتين وهما الاحصاء السكاني والاستفتاء لم يحدث بخصوصهما شيء، بل إن بعض التيارات العربية وصلت إلى حد الإعلان بأن الماده ١٤٠ قد سقطت تلقائيا طالما أنها لم تنفذ في الموعد المحدد دستوريا.

ولكن لأن كركوك بهذه الخطورة التي من الممكن أن تنسف كل شيء، لذلك سنتوقف عندها قليلا، ونسأل لماذا الإصرار الكوردي على كركوك؟ خصوم الكورد يرجعون ذلك إلى النفط الذي تعوم عليه كركوك، يقولون لو لم يكن النفط لما تمسكوا بها إلى هذه الدرجة، ولكن الخطاب السياسي والإعلامي للكورد يقول غير ذلك: فبسبب كركوك ونفط كركوك تعرض الكورد للكثير من الأهوال. إن الكورد يعتبرون أن النفط لعنة عليهم، فعندما يتفجر في منطقة من مناطقهم كان يتم تهجيرهم من تلك المنطقة إلى مناطق أخرى على الفور، وبالفعل حدثت عملية تغيير ديموجرافي واسعة لكركوك إلى أن أصبح الكورد فيها أقلية والعرب هم الاكثرية. وبمجرد سقوط النظام السابق توافد الألاف من الكورد على المدينة ليستردوا دورهم وأراضيهم، وارتفعت المطالب الكوردية بكركوك، واعتبر الكورد أن عدم استرداد المدينة ليس له سوى معنى واحد وهو أنه لم يتحقق لهم أي شيء من خلال العمليه السياسية التي كانوا مع قادتها منذ اللحظة الأولي، واعتبروا أيضا أنهم وقعوا ضحية لخيانة من باقى أطراف العملية السياسية والذين نقضوا ما اتفقوا عليه في

مؤتمرات المعارضة قبل سقوط النظام، فقد ضحوا كثيرا من أجل انجاح تلك العملية، لقد كانوا قبل سقوط النظام في استقلال تام عن بغداد، ومع سقوطه تركوا كل ذلك وذهبوا إلى بغداد ليشاركوا في العملية السياسية، ويقدموا خبراتهم إلى النخبة الجديدة التي كانت أقل منهم خبرة، فهم يحكمون منطقتهم منذ عام ١٩٩١ وتكونت لهم خلال ذلك علاقات دولية واسعة، فضلا عن الخبرات الإدارية والسياسية التي اكتسبوها من خلال الممارسة، ومن هنا كانت الصدمة الكوردية الهائلة لما جرى في البرلمان بالموافقة على قانون المحافظات.

وأعود لأؤكد على أنني أكتب هذه السطور قبل أن يجتمع البرلمان العراقي ويقرر ما يشاء بشأن القانون، وبالتالي ستصل إلى القارىء ربما بعد الانعقاد والقرار (أثناء كتابة هذه السطور علمت أن البرلمان أجل التصويت على القانون إلى الشهر القادم مما يؤكد على مقولتي من صعوبة مواجهة المشكلة)، وبصرف النظر عن ذلك، فإنني سأكتب عن جميع السيناريوهات لأنه في اعتقادي لن تحل المسألة بقرار من البرلمان، فالقانون تمت إعادته إلى البرلمان حسب نص الدستور، وبالتالي فإنه ستعاد مناقشته من جديد، وبالذات في الأمور المعترض عليها، وهي ما يتعلق بكركوك وأمور أخرى، مثل حظر استخدام الرموز الدينية ودور العبادة في العملية الانتخابية، بعد ذلك يرفع إلى الرئاسة مرة أخرى بعد موافقة البرلمان عليه، ومن حق الرئاسة دستوريا أن تعيده إلى المجلس ثانية إذا وجدت فيه ما يستحق الاعتراض، فإذا وافق عليه البرلمان للمرة الثالثة فإن القانون يعتبر نافذا دون موافقة الرئاسة.

إذن، ماهي السيناريوهات المتوقعة؟ وكيف تكون ردود الأفعال على كل سيناريو منها؟

السيناريو الأول: أن يصدر القانون كما هو دون إجراء أي تعديلات عليه، ويتحقق ذلك بأن يوافق عليه البرلمان كما هو، ثم تعترض عليه الرئاسة، فيعود للبرلمان

الذي يصر على موقفه فيصدر كما هو دون حاجة لرأي الرئاسة وحسب أحكام الدستور في هذه الحالة ما هو رد الفعل الكوردي؟ وكذلك رد فعل الرئاسة؟

سيكون أمام الكورد إما الاستسلام للقرار، وفي هذه الحالة يتعين على قياداتهم التحاور مع شعبهم في محاولة لاثنائه عن كركوك، والتراجع عن فكرة ضمها، أو اللجوء للمحكمة الدستورية أملا في أن يؤجل تنفيذ القانون لحين الفصل في الدعوى، وربما يكون قد طرأ جديد على الساحة السياسية خلال فترة التأجيل بشأن المادة ١٤٠، وتكون اللجنة المنوط بها ذلك قد أتمت عملها، أو يرفض الكورد القانون وينسحبون من العملية السياسية بأكملها، وعليهم في هذه الحالة تحمل تبعات ذلك، ومنها الفوضى التي سيدخل فيها العراق وبالتالي الغضب الأمريكي. أما عن موقف الرئاسة فسيكون أمامها حينئذ أحد خيارين، إما أن تسلم بالأمر الواقع، على أساس أنه تم وفقا للدستور، وتنتظر كاظمة غيظها حتى تحين الفرصة لتقوم بالرد المناسب، أو تنسحب من العملية السياسية وتدخل العراق والعملية السياسية في مأزق كبير .

السيناريو الثاني: يعيد البرلمان النظر في المادة ١٤٠ ويعدل فيها آخذا بعين الاعتبار المطالب الكوردية فتصبح كركوك منطقة انتخابية واحدة وليس ٤ مناطق وكما ينص على ذلك القانون الحالي موضع الخلاف، وكذلك عدم استقدام فرق أمنية من الجنوب إلى كركوك، إضافة إلى إلغاء مسألة الكوته الطائفية" ومن ثم تجرى الانتخابات. لكن كيف يمكن مخاطبة الطائفتين العربية والتركمانية إزاء ذلك وهم ينازعون الكورد في كركوك؟ وتظل إلى جوار ذلك مشكلة كبرى تتمثل في الإجابة على هذا السؤال: من هو المواطن الكركوكي الذي يحق له الإدلاء بصوته في تلك الانتخابات؟ إذ إن اللجنه المنوط بها هذا العمل لم تنته بعد منه، والعرب والتركمان يتهمون الكورد بأنهم أدخلوا أعدادا هائلة منهم ومن غير سكان المدينة الأصليين إليها.

السيناريو الثالث: أن يتم تجميد المادة ٢٤ والمتعلقة بكركوك في القانون مع النص على تأجيل الانتخابات فيها لحين انتهاء عمل لجنة تطبيق أحكام الماده ١٤٠ من

الدستور ويكون الأمـر في هـذه الحالـة مجـرد تأجيـل الأزمـة، وكمـا حـدث في المـرات السابقة لتظل عقدة كركوك قائمـة طالمـا بقيـت أطـراف الأزمـة علـى مواقفهـا والـتي ظهرت من خلال حواراتي، دون أن يظهر في الأفق أي احتمال لحل وسـط أو تـوافقي رغم اعتراضي على المـصطلح، لأن هنـاك بعـض الأمـور الـتي لا تقبـل القـسمة علـى اثنين أو ثلاثة، لكن العملية السياسية في العراق فرضت هذا المصطلح. الـذي أراه في الحقيقة صعوبة مواجهة المشكلة وتأجيلها إلى أن يأتي الفرج من السماء.

بقيت ملاحظة، فخلال حواري التليفزيوني مع السفير العراقـي الـسابق قـال، لمـاذا لا يتم الاستفتاء على كركوك بين الشعب العراقي كله لأن كركوك تهم الـشعب العراقـي، وكان ردي عليه، إنك بهـذا تؤكـد علـى أن الاغلبيـة في كركـوك سـتكون للكـورد بعـد تطبيع الأوضاع وهو ما يؤكد على أن كركوك تعرضت لعملية هندسة سكانية واسعة، وهو ما يدحض كلامك حول إنكارك لحدوث هندسة سكانية في كركوك، وبالفعل تظـل كركوك قنبلة قابلة للانفجار في أي لحظه لتنسف العملية السياسية في العراق بأسرها.

الرئيس البارزاني في كركوك.. قراءة في دلالات الزيارة

الزيارة التي قام بها الرئيس مسعود البارزاني إلى مدينة كركوك وصاحبه فيها السيد كوسرت رسول نائب رئيس الإقليم لها دلالات عديدة، خصوصا في هذه الفترة بالذات حيث يحتدم الخلاف ومن ثم الحوار حول هذه المدينة وهويتها ومسألة انتخابات مجالس المحافظات. ولأن كركوك ليست كأي مدينة عراقية أخرى فقد رأي البرلمان العراقي أن يخصص مادة خاصة بها في قانون انتخابات مجالس المحافظات. وبسبب هذه المادة(٢٤) على وجه الخصوص كان رفض الرئاسة العراقية للقانون وإعادته إلى البرلمان من جديد لتقوم الأزمة السياسية المعروفة للجميع، فمن أجل كركوك خصص البرلمان مادة لها، ومن أجل كركوك أيضا نقض القانون بأسره. ألم أقل إن كركوك ليست كغيرها من مدن العراق؟ ولذلك فإننا ننظر إلى هذه الزيارة على أنها ليست كغيرها من الزيارات" فدلالاتها تتجاوز بكثير دلالات أي زيارة أخرى لأي مدينة كما يلي:

الدلالة الأولي: وهي تعنيني أنا شخصيا وأسعى لتوضيحها في أي لقاء، وهي دلالة مصطلحية تتعلق بالفرق بين مصطلح الكورد ومصطلح كوردستان، فالأول يعنى قومية قائمة بذاتها لها خصوصياتها، أما المصطلح الثاني فيعني الأرض التي يمكن أن يعيش عليها أي شخص ينتمي إلى أي قومية. وأذكر في هذا الصدد قانون انتخاب رئيس إقليم كردستان حيث نص ضمن شروط المرشح أن يكون من مواطني كوردستان العراق ولم يقل من كورد العراق، معنى ذلك أنه من الممكن (حتى ولو من الناحية النظرية) ان يكون عربيا كوردستانيا، أو تركمانيا كوردستانيا، أو كلدانيا كوردستانيا أو، أو...الخ. هذه المسألة وضحها الرئيس البارزاني بشكل عملي: مدينة كركوك مدينة الجميع وعلى كافة الطوائف أن تطمئن إلى ذلك وليس معنى أنها مدينة كوردستانية أن تكون حكرا على الكورد وحدهم.

الدلالة الثانية: وهي تتعلق بالمسؤولية التي تتحملها القيادة الكوردستانية تجاه مواطني كركوك مهما كانت قومياتهم، وسواء انتهت لجنة تطبيق أحكام المادة ٤٠ من الدستور أم لا، وأيضا مهما كانت نتائج الجدل السياسي والتأجيلات الخاصة بمسألة قانون انتخابات مجالس المحافظات العراقية، إذ من الواضح أن هذه التأجيلات ستستمر. ولأن القيادة الكردستانية على يقين من أن هذه المدينة هي جزء من كردستان العراق، وأن عليها واجب سياسي وأخلاقي تجاه مواطنيها" لذا كانت الزيارة التي التقت فيها القيادة الكردستانية بالمواطنين، واستمعت إلى مشاكلهم، ووعدت بتلبية كل ما هو في قدراتها. هنا تثبت القيادة الكردستانية أن مطالبتها بكركوك ليست من أجل النفط كما يروج الأخرون، وإنما هي مسألة مبدأ وتصحيح للأمور. أما بالنسبة للنفط فالدستور الذي نص على المادة ١٤٠ نص أيضا في مادته ١٠٩ على أن النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي. إذن، فالدستور - الذي إما أن يؤخذ كله أو يترك كله - قرر بكل وضوح أن كركوك سواء أكانت كما هي عليه الأن، أم كانت جزءا من كردستان فإن النفط سيظل ثروة مركزية لكل الشعب العراقي. إذن، فربما تصبح كركوك عبئا وليست إضافة مادية. وأذكر هنا أثناء زيارتي السابقة لكردستان العراق وزيارتي رفقة الأخ العزيز الدكتور عبد الفتاح بوتانى بعض مناطق محافظة الموصل والتي لا تتبع إداريا إقليم كردستان العراق، ولأنه يقطن في تلك المناطق أغلبية كردية فإن القيادة الكردستانية من منطلق مبدئي وجدت أن تلك المناطق تقع ضمن مسؤوليتها الأخلاقية فانفقت قدر استطاعتها على تلك المناطق، وهذا ما يتكرر في كركوك بزيارة القيادة الكردستانية لها.

الدلالة الثالثة: تقدير القيادة الكردستانية الكبير للشهداء الذين سقطوا نتيجة الحادث الإرهابى الإجرامي أثناء تظاهرة المواطنين المندده بالمادة ٢٤ من قانون انتخابات المحافظات والمطالبة بضم كركوك إلى إقليم كردستان العراق اعتبرت القيادة الكردستانية أن هؤلاء شهداء الشرف والكرامة، وأنهم أيضا لآلىء في عقد كبير رائع هو نضال الشعب الكردي.

الدلالة الرابعة: تثمين القيادة الكردستانية لقرار مجلس محافظة كركوك الخاص بضم المدينة لإقليم كردستان العراق هو موقف شجاع ومبدئي، فقرار المجلس وإن كان قد قوبل بالرفض من قبل الرافضين لضم المدينة للإقليم فإن القيادة تحدت هؤلاء وثمنت القرار. وهذا معناه أن أي حل لا يرتبط بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور والذي تعلم القيادة الكردستانية يقينا أن نتائجه ستصب في اتجاه ضم المدينة للإقليم. أن أي حل خلاف ذلك مرفوض مرفوض.

بقي شيء أود أن أنوّه به بمناسبة هذه الزيارة. منذ حوالي أسبوع كنت ضيف الأستوديو في برنامج حديث الساعة في إذاعة لندن (بي بي سي)، وكان ضمن من كانوا طرفا في الحوار معي السيد/ روزكار علي رئيس مجلس محافظة كركوك، والسيد/ راكان نائب محافظ كركوك، والذي التقى بالقيادة الكردستانية إبان هذه الزيارة. أذكر ذلك لأنني أشهد أنه كان من أفضل العرب الذين حاورتهم مؤخرا في الفضائيات أو الإذاعات أو اللقاءات الفكرية. كان حواره موضوعيا وإن كانت هناك نقاط خلافية معه. وقد وددت بهذه التنويه أن أختم كلماتي بقولي: إن زيارة القيادة الكردستانية إلى كركوك هي خطوة مهمة تؤكد على كردستانية كركوك، وهي كما يقول المصريون: "ضربة معلم". (بضم الميم).

في المسألة العراقية..
من ذا الذي يسعى إلى تفتيت العراق..؟

في كتابه عن المسألة الكردية يقول الأستاذ عزيز الحاج أن سبب بقاء المشكلة الكردية بلا حل يعود بالدرجة الأولي إلى فقدان الثقة بين الحركة الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة. ولقد أصاب الحقيقة إلى أبعد الحدود بمقولته تلك" فأحد العوامل المهمة لتعقيدات هذه المشكلة لأمد طويل يعود إلى هذا السبب، فقدان الثقة وتاريخ الحركة الكردية في صراعها مع الحكومات العراقية يؤكد على ذلك. ما أكثر ما أبرم من اتفاقيات مكتوبة أو شفهية، ومن بعدها مباشرة يتم نقض ما اتفق عليه، ثم يتم تبادل الاتهامات بين الطرفين حول من المسؤول عما حدث لتظل تلك القضية تراوح مكانها دون أن تظهر في الأفق أي بادرة لانفراجها. ومع استمرار المشكلة اعتمد الخطاب السياسي لكافة الأنظمة العراقية بالنسبة لهذه المشكلة على خطاب رئيسي روج له من خلال أجهزة الإعلام، ملخص هذا الخطاب أن الحركة الكردية هي حركة انفصالية، وهي إن حققت هدفها فإنها ستكون بمثابة الحبة الأولي التي تسقط من المسبحة العراقية لتتساقط باقي الحبات سريعا ويندثر ما كان يسمى بالعراق لينتقل من الجغرافيا إلى التاريخ. ويؤكد هذا الخطاب على أن الحركة الكردية على استعداد للتعاون مع الشيطان من أجل تحقيق ذلك، ثم يستطرد في شرح المقصود بالشيطان، وهي كل القوى المعادية للعراق وللأمة العربية من إسرائيل إلى الولايات المتحدة، إلى.. إلى.. وكانت معظم أجهزة الإعلام العربية تتلقف هذا الخطاب لأسباب عديدة حتى أصبحت صورة أكراد العراق راسخة في الذهن العربي أنهم يسعون إلى الإضرار بالعراق من خلال المخططات التي يسعون إلى تنفيذها وبالتعاون مع أعداء العراق. واعترف أن هذه الصورة كانت راسخة في ذهني أنا الأخر تحت وقع الألة الإعلامية الجبارة إلى أن بدأت اقترب من المسألة الكردية لأرى الصورة مغايرة تماما لما كنت

أعتقد. وحدثت تطورات هائلة في هذه المسألة وفي المشهد العراقي بأسره، وجرت اجتماعات عدة بين كافة فصائل المعارضة بعضها في صلاح الدين بكردستان العراق حيث الجزء العراقي الوحيد البعيد عن بطش النظام العراقي والمحكوم من قبل كورد العراق الذين احتضنوا كافة فصائل المعارضة العراقية على اختلاف توجهاتها وقدمت لهم كافة التسهيلات، وبحثت معهم مسألة "عراق ما بعد صدام حسين". وكان كورد العراق في استضافتهم لفصائل المعارضة وتقديم كافة التسهيلات لها يثبتون بالأفعال لا بالأقوال وحدها أنهم عراقيون، وأن الهمّ المستقبلي للعراق هو همهم. وشاركوا أيضا في المؤتمرات التي تمت خارج العراق. وفي هذه المؤتمرات اتفقوا على شكل ونظام الحكم في العراق بعد صدام حسين. وكان من أساس ما اتفقوا عليه هو أن النظام الفيدرالي هو النظام المستقبلي للعراق على أساس أن الفيدرالية هي الأفضل بالنسبة للشعوب متعددة الأعراق والثقافات والأمثلة على ذلك كثيرة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السويسرى، المانيا، اسبانيا... الخ"، بل إن أفضل تجارب الحكم على الإطلاق في المنطقة هي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. كما اتفق أيضا على تصحيح الأوضاع بالنسبة للمناطق التي جرت فيها عمليات هندسة سكانية في العراق وإعادة المهجرين من تلك المناطق إلى ديارهم التي كانوا فيها قبل أن يلحق بهم التهجير. واتفقوا على أمور أخرى كثيرة.

وسقط النظام العراقي، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق، وأصبح معارضو الأمس حكام اليوم، وسارت العملية السياسية إلى أن تم بعد جهد جهيد كتابة مسودة الدستور من قبل البرلمان العراقي المؤقت برئاسة حاجم الحسنى، والذي نص على الفيدرالية وتشكيل الاقاليم وتوزيع السلطات بين الاقاليم والحكومة الاتحادية، وكذلك نص الدستور على خطوات تعديل الأوضاع التي جرت فيها تغيير ديموجرافي. وقد طرحت مسودة الدستور على الاستفتاء الشعبى العام في سابقة لم تحدث في تاريخ العراق. ولمن يريد التأكد من ذلك عليه أن يرجع إلى الوقائع العراقية ليقرأ فيها كيف كان الدستور العراقي يصاغ ويقر ويعدل، حيث كان كل ذلك يتم بقرار من مجلس

قيادة الثورة وبعيدا عن أي إرادة شعبية. وفي هذا الصدد فإنني أذكر أنني دخلت في رهان مع صديق عراقي حول هذا السؤال: "هل الدستور العراقي مؤقت أم دائم"؟ وكنت أري أنه مؤقت. وخسرت الرهان لأن صديقي أحضر لي أحد أعداد الوقائع العراقية لأجد به قرارا لمجلس قيادة الثورة يحول الدستور العراقي من مؤقت إلى دائم! هكذا بمنتهي البساطة! لذلك فإنني أعني ما أقول بأن الاستفتاء الشعبى على الدستور وعلى العملية السياسية كان أمرا جديدا وربما غريبا على الشعب العراقي الذي لم يرَ في تاريخه قدسية للدستور وبالتالي لم تترسخ في ذهن الشعب العراقي ما يجب أن يكون عليه الدستور من قداسة، وكما هو الحال في كافة النظم السياسية، فهو القانون الوضعي الذي يجب ألا يعلوه أي قانون وضعى أخر، وفضلا عن ذلك فإن من سمات أي دستور هو ديمومته، وإنه ليس بالبساطة تناوله من حين إلى آخر بالتعديل. ويبدو أن النخب العراقية هي الأخرى لم يترسخ في ذهنها هذه المعاني السامية عن الدستور ولذلك فهي تتحدث بكل بساطة عن تعديل الدستور وكأنها تتحدث عن تعديل لائحة أو أمر إداري أو ديواني.

ونصل إلى الضجة المثارة حاليا حول تعديل بعض مواد الدستور على أساس أن الظروف التي أقر فيها هذا الدستور كانت ظروف فوضى وعدم استقرار. والذين يطالبون بتعديل الدستور يقصدون أساسا المواد المتعلقة بالفيدرالية وتشكيل الأقاليم، وكذلك المواد المتعلقة بتصحيح الأوضاع، إضافة إلى مواد أخرى متعلقة بهوية الدولة وغير ذلك من الأمور. وإذا أخذنا المطالب الخاصة بالفيدرالية والمناطق المتنازع عليها بالتحليل لوجدنا أنها هي المواد المتفق عليها في كافة اجتماعات المعارضة قبل سقوط النظام، وهي التي تخص الجانب الكردي بالدرجة الأولي. إذن، هل تلك المطالب هي انقلاب على ما اتفق عليه والذي ترجم إلى مسودة وافق عليها الشعب العراقي بأغلبية ساحقة؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل بالإمكان بناء أي درجة من الثقة بين الشعب الكردي وبين هذه التيارات المطالبة بالانقضاض على ما اتفق عليه سابقا؟ أذكر في أزمة سابقة مقولة زعيم أحد التيارات السياسية العراقية

"صالح المطلك" عن اليد العراقية المكسورة والتي تجعلهم عاجزين عن مواجهة التوجهات الكردية، وعقب هذا التصريح كان لابد من السؤال التلقائي: إذن، ماذا يمكن أن يحدث عندما تعالج اليد المكسورة وتصبح قادرة على البطش؟ لذلك كان امرا مفهوما التحفظات الكردية على كيفية تسليح الجيش العراقي، إذ ربما يصبح تلك اليد الباطشة، والتي جربها جيدا كورد العراق في الماضي القريب" لذلك فإنني أسال: هل مناخ كهذا فيه انقضاض على ما اتفق عليه وفيه تربص بالأخر وحقوقه يؤدى إلى تكوين الثقة بين طوائف الشعب أم أنه يؤدي إلى نسف ما تكون من ثقة؟ لنعود إلى مقولة عزيز الحاج عن فقدان الثقة الذي أدى إلى ديمومة المشكلة الكردية، وبالتالي العودة إلى عصر الاتهامات المتبادلة، ومن ثم الحديث عن مخططات تقسيم العراق. فمن الذي يسعى إذن بسلوكه إلى الوصول للنتيجة الكارثية "تقسيم العراق"؟ وأذكر في هذا الصدد حوارا دار بيني وبين الدكتور صالح المطلك في القاهرة على هامش مؤتمر عن العراق نظمه المركز المصرى للدراسات السياسية والمستقبلية. وكان الحوار بطبيعة الحال حول كورد العراق وعلاقتهم بالدولة العراقية. وأذكر جيدا أنه قال إما أن ينفصل الأكراد الأن عن الدولة العراقية وإما أن يكون زواجا كاثوليكيا لا طلاق فيه. وعندما عقبت على كلامه بأنه يعرف جيدا أن الظروف الدولية والإقليمية حاليا تعارض الانفصال وتكوين الدولة الكردية فكانت إجابته إذن الزواج الكاثوليكى. هكذا بالقوة وليس بالتراضي! إن أمثال هذه الأفكار هي التي تؤدى إلى الإضرار البالغ باللحمة الوطنية العراقية والتي أشك أصلا في أنها قد تكونت بدرجة معقولة. المطلوب هو السعي بكافة السبل إلى تنمية ودعم هذا القدر من اللحمة الوطنية لا الاطاحة بما تكون منها. إن تكوين اللحمة الوطنية لا الزواج الكاثوليكي القهري هو الضامن الحقيقى لبقاء العراق موحدا. لقد قال الملك فيصل الأول رحمه الله مقولته والتي ذكرناها في مقال سابق عن الشعب العراقي المتكون من جزر معزولة تحمل لبعضها السوء والبغضاء وتحدث أيضا عن محاولاته والتي لم تتم لخلق مزيجا متجانسا من هذه الجزر، وفشلت كافة النخب العراقية

اللاحقة في نفس الهدف. وها هي نخب ما بعد سقوط النظام العراقي تسير على نفس الطريق، لا تعمل إطلاقا على خلق التناسق والتناغم الوطني العراقي بل تسعى إلى العكس تماما. وأؤكد بكل أمانه أن أمكانية قيام هذا التناغم والانسجام والتلاحم بين فئات الشعب العراقي موجودة ولكنها موجودة في أمور تافهة كفوز في مباراة لكرة القدم، أو فوز فتاة عراقية في مسابقة إقليمية للغناء. ونحن نتمني أن يوظف ذلك إلى ما هو أساس. والمسؤولية في ذلك تقع على عاتق النخب العراقية إذا عدلت من أفكارها، ووضعت صالح الوطن العراقي نصب أعينها بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة، وإذا أصرت تلك النخب على موقفها لتكون استمرارا للنهج النخبوي العراقي السابق فإنها ستعجز عن تحقيق ما كان يتمناه الملك فيصل الأول للعراق بخلق مزيج وطني متجانس من طوائف هذا الشعب. وعندها سنوجه هذا السؤال: ترى من يعمل على تقسيم العراق؟ أكراده أم الذين يبددون أي قدر من الثقة بين طوائف شعبه ليصلوا به في النهاية إلى نتيجة مفادها إن التعايش بين طوائفه صار هو المستحيل الرابع بعد العنقاء والغول والخل الوفي؟

بعد أن سكنت المدافع في جبل قنديل.. قراءة في أجندات أطراف الأزمة

وها قد سكنت المدافع، واكتفي بما سال من دماء عبثا، وأعلنت قيادة الجيش التركي عن سحب قواتها من كوردستان العراق مؤكدة أن ذلك لم يكن نتيجة ضغوط خارجية وإنما لأن الحملة حققت أغراضها لأن تلك الحملة حسب الخطاب التركي كانت تستهدف ٣٠٠ مقاتل في الزاب، وهو ما يتناقض تماما مع الأهداف السابق إعلانها والتي كانت بوضوح استئصال شافة ميليشيات حزب العمال الكوردستانى. على أي حال فقد انتهت مؤقتا الحرب بالانسحاب، سواء أكان ذلك بقناعة داخلية أم بضغوط خارجية. المهم هنا أن ندرك أن ما حدث كان درسا جيدا ينبغى قراءته واستيعابه واستخلاص ما فيه كي يمكن التعامل المستقبلي مع حالات مشابهة. لأني على يقين بأن تلك الحرب لن تكون الأخيرة فالملف ما زال مفتوحا. وهذا أمر يدعو للأسف. وفي الأيام الأخيرة ومع اشتعال الحرب في المثلث الحدودي (العراق ـ تركيا ـ إيران) بين طرفين رئيسيين هما القوات التركية وميليشيات حزب العمال الكوردستاني التركي شاركت في العديد من اللقاءات التي تسعى لتغطية هذا الحدث الخطير بحثا عن فهم لابعاده سواء أكانت تلك اللقاءات في الفضائيات المصرية، أم العربية أم إذاعة ال بى بى سى أو قناتها الفضائية الجديدة أم في المراكز الفكرية المصرية. وشاركني في حوارات الفضائيات والإذاعات محللون سياسيون من الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وإيران. وقد كانت الأراء التي طرحت بالغة الأساسية رغم ملاحظاتنا على بعضها. بعض هذه الأراء تتعلق بإيران على أساس أن ما يجري هو في إطار الترتيب لضربة أمريكية قادمة ضدها على أساس أن هناك صفقة تم عقدها بين وشنطن وأنقرة على حساب التجربة الكوردية في إقليم كوردستان العراق وأراء أخري متعددة.

ولأن المسألة بالغة التشابك والتعقيد حيث تتعدد الأطراف ذات العلاقة... وكل طرف له أجندة من المصالح تتعارض مع بعض أو معظم أجندات الأخرين" لذلك كان من الواجب البحث في أجندة كل طرف فيما يتعلق بهذا الحدث، وبما يمكن أن يرتبط به من أمور أخرى وقراءتها. من أجل تحليلها ومن ثم محاولة استقراء ماذا يمكن أن تسفر عنه أزمة مشابهة مستقبلية.

أولا: حزب العمال الكوردستانى التركي: من الأمور الجديرة بالتأمل أن ميليشيات هذا الحزب ظلت لفترة طويلة في خمود وسكون منذ ان أعلن زعيمه عبد الله أوجلان في أوائل عام١٩٩٩ من محبسة التخلي عن العمل المسلح والتحول إلى العمل السلمي وتم الالتزام بذلك إلى عدة شهور مضت، وفوجيء الجميع بعملياته المسلحة بعد أن هب من سباته الطويل ليستأنف نشاطه المسلح ضد الجيش وقوى الأمن التركية. النشاط المفاجيء بعد رقاد أهل الكهف جدير بالبحث عن الدوافع وراء ذلك، لأن ما حدث على الأرض مؤخرا من انفتاح حكومي تركي على المسألة الكوردية، فمن نفي كامل للوجود الكوردي إلى الاعتراف بالوجود وحقوقه والسماح بممارسة بعض تلك الحقوق كان يجب أن يكون رد الفعل الطبيعي لذلك هو المزيد من الالتزام بالسلام، والانخراط في العملية السياسية السلمية ونبذ العنف. ولا يهمنا في كثير أو قليل البحث في أسباب هذا التحول هل وراء ذلك مسألة محاولات تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي والضغوط الدولية الواقعة على تركيا أم أن هناك بالفعل تحول تركي ذاتي في اتجاه حقوق الإنسان والقبول بالأخر واحترامه. كل هذا لا يهم. المهم أنه حدث هذا التحول بالفعل. حتى إن رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية زار المنطقة وخطب في أهلها متحدثا عن تفهمه لمشكلتهم وأن الحكومة بصدد البحث عن حلول مقبولة لها. ولأن القران الكريم يحثنا (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها)، ولأن الكورد ديدنهم الوفاء فقد ردوا التحية على المستوى الشعبى بأحسن منها وصوتوا لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات" لذلك كانت المفاجاة في عودة حزب العمال الكوردستانى التركي إلى عملياته المسلحة من جديد. لقد كان ذلك أشبه بالسباحة ضد التيار مما يتعين علينا أن نبحث في أسباب ذلك.

نحن نسال: هل من المنطقي أن يحدث التحول السابق إلى العمل السلمى في ظل ظروف تستوجب العمل المسلح؟ وأن يتم التحول الجديد إلى العمل المسلح في ظل ظروف استجدت حيث يصبح للعمل السياسى والحوار الأولوية المطلقة. فعندما أعلن أوجلان التحول إلى العمل السلمي كانت الظروف على الساحة لا تتوائم مع ذلك على الإطلاق، إذ أنها تجعل من هذا العمل السلمي أمرا عبثيا لأن جوهر العمل السلمي هو الحوار بين طرفين يعترف كل منهما بالأخر ويقبل الحوار معه. وإذا كان الأخر (الجانب الحكومي التركي) يرفض تماما الحوار بل هو لا يعترف بالوجود الكوردي أصلا، هنا يصبح التحول إلى العمل السلمي أمرا مشكوكا في جدواه أو عبثيا كما سبق أن ذكرنا وهو أمر أثار دهشتنا في حينه. ولكن ما يثير الدهشة بدرجة أكبر هذا التحول الجديد لحزب العمال الكوردستاني، فعندما اعترفت الحكومة بكورد تركيا وبالتالي أصبح الحوار معها ممكنا يتم التخلي عن خيار السلام ويبدأ العمل المسلح من جديد. لغز أليس كذلك؟ وحل هذا اللغز من وجهة نظرنا أن حزب العمال الكوردستانى اكتشف أنه أصبح مهمشا على الساحة الكوردية التركية وأن الحكومة التركية بإصلاحاتها نجحت في سحب البساط من تحت أقدامه، وإن الأحزاب الكوردية السلمية أصبح لها مكانتها وقبولها على الساحة، فاستانف عملياته المسلحة من جديد ليخرج من شرنقة التهميش. وبقول هاانذا مازلت موجودا وامتلك الكثير من أوراق المسألة. وفي سياق متصل بذلك فإننا نتصور أن هذا الحزب سعى بعملياته إلى خلق فوضى عارمة في المنطقة قد تؤدي إلى إعادة ترتيب أموره" وبالتالي قد يحقق من وراء ذلك شيئا، ولكن هل هناك ترتيب بين هذا الحزب وجهات أخرى لها مصلحة في هذه الفوضى؟ ربما يوجد هذا الترتيب، وربما لا يوجد وإن ما حدث قد حدث دون ترتيب وبغير قصد لكنه خدم أجندات أخرى، فأحيانا تلتقى الأجندات المتعارضة في لحظات تاريخية نادرة.

ثانيا: تركيا. الهدف التركي الذي كان معلنا مع بداية تلك العمليات العسكرية هو استئصال شافة ميليشيات حزب العمال الكوردستاني المتمركزة في جبل قنديل

شديد الوعورة. وللكورد كما يعلم الجميع مقولة مأثورة "لقد تخلى عنا الجميع، ولم يبق لنا من صديق سوى الجبل". والجبل الذي تتمركز فيه ميليشيات هذا الحزب هو جبل قنديل المنيع والذي يستعصي على أقوى الجيوش. ولقد جربت تركيا مرارا الحل العسكري، ولم تتمكن من تحقيق أي نتائج ملموسة. وبقي حزب العمال بميليشياته في منطقة تمركزه. واتصور أن تركيا أدركت مؤخرا ذلك جيدا. إذن ما السر وراء قيامها بهذه العمليات؟ وهل هي الاستجابة لضغوط المؤسسة العسكرية؟ أم الاستجابة لضغوط الشارع التركي الذي يتظاهر من أجل القيام بعمل ضد هذا الحزب الذي استانف نشاطه من جديد؟ أم أن لتركيا أهدافا أخرى تتجاوز مسألة حزب العمال إلى الإقليم الكوردي العراقي نفسه لتحقق بعضا من طموحها التاريخي أو على الأقل التلويح للإقليم الكوردي بالعصا الغليظة محذرة من أي خطوات سياسية متقدمة يخطوها الإقليم.

ومن المعروف أن تركيا تتحفظ على الإقليم الكوردى في ثلاثة أمور هي: كركوك والتركمان والتطور السياسي له. ويعرف الجميع مسألة تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي بشأن المناطق المتنازع عليها في العراق وفي مقدمتها كركوك، والتي حدثت فيها عملية هندسة سكانية واسعة النطاق خلال العقود الماضية، وإصرار كورد العراق على تطبيق أحكام هذه المادة من الدستور والتي ستؤدي في النهاية إلى ضم هذه المحافظة إلى إقليمهم لتصبح كركوك عاصمة لهذا الإقليم. وتتحفظ تركيا على ذلك فهي ترى أن ضم هذه المحافظة الغنية بالنفط سيقوي من شوكة الإقليم الكوردي ويشجعة على الانفصال عن العراق وتكوين الدولة الكوردية مما يضر من وجهة نظرها بالأمن القومي التركي في الصميم" لذلك فتركيا تعارض ذلك بشدة. ونحن نذكر المساجلة التي جرت حول كركوك بين الرئيس البرزانى من جهة وأركان الحكم التركي من جهة أخري.

وخلال حواري في إذاعة ال بى بى سي في برنامج حديث الساعة دخل على الهاتف محلل سياسي تركي وتحدث عن صفقة ربما تكون قد وقعت بين أنقرة وواشنطن

على حساب الإقليم الكوردي العراقي بمقتضى هذه الصفقة المفترضة توافق تركيا على تقديم تسهيلات لوجستية للولايات المتحدة في حرب قادمة ضد إيران في مقابل تحقيق بعض المكاسب لتركيا في الشمال العراقي (كركوك والتركمان). من وشنطن لم يعارض محللها السياسي على امكانية ذلك الاتفاق رغم الشك في إمكانية تحقيقه على الأرض، وكان رأيي يتمثل في صعوبة تنفيد اتفاق كهذا، ودليلي على ذلك ذكرته في أمرين: الأول هو أخذ مثال جرى لصفقة كتلك في أوائل عام ٢٠٠٣ حيث اتفقت واشنطن وأنقرة على فتح جبهة شمالية في الحرب المرتقبة حينئذ ضد العراق من خلال الأراضي التركية، وتنفيذا لهذه الاتفاقية تحركت البوارج المحملة بالعتاد والسلاح إلى تركيا حيث رست في مينائي الاسكندرونة ومرسين انتظارا لوصول الفرقة العاشرة من تكساس ليبدأ الهجوم من الشمال. لكن تظاهرات الشوارع في تركيا الرافضة لفتح هذه الجبهة أجبرت البرلمان التركي على رفض الاتفاقية، وبالتالي فشلت فكرة فتح جبهة شمالية عبر الأراضي التركية. ترى هل يمكن أن يوافق الشعب التركي، وبالتالي برلمانه على حرب ضد إيران انطلاقا من الأراضي التركية؟ وقد يقول قائل إن المكاسب التي ستعود على تركيا وبالذات ما يتعلق بكركوك والتركمان قد تجعل الشعب التركي يأخذ موقفا مغايرا. وردنا على ذلك أنه في اتفاق ٢٠٠٣كانت هناك مكاسب هائلة للشعب التركي

(مليارت من الدولارات، إضافة إلى حصص ثابتة في نفط كركوك والألاف من الجنود الأتراك الذين سيصاحبون القوات الأمريكية ولا أحد يعلم ماذا يمكن أن يفعلوا وهل بالامكان رحيلهم) إذن مسألة الفوائد التي ستعود على تركيا ليست جديدة، وقد ذكرت أن هذا الافتراض يقع ضمن أمان ى اليمين التركي.

أما الأمر الثاني، والذي يجعل من امكانية تحقيق اتفاق كهذا على الأرض أمرا صعبا إلم يكن مستحيلا يتمثل في الطبيعة القتالية للشعب الكوردي خصوصا إذا كان في معركة دفاعية فرضت عليه فرضا. وضربت مثلا بمعركة دارت رحاها في خريف ١٩٩١ فبعد أن سيطرت قوات الحرس الجمهوري على معظم المدن الكوردية

واستعدت للإجهاز على الحركة الكوردية بأسرها خطب الزعيم الكوردي مسعود البارزاني في الجماهير الكوردية محفزا على ضرورة التصدى للحرس الجمهوري. ومما قاله: "لست على استعداد لأن أعود لاجئا من جديد في إيران أو أمريكا، إما أن انتصر مع شعبي أو أحفر قبرى بيدي في هذا المكان". ولكن ذكريات الأنفال وحلبجه والغازات الكيماوية السامة مازالت ذكرياتها المؤلمة تعشش في الأذهان" لذلك لم يلب النداء إلا نفر قليل بالعشرات، وكمن الرجال في مرتفع جبلي. ورصدوا ارتال الحرس الجمهورى بالدبابات والمدفعية وكافة الصنوف، واستطاعوا دحر هذه القوات لتتقهقر وتعود من حيث أتت. بعدها بأيام عادت من جديد لكن عشرات المقاتلين صاروا بالألاف، والعزائم صارت تناطح السحاب، وتم هزيمة قوات الحرس الجمهورى نهائيا. لقد كان كورد العراق في حرب دفاعية كما إنهم لاذوا بصديقهم التاريخي الجبل فاستحالت هزيمتهم.

نستنتج من ذلك أن أي هدف تركي يتجاوز هدف حزب العمال هو هدف صعب التحقيق إن لم تكن هناك استحالة في تنفيذه. أما فيما يتعلق بالهدف المعلن فإنه هو الأخر صعب وأثبتت الأحداث الأخيرة صدق ذلك" لأن تركيا تحارب صديق الكورد التقليدي، وهو الجبل، سواء أكان ذلك في الماضي أم في المستقبل. الحل العسكرى صعب وربما كان مستحيلا.

إذن، ما هو الحل الأمثل لتركيا في هذه المسألة؟ إننا نتصور لو أن تركيا داست على الجراح التي سببها حزب العمال الكوردستاني لها، وتكمل الطريق الإصلاحى الذي بدأته، وتقدم المزيد من المكاسب القومية لشعبها من الكورد – فإنها على وجه اليقين ستنجح تماما في تهميش حزب العمال الكوردستاني" إذ لن يجد حينئذ خطابا يوجهه لكورد تركيا، ولن يكون أمامه حينئذ إلا أحد خيارين: إما أن ينخرط في العملية السياسية أو يكتشف أنه أصبح وحيدا منبوذا على الساحة الكوردية، وبذلك يكون قد انتحر.

ثالثا: الولايات المتحدة الأمريكية: الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قرار مجلس الأمن هي دولة احتلال للعراق، وبالتالي تكون مسؤولة عن حفظ حدود العراق من أي معتدٍ" لذلك فقد كان أمرا غير مفهوم موقفها في بداية العمليات العسكرية التركية عندما صرحت بأنها تتفهم ما تقوم به الحكومة التركية. وخلال أحد الحوارات التي شاركت فيها تسائل المحلل السياسي الأمريكي، ويدعى صبحي غندور (من أصل مصري): لو أن كورد إيران أو سوريا قاموا بما قام به حزب العمال، وتمركزوا في المثلث الحدودي، وشنت عليهم إيران أو سوريا عملية عسكرية.. ترى هل كانت الولايات المتحدة ستتفهم أيضا موقف تلك الدول حينئذ؟ وأنا معه أوافقه على هذا السؤال الاستنكاري. وصدقت الحكمة التي تقول: (في السياسة لا توجد صداقات دائمة بل مصالح). وهذه الحكمة هي الإجابة المنطقية على هذا السؤال، فالولايات المتحدة تسعى بكل تأكيد للقيام بعمل ضد إيران، وهي تحاول ترتيب الساحة لمثل هذا العمل، وربما كان هناك اتفاق تركي أمريكي. وكما ذكر المحلل السياسي التركي، ولكن التغير في الموقف الأمريكي ربما مرجعه إلى أنها تذكرت وقائع الاتفاق السابق مع أنقرة، ووجدت أن من الأفضل عدم تكراره، فربما يجهض البرلمان اتفاقا كهذا. وإن من مصلحتها الإبقاء على الإقليم الكوردي العراقي على حاله بعيدا عن فوضى العراق آمنا مزدهرا حتى تستطيع أن تقول لقد فعلت شيئا جيدا بحربها على العراق. وربما أيضا توجست من الفوضى التي ستنشب في المنطقة، والتي في الأغلب لن تكون خلاقة بل مدمرة، وربما لن تستطيع مقاومة الحريق الناشيء عن تلك الفوضى" لذلك كانت زيارة وزير الدفاع الأمريكي جيتس إلى أنقرة وإعلان تركيا في اليوم التالي مباشرة عن سحب القوات لأنها انهت مهماتها، ولأن المثل المعروف يقول: (يكاد المريب يقول خذوني). فقد صرحت تركيا بأن الانسحاب لم يكن نتيجة لضغوط خارجية. لكننا نعود لنؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أهداف معلنة من إيران، وإنها لن تتوقف عن طرق كافة السبل التي تحقق لها تلك الأهداف، وربما كانت هناك صفقة قد عقدت ولم يكتب لها النجاح، إلا أن ذلك لا يعنى أن هناك

صفقات ربما تعقد مستقبلا مع هذا الطرف أو ذاك من أجل تحقيق الهدف الأمريكي من إيران.

رابعا: الحكومة العراقية: موقف الحكومة العراقية من هذه الأزمة جدير بالتأمل" فهناك بعض التيارات التي نزلت هذه الأزمة عليها بردا وسلاما، وكانت غاية أمان يهم أن تسفر عن نتائج وخيمة لإقليم كوردستان. العراق لابد ان يقاوم بشتى الوسائل بدءا من الوسائل الدبلوماسية، وصولا إلى مجابهة القوة بالقوة. وهناك أطراف أخرى فضلت أن تمسك العصا من منتصفها. وإزاء ذلك لابد من توجيه هذا السؤال المهم: هل هذه المنطقة جزء من العراق أم لا؟ ألا ترفع العلم العراقي عند حدودها وإلى جوار كافة المسؤولين؟ وإذا كانت هذه المنطقة جزء من الكل العراقي فلماذا كان الموقف المتخاذل؟ وهل يسعد هؤلاء أن تجتاح تركيا هذه المنطقة؟ ولو افترض أن هذا قد تحقق، هل يتصور هؤلاء بمراهقتهم السياسية أن تركيا حينئذ ستسلم لهم المنطقة؟ فليقرأ هؤلاء التاريخ جيدا، وليعرفوا ماذا تريد تركيا من المنطقة. ألا يعرفوا أنه في الأدبيات التركية هذه الجملة (كركوكن بيزين) أي كركوك لنا .ألم يسمعوا رئيس الوزراء التركي الراحل بولاند أجاويد إبان المعركة الانتخابية التي سبقت الحرب مباشرة (إن الموصل وكركوك أمان تان لدا الحكومات العراقية المتعاقبة، وقد آن الأوان لاستردادهما). اقرأوا التاريخ جيدا وتبنوا فقه الأولويات، ورتبوا الخصوم من الأخطر للأقل خطورة وهكذا. لا تجعلوا طائفيتكم تحجب عنكم الرؤية الصحيحة. واجعلوا نصب أعينكم العراق وسلامته.

خامسا: إقليم كوردستان. لفترة طويلة كانت ميليشيات حزب العمال الكوردستاني تتمركز في هذه المنطقة الحدودية لطبيعتها الجغرافية الوعرة. ولأن كورد العراق يدركون أكثر من غيرهم تلك الطبيعة وأن الدخول في صراع مسلح ضد أي متمترس فيها غير مضمون النتائج فضلاعما يتكبده المهاجم من تضحيات جسام في الأموال والأرواح" لذلك ترك هؤلاء في هذه المناطق النائية، ونقلت هذه الفكرة إلى تركيا بأن مشكلة حزب العمال لا يمكن أن تحل عسكريا. وموقف إقليم كوردستان العراق من

حزب العمال يذكرني بموقف سلطات الأمن المصرية من المطاريد. والمطاريد هم مجموعة من الخارجين على القانون، والذين صدرت ضدهم أحكام. هؤلاء يلوذون بالجبل الشرقى في صعيد مصر. ووجدت السلطات الأمنية أن ملاحقة هؤلاء مسألة صعبة فتركتهم هكذا وفي نفس الوقت تقف بالمرصاد لمن يهبط منهم من الجبل إلى المدن والقرى. وإقليم كوردستان يدرك إدراكا يقينيا مدى خطورة دخول جندي تركي واحد إلى أراضى الإقليم على سلامة الإقليم، خصوصا مع التصريحات التركية المتتالية حول كركوك والتركمان والتطور السياسي للإقليم" لذلك دخل الإقليم في أزمة خطيرة مع التوغل التركي في أراضيه. وقام رئيس الإقليم بمخاطبة الرئيس الأمريكي جورج بوش ليكبح جماح تركيا، وكانت زيارة وزير الدفاع الأمريكي لأنقرة، ثم الإعلان عن الانسحاب التركي.

لكن ماذا يريد الإقليم من هذه المسألة؟ إقليم كوردستان العراق يتمنى ألا تكون هناك مسألة لحزب العمال أصلا، ويتمنى أن يحل الحوار محل الصراع المسلح، وتحل كافة الأمور المعلقة بالطرق السلمية، كما أنه يتمنى ألا ينجر إلى أي صراع مع هذا الطرف أو ذاك لأنه مشغول بدعم تجربته وإعمار منطقته، لذلك كان يناشد الطرف التركي بأن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل عسكريا، وأنه على استعداد بأن يسهم في التوصل إلى حل سلمي لها. وأثبتت الأحداث صحة نهجه.

لكن هل بإمكان الإقليم أن يستفيد من هذه التجربة؟ والإجابة على ذلك تجعلنا نعود إلى أول مقال كتبته في صحيفية التاخى بعنوان: (أربيل بين الأمس واليوم) انتقدت فيه الشباب الكوردي الذي يعيش يومه باستمتاع دون أن يدرك فداحة الثمن الذي دفع في سبيل ما يتمتع به، ودون أن يدرك أيضا (وهذا هو الأخطر) ما يحيط بالإقليم داخليا وخارجيا من أخطار وأنه لابد من تنمية بشرية حقيقية تخرج هؤلاء من حالة الرخاوة التي يعيشونها إلى حالة يتحفزون فيها إلى مواجهة أي خطر محدق بالإقليم. لقد ذكرت في هذا المقال أن السيد رئيس حكومة الإقليم استمع إلى هذه الملاحظة باهتمام. واتمنى أن تأخذ فكرة التنمية البشرية طريقها إلى التنفيذ. عندها نستطيع ان نقول لقد تحققت الحكمة التي تقول: (العصا التي لا تقصم الظهر تقويه).

تركيا والأكراد في الداخل والخارج

وكأن العراق افتقد إلى المزيد من الأزمات حتى تظهر على السطح أزمة تركيا مع حزب العمال الكردستاني . p.k k وما يترتب على هذه الأزمة من توتر حاد بين تركيا والإقليم الكردي العراقي، وكأنه أيضا عزّ على البعض أن يكون هناك جزء من العراق ينعم بالأمن والأمان والازدهار الاقتصادي والمؤسسات المستقرة، فخرج هؤلاء آملين أن يلحق هذا الجزء بباقي العراق من حيث الفوضى والتدهور الأمني والثأر المتبادل، وكل ما نراه من مشاهد مأساوية.

بعد طول سكون انتفض فجأة حزب العمال الكردستاني، وقام ببعض العمليات المؤثرة ضد الجيش وقوى الأمن التركية لتشتعل هذه المنطقة بعد طول هدوء نسبي، وتخرج التظاهرات في تركيا مطالبه بالثأر واستئصال شأفة حزب العمال حيث تتحصن ميلشياته في جبل قنديل شديد الوعورة والواقع في المثلث الحدودي العراق – تركيا – إيران . ووقعت حكومة حزب العدالة والتنمية في حرج بالغ أمام شعبها" لأنها كانت الحكومة الأولى في عهد الجمهورية التركية التي تعترف بالأكراد، وبأن هناك مشكلة اسمها المشكلة الكردية. وحدثت في عهد هذه الحكومة انفراجه ملموسة على طريق الاعتراف والقبول بالأكراد، فتم السماح لهم باستخدام رموزهم الثقافية كاللغة والتعليم في بعض المدارس باللغة الكردية، وإصدار الصحف، والاحتفال بالأعياد القومية الكردية، وتخصيص بعض الساعات اليومية في الإذاعة والتلفاز باللغة الكردية، وغير ذلك من الأمور التي كانت تعتبر حتى وقت قريب تجاوزا على المبادئ التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك والتي تؤدي بصاحبها إلى غياهب السجون، وربما إلى منصات الإعدام.

لذلك وقعت الحكومة التركية في حرج بالغ أمام شعبها إذ لابد أن تقوم بعمل ضد قواعد هذا الحزب إرضاءا للداخل التركي، وفي الوقت نفسه يصعب عليها التراجع عن

الخطوات الانفتاحية على الأكراد. في نفس الوقت تصاعدت الاتهامات من أنقرة ضد حكومة إقليم كردستان على أساس أن تلك الحكومة تدعم وتساعد حزب العمال الكردستاني، وأن عليها أن تقوم بعمليات عسكرية ضد ميلشياته وطردها من أراضي الإقليم .. بل إن تركيا زعمت أن هناك مقارا لهذا الحزب في المدن الكردية العراقية. ورغم أن العمليات العسكرية ضد قواعد هذا الحزب ليست أمرا مستحدثا بل سبق حدوثه في السنوات السابقة دون أن تسفر أي عملية فيها إلى نتائج إيجابية ملموسة لصالح تركيا .. رغم ذلك فإن كافة العمليات السابقة كانت تتم في هدوء ودون ضجيج، إلا أن المسألة أخذت هذه المرة ضجة هائلة" وهذا ما يجعلنا نسأل: لماذا...؟ وهل الأمر يتعلق بحزب العمال الكردستاني والضرورة التركية لاستئصاله من مكمنه الخصين في جبل قنديل؟ أم أن الأمر يتعلق بما هو أبعد من ذلك بكثير يتعلق باستهداف التجربة الكردية في شمال العراق؟ وما يجعلنا نميل إلى تصديق الاحتمال الأخير أنه في السنوات الماضية خرجت عن الزعامات التركية تصريحات أخطر بكثير من التصريحات الحالية، ولم تكن هناك تلك الضجة.

فرئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو شيللر صرحت في سنوات سابقة عن اعتزامها إقامة حزام أمني داخل الأراضي العراقية على غرار ذلك الحزام الذي كان موجودا في الجنوب اللبناني. ولم يقابل هذا التصريح بضجة كتلك الحادثة الآن. رئيس الوزراء التركي الأسبق بولند أجاويد صرح إبان المعركة الانتخابية في ديسمبر٢٠٠٢ بتصريح بالغ الخطورة: "إن الموصل وكركوك أمانتان لدا الحكومات العراقية المتعاقبة وقد آن الأوان لاستردادهما". وخطورة هذا التصريح أنه إحياء لمطلب تركي يتعلق بالقسم الشمالي من العراق بأكمله والمعروف بولاية الموصل، والذي تعتبر تركيا أنها الأحق به، وإنه سُلب منها سلبا عام ١٩٢٥م. ورغم الخطورة البالغة للتصريح فلم تحدث له ضجة كضجة اليوم ..!!

إذن، فتركيا تـود لـو تقـوم بعمليـات عـسكرية واسـعة النطـاق ضـد الإقلـيم الكـردي العراقي لأن ما يحدث فيه من تطور سياسـي هـو أمـر نـراه يمـس أمنهـا القـومي إذ ينعش الشعور القومي لدا أكراد تركيا ويجعلهم يطالبون بالمزيد من الحقوق.

إن محاولة التعمق في هذه المسألة يتطلب التعرض للعديد من الأمور وهي:

١-نظرية الحكم التركية والتي أرساها مصطفى كمال أتاتورك والعلاقة بالأقليات غير التركية داخل تركيا وفي المقدمة منها الأكراد (القومية الثانية في تركيا بعد الأتراك).

٢- حـزب العمـال الكردسـتاني التركـي p.k.k. مـن حيـث النـشاة والأيديولوجيـة وأسلوب نضاله وموقفة من الحكومات التركية وموقف الأسرة الدولية منه.

٣-موقف الولايات المتحدة، وهي اللاعب الرئيسي في المنطقة من أي صراع قد ينشأ في المنطقة وتوظيف هذا الصراع من حيث إشعالة أو تحجيمه وفقا لمصالحها.

٤-نظرة تركيا إلى ما يجري جنـوب حـدودها في المنطقـة الكرديـة العراقيـة وتتمحـور هذه النظرة حول ما يلي:

أ- كركوك وهويتها والموقف التركي الصارم من مطالب الأكراد بـضمها إلى إقليمهم حيث تعتبر كركوك خطا أحمر لا يجوز لأكراد العراق تجاوزه.

ب- التطور السياسي لأكراد العراق وهو خط أحمر تركي آخر، إذ أن تركيا أعلنت ولأكثر من مرة أنها لن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى الإقليم الكردي العراقي يتطور سياسيا على طريق الانفصال عن العراق.

ج-الحماية التركية لتركمان العراق ورفض تركيا الحاسـم لأي تجـاوز علـيهم أو تهميشهم سياسيا وتتداخل هذه المسألة مع مـسألة كركـوك حيـث يـزعم التركمان أن كركوك مدينة تركمانية وليست كردية.

ويضاف إلى النقاط السابقة مسألة أكثر أساسية وأكثر شمولية، وهي مسألة الموصل أو القسم الشمالي من العراق بأكمله والتي تعتبر تركيا أنه جـزء مـن أراضـيها حيـث سـلب منهـا عـام ١٩٢٥ وضـم إلى المملكـة العراقيـة الناشـئة. ورغـم مـا بـين كافـة الحكومات التركية من تباين فإنها جميعـا تتفـق في هـذه النظـرة. وهنـاك مـن يعلنهـا

صراحة دون مواربة وهناك من يضمرها في صدره. وقد سبق ذكر تصريح بولند أجاويد. ولنحاول في السطور القادمة التعرض إلى هذه النقاط قدر ما يسمح به المجال.

١-نظرية الحكم التركية وعلاقاتها بالأقليات الغير تركية.

شيد مصطفى كمال أتاتورك الدولة التركية الحديثة عام ١٩٢٣ على أنقاض الدولة العثمانية المتداعية وأرساها على دعائم ست أساسية هي: القومية.. الجمهورية.. النزعة الشعبية.. العلمانية.. تدخل الدولة.. الثورة. وهي الأسس التي ذاع ذكرها وعرفت باسم الكمالية أو الأتاتوركية. ومن الممكن أن نطلق عليها الطورانية. وظلت هذه المبادئ وطيدة الأركان كالمقدسات، واحتلت في الوعي الجمعي لغالبية الأتراك موقع التوجيه الاجتماعي والثقافي والسياسي والقيمي وكمحدد أساسي للهوية التركية.

إن هذه الدعائم الست السابقة تدور في فلك فكرة واحدة راسخة في أذهان الأتراك منذ فترة بعيدة سابقة على مصطفى كمال أتاتورك بكثير" فالعديد من المؤرخين يؤكدون على أن سلاطين آل عثمان كانوا قادة لمسيرة قومية تركية أكثر منهم قادة لدولة إسلامية مترامية.. وقد كانت الظروف خلال دولة الخلافة ملائمة تماما للنمو الواسع للوعي القومي التركي مما جعل نظرية السلطة في الدولة العثمانية تعتمد أساسا في حكمها على مبدأ التفوق القومي التركي وما ترتب على ذلك من مذابح وانتهاكات إنسانية واسعة النطاق ودمار وخراب لأبناء القوميات الأخرى مثل الأكراد والأرمن.

إن ارهاصات الكمالية أو الأتاتوركية ظهرت مع الفكرة الطورانية، والتي تتلخص في أن القومية التركية هي الأسمى على سائر القوميات الأخرى، بل إن تركيا هي مركز الكون، ومن حضارتها انبثقت الحضارات الأخرى. وفي أوائل القرن العشرين ظهر داعية تركي طوراني شهير يدعى (عبيد الله)، تم جمع خطبه وكلماته في كتاب أخذ صفة القداسة لدا الأتراك ليلهب هذا الكتاب مشاعر الأتراك وينمي فيهم الوعي القومي التركي الشوفيني. ومن كلمات هذا الداعية:" أتقدسون أسماء خلفاء العرب على

جدران مساجدكم وتتركون خلفاء الأتراك؟ إنه الجهل.. إنه الغفلة.. علينا دراسة تاريخ الأسلاف العظام جنكيز خان وأوغوز وهولاكو وتيمور لنك".

إن الطورانية لم تقتصر على بعث الوعي القومي الشوفيني داخل تركيا فحسب، بل اتسع نطاقها ليشمل الازدراء بأي قومية أخرى والسعي إلى تذويب كافة القوميات الأخرى كالعرب والأكراد والأرمن في الجنس التركي، وإلا فالإبادة والحرمان. وفي هذا الصدد كتب الكاتب التركي الشهير حسين جاهد في صحيفته عام ١٩٠٨ ملخصا النظرية الشوفونية الطورانية: "إن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة، وإن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية ولا مجال للاعتراف بحقوق متساوية للعناصر العرقية الأخرى".

لقد كانت القومية الطورانية التركية موجودة وقائمة قبل مصطفى كمال أتاتورك، وكان كل ما فعله أن نفخ فيها روحا جديدة، ووضع لها نظاما دقيقا من خلال حزب منظم وجهاز إعلامي وجيش يحرس هذه الافكار.

وفي ظل هذه المبادئ الشوفونية تعاملت الحكومات التركية المتعاقبة مع الأكراد داخل تركيا من منطلق النفي التام لكل ما هو ليس بتركي على الأرض التركية. وعبر عن ذلك وزير العدل التركي في حكومة عصمت إينونو أسعد بك بقوله: "لا يوجد على الأرض التركية إلا أتراك أما هؤلاء الذين يزعمون أنهم من أقليات غير تركية فليس لهم مكان في تركيا سوى أن يكونوا عبيدا أو خدما". وعن الأكراد يقولون: "كانوا أتراكا وصعدوا إلى الجبال وتوحشوا واعوج لسانهم. إنهم أتراك الجبل".

وتنفيذا لذلك تم إعدام أحد نواب البرلمان من الأكراد لأنه ذهب إلى البرلمان بالملابس الكردية، وفيما بعد تم سجن نائبة أخرى (ليلي زانا) لأنها أقسمت القسم داخل البرلمان باللغة الكردية. لأن كافة الرموز غير التركية ممنوعة بشكل مطلق: اللغة – الأزياء – الموسيقى – الأغاني – الأسماء ... بل إن لفظ كردي ممنوع تماما في تركيا حتى وقت قريب. ولقد رسخت هذه الأفكار في ذهن الشعب التركي لعقود طويلة، بحيث إنها أصبحت لديه من المسلمات وأن التراجع عنها يعتبر أمرا

غير مقبول" لذلك فإن الشعب التركي لم يتقبل على الإطلاق العملية العسكرية التي قام بها حزب العمال الكردستاني في الوقت الذي تراجعت الحكومة عن أمور راسخة وتعتبر من الثوابت. لذلك كانت التظاهرات التركية العارمة المطالبة بالقصاص والتي لا تقبل أن يكون القصاص أقل من اجتثاث شأفة حزب العمال الكردستاني.

وفي ظل هذا المناخ الرافض تماما لوجود أقليات غير تركية في تركيا أو عند الحد الأدنى التعامل مع تلك الأقليات على أنها مجرد عبيد أو خدم كان لابد أن تندلع الثورات الكردية وتتشكل التنظيمات التي ترفض هذا الواقع. وكان من أبرز هذه التنظيمات حزب العمال الكردستاني p.k.k .

١-حزب العمال الكردستاني التركي p. k.k

أسس هذا الحزب عبد الله أوجلان، وخرج إلى العلن عندما قام بأول عملية عسكرية ضد تركيا عام ١٩٨٤. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اعتقال أوجلان عام ١٩٩٩ كبد هذا الحزب تركيا خسائر فادحة في المال والأرواح. ولكن هل حزب العمال الكردستاني p.k.k حزب ارهابيا؟ إن هذا الحزب يتبنى في الواقع الأيدلوجية الماركسية اللينينية، وينتهج العنف في عملياته، إلا أن مسألة تصنيفه ضمن المنظمات الارهابية هي مسألة فيها نظر. فالدولة التركية تمارس ارهاب الدولة ضد الأكراد. وإن كان هذا الحزب يمارس الارهاب فهو رد فعل لارهاب الدولة. لكن الحقيقة أن وراء وصف هذا الحزب بالارهابى ليس لما يقوم به من عمليات ضد مؤسسات الدولة التركية، ولكن لأيدلوجيته المعادية للامبريالية والولايات المتحدة وإسرائيل" فقد اشترك مقاتلوه مع مقاتلي الثورة الفلسطينية ضد إسرائيل، وقدم هذا الحزب اثنا عشر شهيدا في معركة قلعة شقيف الشهيرة. يقول مؤسس الحزب وزعيمة عبد الله أوجلان: "الارهاب نظرية أمريكية وإسرائيلية، هم يمارسون الارهاب بأبشع أشكاله ضد الإنسانية".

وبعد اعتقال عبد الله أوجلان في عملية تعاونت فيها مخابرات عدة دول أواخر عام ١٩٩٩ في نيروبي بكينيا أعلن من محبسه تخلي حزبه عن العمل المسلح وتبني

الكفاح السلمي ومن يومها حتى فترة قريبة التزمت قواعد هذا الحزب بتعليمات القائد. وفي المقابل فإن الجيش التركي لم يتوقف من جانبه عن مهاجمة قواعد هذا الحزب، فكان من حين لآخر يشن حملات عسكرية داخل الأراضي العراقية حيث قواعده وبالذات في منطقة المثلث الحدودي حيث تلتقي حدود ثلاث دول العراق – تركيا – إيران وهي المنطقة المعروفة بجبال قنديل. بل إن الحركة الكردية داخل العراق دخلت في حرب ضد قواعد هذا الحزب ولأكثر من مرة. ولم تفلح تلك العمليات العسكرية سواء كانت من تركيا أو من أكراد العراق في إنهاء وجود مليشيات هذا الحزب في هذه المنطقة نظرا للطبيعة الوعرة القاسية لها. إلا أنه ومنذ فترة تقترب من العامين حدثت انفراجة تركية حكومية ملحوظة على المسألة الكردية داخل تركيا. فمن النفي التام لوجود أي أعراق غير تركية على الأراضي التركية إلى الاعتراف بوجود أكراد وأن لهم مشكلة ستسعى الحكومة إلى حلها. وكما جاء في خطاب لرئيس الحكومة التركية الحالي رجب طيب أردوغان عندما زار المنطقة الكردية التركية وخطب في جماهيرها بهذا المعنى ولإثبات حسن النوايا قامت الحكومة بتخصيص بضع ساعات يوميا في الإذاعة والتلفاز تبث باللغة الكردية، وسمحت بإصدار الصحف الكردية، وتأسيس الأحزاب الكردية السلمية، واحتفل الأكراد في مناطقهم بعيدهم القومي (النوروز) وهم يرتدون أزيائهم القومية وينشدون أناشيدهم وأغانيهم وأهازيجهم، ويرقصون دبكتهم الشهيرة. وأفرجت الحكومة التركية عن النائبة الشهيرة ليلي زانا ورفاقها لتؤسس حزبا كردياً سياسيا سلميا. أي أن تطورا هاما قد حدث في المسألة الكردية داخل تركيا، وربما كان ذلك في إطار سعى تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ومطالب الاتحاد وشروطه المتعلقة بحقوق الإنسان وملف الأكراد والأرمن وسائر الأقليات الأخرى.

وفي ظل هذه الانفراجة وصل إلى البرلمان التركي من خلال الانتخابات الأخيرة ٢٣ نائبا كردياً وبصفتهم أكراد ينتمون إلى أحزاب كردية بل إن الأكراد أيضا صوتوا لحزب العدالة و التنمية الذي يرأسه رجب طيب أردوغان.

وكان من المفترض منطقيا على حزب العمال الكردستاني أن يتخلى عن العنف نهائيا ترحيبا بهذه الاجراءات، أو يستمر في وضعه الذي كان عليه بعد إعلان زعيمه أوجلان. لكن العكس حدث تماما إذ هبّ الحزب فجأة من سكونه وقام بعمليات عسكرية ضد الجيش التركي وقوى الأمن مما شكل ذلك علامة استفهام كبيرة سنؤجل الإجابة عنها إلى ما بعد.

٢- نظرة تركيا إلى مأيجرى من تطور سياسى لأكراد العراق.

بعد تداعيات حرب الخليج الثانية (احتلال وتحرير الكويت) عام ١٩٩١، ومنها الانتفاضة العارمة التي شملت معظم المحافظات العراقية ضد نظام الحكم والتي أطلق عليها الانتفاضة الشعبانية في جنوب العراق والأذارية في شماله، وسماح الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الحكم العراقي بقمع انتفاضة الجنوب خوفا من قيام دولة شيعية تصبح امتدادا لإيران.. وبعد قمع تلك الانتفاضة توجهت قوات الحرس الجمهورى إلى الشمال لتخمد انتفاضة الأكراد. هنا تمثل للأكراد ما حدث لهم في الماضي القريب من مذابح وقصف بالغازات السامة وعمليات الأنفال فلاذوا بالفرار إلى الجبال فيما أطلق عليه الهجرة المليونية في جبال إيران وتركيا. وشاهد العالم تلك المأساة الإنسانية المروعة فصدر القرار رقم ٦٨٨ عن مجلس الأمن الذي يحظر أي عمليات عسكرية ضد المدنيين، ومن بعدها صدر قرار دول التحالف بإقامة ملاذ آمن للأكراد شمال خط العرض ٣٦ وللعرب الشيعة جنوب خط العرض ٣٣ وعاد الأكراد في ظل ذلك إلى أراضيهم ومدنهم وقراهم. وقام العراق بسحب قواته وإداراته المدنية من المنطقة سعيا إلى إدخالها في فراغ فوضوي، ولكن الأحزاب الكردية تقدمت لتدير المنطقة ونظمت انتخابات عامة في إبريل ١٩٩٢ وتشكلت مؤسسات دولة كاملة (برلمان – حكومة – رئاسة... الخ) ولم يتبق لذلك الإقليم لكي يصبح دولة سوى اعتراف دولي ومقعد في الأمم المتحدة. ورغم أن هذا التطور الهائل للإقليم الكردي فإن ما حدث ما كان يمكن أن يحدث لولا الحماية التي وفرتها دول التحالف من خلال المظلة الجوية التي تنطلق طائرتها من قاعدة انجرليك في الجنوب التركي. ومن هنا

كان لتركيا دور مهم فيما تحقق لأكراد العراق. إلا أن تركيا كانت تنظر بريبة إلى ما يحدث في الشمال العراقي من تطورات لأن هذا التطور سينتقل ولا شك بالعدوى إلى أكراد تركيا فينعش شعورهم القومي ويجعلهم يطالبون الحكومة التركية بحقوقهم القومية.

لذلك كان الموقف التركي إزاء ما يحدث يتباين بين الرفض التام، أو غض النظر عما يحدث، أو العودة إلى مسألة الموصل والمطالبة بضم القسم الشمالي من العراق بأكمله إلى تركيا. وأحيانا كانت تركيا تقوم بعملياتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني كغطاء لهدفها الرئيسي باستهداف التجربة الكردية في الشمال العراقي وتوصيل رسالة إلى قادته بأن تركيا موجودة، وهي لا تنظر بعين الرضا إلى ما يجري في الشمال العراقي وإنها تمتلك العصا الغليظة التي بإمكانها أن تردع أكراد العراق عن تحقيق طموحاتهم في الانفصال وتكوين الدولة المستقلة التي ستكون حينئذ النواة لتشكيل كردستان الكبرى.

وفي إطار النظرة التركية لما يجري على الإقليم الكردي العراقي من تطورات تتبلور مسألتان مهمتان إلى جوار التطور السياسي الملحوظ في الإقليم:

أ-كركوك:

فأكراد العراق ينظرون إلى كركوك على أنها مدينة عراقية بهوية كردستانية وأنها قدس أقداسهم، ولابد من ضمها للإقليم الكردي لتصبح عاصمة له بدلا من أربيل، كما أن هناك مناطق أخرى يطالب الأكراد بضمها إلى إقليمهم في محافظات نينوى و ديالى وواسط. وقد حددت المادة ١٤٠ من الدستور العراقي كيفية التعامل مع تلك المناطق من خلال عدة خطوات تنتهي باستفتاء بين سكان كل منطقة حول رأيهم في مسألة الضم إلى الإقليم من عدمه. لكن تظل كركوك هي الأساس والأخطر لأساسيتها النفطية البالغة" ففي حين يرى الأكراد أن ظهور النفط في أي منطقة من مناطقهم كان يشكل كارثة عليهم، إذ كانت تعقبه عمليات تهجير واسعة لهم من هذه المناطق إلى مناطق أخرى، لذلك فإن عودتهم إلى تلك المناطق وعودة تلك المناطق

إليهم يشكل هدفا قوميا تاريخيا في الوقت الذي تنظر فيه تركيا إلى أن ضم مدينة كركوك إلى الإقليم الكردي قد يجعل الأكراد يستفيدون من النفط مما يقوى من اقتصادهم وشوكتهم ويقربهم من الانفصال وتكوين الدولة المستقلة ضاربا بذلك الأمن القومي التركي في الصميم، فضلا عن أن التركمان يعتبرون كركوك مدينة تركمانية وهم الأحق بها وتركيا حامية لتركمان العراق كما نعرف.

لذلك فإن تركيا تضع خطا أحمر غليظا على مسألة كركوك. و خلال الشهور الماضية وقبل الأحداث الأخيرة حدثت أزمة حادة كان طرفها الأساسيان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ورئيس الإقليم الكردي العراقي مسعود البارزاني. فمع اقتراب الأجل النهائي لحسم مسألة كركوك وحسب نص المادة ١٤٠ من الدستور توالت التصريحات التركية الرافضة بشكل قاطع لضم كركوك إلى الإقليم الكردي، وفي لقاء لمسعود البارزاني في إحدى الفضائيات وجه إليه سؤالا حول الموقف التركي من ضم كركوك إلى الإقليم الكردي وكانت إجابة البارزاني: "كركوك مدينة عراقية بهوية كردستانية، وهي شأن داخلي ليس لتركيا أن تتدخل فيه، وإذا صممت تركيا على التدخل فإن من حقنا أن نتدخل في شأن ملايين الأكراد داخل تركيا". هنا قامت قيامة الدولة التركية ووصلت الأزمة إلى القرب من الصدام المباشر إلى أن حدثت تدخلات محلية إقليمية بردت من حرارة الأزمة. لكن بقيت الأسباب التي ادت إلى ظهور هذه الأزمة قائمة.

إصرار الأكراد على تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور وضم مدينة كركوك إلى الإقليم – وهو أمر ليس قاصرا على النخبة الكردية الحاكمة فقط بل هو أمر متأصل في العقل الكردي العراقي الجمعي، لذلك فإن التراجع عنه ليس بالأمر اليسير. وفي المقابل فإن تركيا مصممة على موقفها من مسألة كركوك، لذلك فإن احتمال نشوب أزمة جديدة بشأن كركوك وارد في كل لحظة.

ولا تشكل كركوك مشكلة حادة بين تركيا وأكراد العراق فحسب بل، هي مشكلة بين أكراد العراق وباقى الطوائف والتيارات السياسية العراقية. ونظرا لأن الدستور

العراقي حدد أخر ديسمبر عام ٢٠٠٧ موعدا نهائيا لتطبيق أحكام هذه المادة في الوقت الذي لم تتنه فيه اللجنة المشكلة لبحث حالات النزاع على الأراضي والعقارات من عملها وتفصل في مسألة ما حدث في المدينة خلال العهود السابقة من تغيير ديموجرافي وتصحيح أوضاعها لتحدد من هاجر إلى كركوك ومن هجر منها في العهود السابقة" لذلك فإن من المستحيل تطبيق أحكام هذه المادة في الموعد المحدد لها. وهذا ما حدث بالفعل. وقد أوصت لجنة أوفدتها الأمم المتحدة للعراق لبحث هذه المسألة بتأجيل الموعد النهائي ستة أشهر أخرى، ووافق الأكراد على هذا المقترح، إلا أن الطوائف والتيارات السياسية الأخرى بالعراق رفضت هذا المقترح على أساس أن هذا الدستور تم إقراره من الشعب، وبالتالي فإن أي تعديل عليه يتطلب العودة إلى الشعب لأخذ رأيه على التعديل من خلال استفتاء عام، وهذا متعذر في ظل ظروف العراق، كما أن هذه التيارات تقول إنه بمرور آخر ديسمبر دون تنفيذ أحكام هذه المادة تعتبر لاغية تلقائيا (كما صرح بذلك صالح المطلك رئيس جبهة الحوار الوطنى العراقي).

ونعود لنكرر أن كركوك ستظل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت سواء بين تركيا وأكراد العراق، أو بين أكراد العراق وباقي طوائفه.

ب- وضع التركمان:

تعتبر تركيا أن تركمان العراق من مواطنيها، وبالتالي هي مسئولة عنهم وعن حمايتهم. وتضع تركيا شرطا تعطي لنفسها الحق إذا تم انتهاكه باجتياح الإقليم الكردي العراقى. وفي نفس الوقت تعتبر الأحزاب التركمانية أن تركيا هي الدولة الأم وأنها ترتبط بعلاقات خاصة معها" لذلك كان وضع التركمان في الإقليم الكردي يتسم بحساسية كبيرة. منذ سنوات قام التركمان بإنشاء مدارس تركية في الإقليم، وتم تشجيع الطلاب بالالتحاق بها بالمال والطعام والمنح الدراسية في تركيا، وكانت تلك المدارس ترفع العلم التركي وصور كمال أتاتورك وتنشد النشيد التركي إلى أن قامت السلطات الكردية بمنع ذلك.

والتركمان يزعمون أن العديد من المدن في المنطقة الشمالية هي مدن تركمانية. وحجتهم في ذلك أن معظم سكان هذه المدن كانوا يتحدثون اللغة التركية. وهذا صحيح ولكن حقيقة الأمر أن اللغة التركية في عهد الدولة العثمانية كانت لغة الطبقة الأرستقراطية، وكان الجميع يحاول الحديث بها" لذلك كانت العديد من المدن الكردية تتحدث التركمانية. ويزعم التركمان أيضا أن وجودهم في المنطقة الشمالية يعود إلى ألاف السنين. وفي المقابل نجد أن الخطاب الكردي يتحدث عن الوجود التركماني على أنه يعود إلى بضع مئات من السنين وخلال حكم دولة الخلافة العثمانية حيث وضعت الدولة العثمانية حاميات تركية على الطريق الواصل من استانبول إلى طريق الحرير. وهذا الطريق يبدأ من تلعفر في أقصى الشمال العراقي ويمر في مدينة أربيل فـ ألتون كوبرى فـ كركوك فـ طوزخورماتو ثم يتجه شرقا إلى الحدود الإيرانية ليلتحم بطريق الحرير. وكانت الحاميات التركية تتواجد في المنطقة مع أسرها. ويدلل الأكراد على صحة هذا الطرح بأن التواجد التركماني محصور بهذا الخط دون أن يكون له عمق على يسار أو يمين هذا الطريق.

والتركمان يصرون على أن مدينة كركوك هي مدينة تركمانية. وفي الأدبيات التركية ترد هذه الجملة (كركوكن بيزين) أي كركوك لنا.

وتركيا يهمها أن يكون للتركمان دور مؤثر في العملية السياسية العراقية أو الكردستانية، إلا أن الانتخابات الأخيرة التي جرت في العراق وكردستان سواء تلك الخاصة بالبرلمان العراقي أو البرلمان الكردي أسفرت عن تهميش كبير للتركمان وهو أمر يصعب على تركيا تقبله في حين يصر التركمان على أن نتائج الانتخابات لا تعبر عن حجمهم الحقيقي، وأنهم تعرضوا في الانتخابات لعملية تزوير واسعة، في حين يؤكد الأكراد أن هذا هو الحجم الحقيقي للتركمان. ويظل التركمان إحدى المشاكل العقدية المهمة بين أكراد العراق وتركيا.

ونعود إلى ما سبق أن ذكرناه. ما يحدث الأن هل المقصود حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K أم التجربة الكردية في الشمال العراقي بأسرها؟

وإذا كان الأمر متعلق بحزب العمال فقط فلماذا هذه الضجة الضخمة حوله سواء من الجانب التركي أم الجانب الكردي العراقي؟ ففي السنوات السابقة حدثت اجتياحات متواصلة من الجيش التركي ضد قواعد حزب العمال دون حدوث ضجة على الإطلاق كما ذكرنا. إذن، فلمَ هذه الضجة الآن؟

إننا نعتقد أن هذه الضجة المثارة حاليا تركيا أو كردياً تتعلق بأن الأمر يختلف عما سبق من عمليات عسكرية.

فبالنسبة لتركيا تعتبر أن المسألة رسالة إلى القيادات الكردية في الشمال العراقي: تركيا موجودة وخطوطها الحمراء قائمة ولا يجوز على الإطلاق تجاوز تلك الخيوط.

وبالنسبة لأكراد العراق فهي رسالة يحذرون فيها ومن خلالها من أي تدخل عسكري تركي في الشأن الكردي العراقي، وهي رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالذات لتقوم بدورها في حماية الإقليم. والولايات المتحدة تدرك جيدا أن الوضع في الإقليم الكردي العراقي هو الاستثناء الوحيد في العراق الذي يحظى بالأمن والأمان والمؤسسات المستقرة وهو الوضع الوحيد الذي تستطيع فيه الولايات المتحدة أن تقول إنها قامت بفعل إيجابي في قسم من العراق. رسالة إلى الولايات المتحدة كي تعمل على كبح جماح تركيا التي تتطلع إلى وأد التجربة الكردية في الشمال العراقي. وبالفعل وصلت الرسالة الكردية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لها موقفا واضحا من التهديدات التركية" فهي تؤيد العمليات العسكرية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K وتعارض أي عمليات تستهدف التجربة الكردية العراقية.

لكن هناك أمران: الأول يتعلق بالنشاط الفجائي لحزب العمال الكردستاني، والثاني يتعلق بالحكومة التركية.

بالنسبة للموقف الأول فحزب العمال الكردستاني بعد طول توقف عن العمل المسلح ضد الجيش والأمن التركيين عاد من جديد. والعجيب أنه كان متوقفا عن تلك الأعمال عندما كانت الحكومة التركية لا تعترف بوجود أكراد على أرضها،

وبالتالي لا تعترف بالمشكلة الكردية. ولكن حدث الانفتاح الحكومي على المسألة الكردية، فاعترفت بالوجود الكردي، وسمحت بممارسة الأكراد لرموزهم من أزياء وعادات وتقاليد وثقافة، وخصصت لهم ساعات في الإذاعة والتلفزيون التركي باللغة الكردية، وأفرجت عن المعتقلين، ووصل نواب أكراد إلى البرلمان بصفتهم أكراد. في ظل هذا المناخ ينشط حزب العمال فجأة ويقوم بعملياته العسكرية. وهذا كما قدمنا بشكل علامة استفهام كبيرة، والإجابة ببساطة على ذلك تتخلص فيما يلي:

١-حزب العمال الكردستاني التركي هو حزب ماركسي لينيني، وبالتالي فإنه لا يمثل إلا شريحة ضئيلة من أكراد تركيا. الشعبية التي حصل عليها في الماضي كانت بسبب العمليات العسكرية التي قام بها ضد الجيش التركي والتي كانت تدغدغ أحاسيس أكراد تركيا، والذي يتعرضون لقهر الدولة.

٢-الانفتاح التركي على الأكراد سحب البساط من تحت أقدام حزب العمال وأدخله في عزلة وتهميش واضحتين، لذلك فقد قام بعملياته العسكرية الأخيرة كي يعلن عن نفسه وأنه مازال موجودا، وهو عنصر مهم في المسألة، وأنه لابد أن يكون طرفا في أي حلول مستقبلية بشأن الأكراد.

أما الموقف الثاني فيتعلق بالحكومة التركية، فتلك الحكومة لا تعترف إطلاقا بحكومة الإقليم الكردي العراقي، وترفض الدخول معهم في مفاوضات، بل إن الوفود التي ذهبت من بغداد إلى أنقرة للتباحث حول الأزمة الأخيرة رفضت تركيا أن يشارك فيها أطراف كردية بصفتهم الكردية. (شارك هوشيار الزيباري بصفته وزيرا لخارجية العراق وليس بصفته الكردية). وبالرغم من ذلك فإن تركيا تطالب الحكومة الكردية العراقية بأن تعمل على محاربة قواعد حزب العمال الكردستاني وطردها من الأراضي العراقية فأي تناقض هذا؟ وقبل كتابة هذه السطور أعلن عن العمليات العسكرية التي تقوم بها تركيا ضد حزب العمال. وهذه العمليات لن تحقق أي نجاح في القضاء على هذا الحزب ستكون مجرد امتداد للعمليات التي جرت في الأعوام الماضية لأن المنطقة التي تتواجد فيها مليشيات هذا الحزب هي جبال قنديل في المثلث الحدودى

بين العراق وتركيا وإيران وهي منطقة شديدة العورة كما قدمنا، وتتداخل جغرافيا وسكانيا بين الدول الثلاث ولا يستطيع أحد أن يحدد خطا فاصلا بين تلك الدول، بل إن الأسر متداخلة فيما بين بعضها في هذه الدول.

إن تركيا بعملياتها العسكرية ضد حزب العمال إنما تفعل ذلك تحت ضغط الداخل التركي الذي يتظاهر من أجل القيام بعمل ضد هذا الحزب" لذلك فهي تقوم بذلك مخاطبة لهذا الداخل، وأيضا إرضاء للمؤسسة العسكرية التركية.

لكن الحل العسكري مستحيل للأسباب الديموجرافية التي ذكرناها. ولا يبقى سوى الحوار والحلول السلمية حلا لهذه المعضلة. فهل بالإمكان ذلك؟ سؤال ربما تجيب عليه أحداث الأيام القادمة.

وزير الخارجية التركي في الفيدرالية الكردية العراقية.. قراءة في دلالات الزيارة

من وجهة نظري تعتبر زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو وبصحبته وزير الدولة للتجارة الخارجية ظافر جاغليان ووفد تجاري كبير إلى كردستان العراق من أساس الأحداث التي جرت على الإطلاق، بل واعتبرها أساس بكثير من أحداث أخرى اعتبرناها مهمة في وقتها، ومنها دخول مجموعة من حزب العمال الكردستاني إلى تركيا، كرسالة سلام من الحزب إلى الحكومة التركية، أو بداية استسلام وحسب مصدر الخطاب الإعلامي، زيارة وزير الخارجية التركي والوفد المصاحب له هي الأساس، لأنها تعكس تحولا هائلا في نظرة الحكومة التركية إلى المسألة الكردية بشكل عام وإلى التطور السياسي لكردستان العراق بشكل خاص، وذلك ضمن تحولات واضحة في سياسة تركيا، هذه الزيارة هي ولا شك ووفقا للقانون الدولي اعتراف كامل ورسمي بالوضع السياسي لكردستان العراق، وأنه لا غضاضة على الإطلاق من زيارات رسمية متبادلة بين طرفين على قدم المساواة، بل وعقد اتفاقات فيما بينهما. نعم كانت هناك في السابق اتصالات سياسية بين بعض القيادات الكردية العراقية والحكومة التركية، إلا أن الحكومة التركية كانت تحرص دائما عقب تلك اللقاءات على التأكيد بأنها التقت مع تلك القيادات وتحاورت معهم على أساس وضعهم الحزبي وليس الحكومي، لذلك فإنني أعتقد جازما بأن تحولا هائلا قد حدث على الساحة، وبالذات في نظرية الحكم التركي، ونحن لا نسعى إلى نبش الجراح عندما نذكر بما كان الأمر عليه في الماضي القريب، بل إننا نقوم بذلك لنثبت مدى التغير الذي حدث والذي من واجبنا أن نحيي الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية وقياداته عليها.

نذكر في الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت عام ٢٠٠٢، أن رئيس الحكومة التركية آنذاك بولند أجاويد قال خلال معركته الانتخابية وبالنصك "إن الموصل وكركوك أمانتان لدا الحكومات العراقية المتعاقبة، وقد آن الأوان لاستردادهما". والأوان الذي كان يقصده أجاويد حينئذ هو ما وصلت إليه الحكومة العراقية من ضعف بالغ بعد سنوات الحصار الطويلة، ونحن لا نناقش المقولة من حيث مدى المقدرة على تنفيذها في ظل العلاقات الدولية المعقدة، ولكننا نناقشها على أساس برنامج انتخابي يسعى المرشح من خلال مفرداته لدغدغة مشاعر الناخبين حتى يفوز بأصواتهم، وبالتالي فإنه كان يعلم يقينا أن الموصل ﴿المقصود بالموصل هنا ليس المدينة وحدها ولكنها ولاية الموصل بأسرها والتي تم ضمها إلى العراق بعد أربع سنوات من تأسيس الدولة العراقية، وبعد نزاع عليها بين العراق وتركيا﴾.

وكركوك أمر راسخ في العقل الجمعي التركي على أنهما جزء من الدولة التركية ولابد من الاسترداد. لذلك فعندما نجد وزير الخارجية التركي يصل إلى مطار أربيل الدولي، والمرفوع عليه عاليا العلم الكردي، ويستقبل بحفاوة من قبل أركان الحكم في الإقليم، ومن بعدها يجتمع برئيس الإقليم مسعود البارزاني، ويعقدان مؤتمرا صحفيا مشتركا أنقل بعض ما جاء فيه، فوزير الخارجية التركي يتحدث عن هذه الزيارة قائلا: "أنا مسرور جدا بزيارة الإقليم الكوردي في العراق اليوم، واعتبر نفسي في بيتي وأشكر الرئيس بارزاني على حفاوة الاستقبال"، ثم أشار إلى العلاقات التاريخية بين تركيا وإقليم كوردستان العراق وموقعهما المهم في منطقة الشرق الأوسط، هنا ينبغي التوقف عند بعض الدلالات المهمة فهو يتحدث عن الرئيس البارزاني بصفته رئيسا للإقليم، ثم يتطرق إلى العلاقات التاريخية بين تركيا وإقليم كردستان العراق، هنا يتحدث أوغلو عن علاقة متوازنة بين ندين متوازيين، وإذا رجعنا للماضي القريب فإن تركيا كان لها ثلاثة خطوط حمراء أحدها التطور السياسي لأكراد العراق، فما أعظم الاختلاف بين الأمس واليوم.

وفي نفس المؤتمر يقول: "نريد أن نبني شرق أوسط جديدا بالتعاون بين جميع شعوب ومكونات المنطقة"، ثم يستطرد قائلا: "أي تهديد للعراق هو بمثابة تهديد لنا، ولتغيير الواقع الراهن في المنطقة نحتاج إلى مساعدة الكورد". والجملة الأخيرة لها دلالاتها المهمة، فتركيا هذه الدولة القوية المهمة العضو المهم في حلف الناتو تقول على لسان وزير خارجيتها: "نحتاج إلى مساعدة الكرد"، فما أعظم الفارق بين اليوم والبارحة!

وعن أساسية هذه الزيارة يقول: "اعتبر هذه الزيارة تاريخية بالنسبة لنا، وآن الأوان لكي نخطو الخطوات اللازمة، ورسالتي إلى الأخوة الكورد والتركمان والعرب هي أن يعيدوا إعمار البلد معا". هنا يؤكد على ما بدأنا به حديثنا حول أساسية تلك الزيارة بالنسبة لتركيا! ثم يوجه رسالته إلى الكرد والتركمان والعرب بالتعاون فيما بينهما من أجل الخير والبناء، وهنا نرقب تحولا مهما، فلم تعد تركيا تناصر طرفا على طرفن أو كما كان في الماضي القريب تعطي لنفسها الحق في حماية طرف من الأطراف، هنا تتعامل مع الجميع كشركاء في السلام والأمن والإعمار. وهو تحول بالغ الأساسية من الممكن أن يساعد على فتح الطريق لحل بعض القضايا المعقدة.

وناتي إلى النقطة الأساس على الإطلاق وهي ما ذكره بالنص في حديثه: "إن الحكومة التركية قررت فتح قنصلية في كردستان العراق، يبقى الأمر بيد وزارة الخارجية العراقية متى ما اكملت الإجراءات سوف نقوم بفتح القنصلية في أربيل". هنا نجد ان تركيا وصلت إلى أخر الشوط في مسح كافة الأفكار السابقة من الذهن التركي والتي لخصها الراحل بولند أجاويد عام ٢٠٠٢ في مقولته والتي ذكرناها آنفا، فالقنصلية مؤسسه دبلوماسية لبلد غريب في بلد أخر.

وفي المقابل كانت كلمات الرئيس مسعود البارزاني تسير في نفس الاتجاه الودي والمرحب بهذه الزيارة والمدرك لأساسيتها فيقول: "هذه الزيارة تعتبر مهمة جدا وتساعد على تعزيز العلاقات بين العراق عامة وإقليم كوردستان خصوصا والجمهورية التركية".وعن فتح القنصلية التركية في أربيل أكد الرئيس بارزاني: "إن قرار فتح القنصلية التركية في أربيل يعتبر عاملا مهما لتطوير العلاقات، فالمنطقة تمر بظروف حساسة، وتركيا لها دور مهم جدان ويهمنا أن تتعزز علاقاتنا معها".

وقال رئيس الإقليم: "إن إقليم كوردستان يمكن أن يكون ممرا لتركيا إلى باقي مناطق العراق".

تركيا تفتح قنصليتين في أربيل والسليمانية... الحدث ودلالاته.

أعلن علي الدباغ المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية أن الحكومة وافقت على قيام تركيا بفتح قنصليتين لها في أربيل والسليمانية بالإقليم، ومعنى أن الحكومة العراقية قد وافقت على ذلك وحسب ما أدلى به الدباغ أن الحكومة التركية قد تقدمت بطلب بذلك، وهذا معناه أن تحولا هائلا قد حدث في نظرة الحكومة التركية إلى القوميات التي تتعايش معها سواء في الداخل التركي ام في دول الجوار، كما أن تطورا كبيرا موازيا قد حدث في علاقة تركيا بالإقليم الكوردستاني. هذا التطور ولا شك هو تطور إيجابي، ويبشر بعهد جديد من الأمن والسلام في المنطقة، عهد ينصب اهتمام حكوماته بالتنمية والتعاون بدلا من النزاعات والصراعات والحروب والتي في الغالب لا يخرج منها طرف غير مثخن بالجراح. لعل منا من يذكر الأحداث الخطيرة التي واكبت اصطياد زعيم حزب العمال الكوردستاني في نيروبي بكينيا، واختياري لكلمة اصطياد هو وصف دقيق لذلك الحدث، لأن عملية اعتقال أوجلان تمت بتخطيط دقيق محكم اشتركت فيه مخابرات عدة دول حتى تم دفع عبد الله أوجلان إلى نيروبي والتي كانت تعج حينئذ برجال المخابرات الأمريكية بسبب تفجير السفارة الأمريكية فيها، في ذلك الوقت تقدمت قضية حزب العمال إلى مقدمة الساحة السياسية الدولية، بل ومعها قضية الشعب الكوردى المقسم على عدة دول، ولأول مرة دخل في يقين العالم أن هناك شعبا مظلوما اسمه الشعب الكوردي يسعى ويناضل من أجل أن ينال حقوقه المشروعة. في ذلك الحين اتصل بى أحد الأصدقاء الأعزاء من نشطاء العمل السياسى والحركة الوطنية المصرية وهو المهندس أحمد بهاء الدين شعبان

عارضا الاشتراك معي في تأليف كتاب عن حزب العمال الكوردستاني، على أن يصدر الكتاب مع بداية محاكمة أوجلان، وبالفعل صدر الكتاب بعنوان: (أوجلان الزعيم والقضية)، وفي هذا الكتاب تم عرض نشأة حزب العمال، وعرض أفكار أوجلان، ولكن الأساس هو عرض نظرية الحكم التركية الشوفونية، والتي أرسى دعائمها مصطفى كمال أتاتورك، والتي لا تعترف على الإطلاق بوجود قوميات غير تركية على الأراضي التركية وبالذات الكورد الذين يطلق عليهم في الأدبيات التركية حينئذ (أتراك الجبل)، وكان وصف أحد وزراء تركيا لكورد تركيا تلخيصا حقيقيا لتلك النظرة (على الأراضى التركية لا يوجد سوى أتراك أما هؤلاء الذين يزعمون أنهم من أعراق مختلفة فليس لهم مكان بيننا سوى ان يكونوا عبيدا أو خدما، أما الكورد فقد كانوا أتراكا ثم صعدوا إلى الجبال واعوج لسانهم وتوحشوا. إنهم أتراك الجبل). وفي ذات السياق اتصل بى رئيس تحرير مجلة تصدر من أوروبا اسمها (الأوج) وهي قريبة من حزب العمال الكوردستاني، عارضا المشاركة بالكتابة فيها، وبالفعل وافقت وأذكر أن إحدى مقالاتي كانت تحمل عنوان: "اليمين التركي والصعود إلى الهاوية"، وذلك بمناسبة الصعود السياسى لليمين التركي في الانتخابات، وتواكب مع ذلك موقف تركيا من الإقليم الكوردستاني، فقد كانت تركيا مزدوجة المعايير في مجال تعاملها مع الإقليم، فهي لا تعترف رسميا به، وفي ذات الوقت تستقبل قياداته على أراضيها. وإن سئلت بشأن ازدواجية مواقفها فإنها كانت تقول إنها تستقبل تلك القيادات بصفتهم الحزبية وليس بصفتهم كمسؤولين في حكومة لا تعترف بها، وفي هذا الصدد فإننا نذكر التصريح الخطير الذي أدلي به رئيس الحكومة التركية السابق بولند أجاويد خلال الانتخابات التركية التي جرت عام ٢٠٠٢ "إن الموصل وكركوك أمانتان لدا الحكومات التركية المتعاقبة وقد آن الأوان لاستردادهما". وهو بالطبع كان يقصد

ولاية الموصل أو شهرزور، والتي كانت موضع صراع بين العراق وتركيا في عشرينيات القرن الماضي، وكانت تركيا حينئذ تضع ثلاثة خطوط حمر بشأن الوضع في (شمال) العراق إن حدث تجاوز أي خط منها فإنها تعطى لنفسها الحق في التدخل في الشأن الكوردى، وهذه الخطوط هي التطور السياسى لكورد العراق والتركمان وكركوك، وكانت زيارة أحمد أوغلو وزير الخارجية التركي إلى أربيل والتي نوهنا عنها في مقال سابق وتصريحاته الودية بشأن الإقليم تعكس تحولا هاما قد حدث على نظرية الحكم في تركيا والتي أطلقت عليها في إحدى مقالاتي (تركيا فكاك ناعم من أسر الأتاتوركية). وكان ذلك في إطار ما تم رصده من تحولات بالغة الأساسية على السياسة التركية وبالذات تجاه القوميات غير التركية، وفي المقدمة كان تصرفها إزاء الأرمن والكورد.

وعودة إلى كتابي، والذي نوهت عنه سابقا (أوجلان الزعيم والقضية)، فقد اتصل بى الصديق أحمد بهاء الدين شعبان مؤخرا عارضا إعادة طبع الكتاب حيث إن نسخه قد نفذت بالكامل، وكان رأيي أن الزمن والأحداث قد تجاوزت هذا الكتاب وما به من أفكار ومن المفروض أن نؤلف كتابا جديدا نعتبر الجزء الأول منه هو كتابنا السابق أما الجزء الثاني فيرصد التحولات التي جرت على الساحة السياسية بين تركيا والقوميات غير التركية وعلاقتها بدول الجوار، وبالفعل عقدنا اجتماعا تمهيديا لرصد تلك التحولات وتقسيم العمل بيننا. أذكر ذلك لأنوه بما جرى على الساحة من تحولات بالغة الأساسية، سواء كان ذلك على سياسة تركيا تجاه الكورد في الداخل ودول الجوار، وأيضا في نظرة الكورد بشكل عام إلى تركيا وبشكل خاص نظرة حزب العمال الكوردستاني إلى الحكومة التركية.

ونأتي إلى الحدث المعنون لهذا المقال، وهو افتتاح قنصليتين لتركيا في أربيل والسليمانية، ودلالات هذا الحدث، إن افتتاح قنصلية لدولة ما في مكان ما يعني أمرين، الأول: اعتراف تلك الدولة بوضع هذا المكان سياسيا واجتماعيا وثقافيا، والأمر الثاني: هو إيمان تلك الدولة بأساسية هذا المكان بالنسبة لها اقتصاديا، مما أدى إلى ضرورة فتح تلك القنصليتين لتسهيل انتقال رجال الأعمال بين المكان والدولة. لقد أدركت تركيا أن انعاش اقتصادها وازدهاره هو في مقدمة أهدافها، وبالفعل فقد عملت على ذلك ونجحت فيه إلى حد كبير، فالاقتصاد التركي قد شهد انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخيرة نتيجة للسياسة التركية التي شهدت تلك التحولات المهمة. إن افتتاح القنصليتين التركيتين هو خطوة مهمة على طريق تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، وبالتالي ازدهار الأحوال المعيشية لمواطنيها، وأنني أتوقع خلال السنوات القادمة، وربما خلال الشهور القادمة خطوات أخرى لن تقل أساسية عن زيارة وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو لأربيل على رأس وفد اقتصادي تركي كبير، وعلى وجه اليقين سوف يشعر المواطنون بنتيجة ملموسة لكل ذلك.

تركيا والخروج من أسر الأتاتوركية..
قراءة في تحولات السياسة التركية

أعلن في تركيا مؤخرا أن حكومة حزب العدالة والتنمية ستقدم للبرلمان خطة طريق للحل النهائي للمشكلة الكردية، ومنذ أيام قام أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي بزيارة إلى إيران وإقليم كردستان العراق، ليتوج ذلك تحولات مهمة تجري على السياسة التركية، بل هي مؤشر واضح على أن تركيا في طريقها للخروج من أسر النظرية الطورانية الشوفونية، والتي قننها مصطفى كمال أتاتورك، وعندما نقول إن أتاتورك قنن تلك النظرية فإننا نعني أن أسسها كانت موجودة بالفعل في العقل الجمعي التركي قبل أتاتورك، ويلخص الكاتب التركي الشهير حسين جاهد في صحيفته عام ١٩٠٨ فلسفة تلك النظرية بقوله: "إن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة، وأن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين فلا مجال إذن للاعتراف بحقوق متساوية للاخرين". هذا على جانب العلاقة مع الأعراق غير التركية والتي تعيش في هذه البقعة الجغرافية ﴿تركيا﴾، مثل الأكراد والعرب والأرمن والشركس وغيرهم، إذ أن تركيا كغيرها من البلدان تتشكل من فسيفساء عرقية، أما على المستوى العام والمتعلق بعلاقة تركيا بالأخر خارج الدولة التركية، فإن تلك العلاقة تنطلق من مفهوم يعتبر القومية التركية هي مركز الكون والوجود واصل الحضارات والثقافات والشعوب...الخ. وفي هذا السياق تبنت مجموعة من الشعارات: "ما أسعد أن تكون تركياً". ويغرسون في ذهن الطفل التركي منذ نعومة أظفاره مفاهيم تمجد باستمرار اللغة التركية والتاريخ التركي والثقافة التركية، مع النظر للاخرين بتعال، وأدى ذلك إلى انعزال تركيا عن الجنوب الإسلامي ومحاولاتها الحثيثة للالتحاق بالشمال والغرب الأوروبي.

وكما ذكرنا فإن جذور فلسفة الحكم التركية ونظرة الاستعلاء للآخرين كانت موجودة قبل أتاتورك، ففي أواخر عهد السلطان عبد الحميد وصلت السلطنة إلى حالة واضحة من الضعف، هنا كانت الظروف مهيأة لظهور داعية تركي يدعى عبيد الله، وذاعت شهرته بسرعة بالغة، كانت كلماته الحماسية تسعى إلى بعث الروح التركية من جديد، تقول بعض تلك الكلمات: "أتقدسون أسماء خلفاء العرب على جدران مساجدكم وتتركون خلفاء الترك، إنه الجهل، إنه الغفلة.. علينا دراسة تاريخ الأسلاف العظام جنكيزخان وهولاكو وأوغوز وتيمور لنك". وقد جمعت كلمات هذا الداعية في كتاب كان له صفة القداسة عند الأتراك، لذلك عندما جاء أتاتورك إلى سدة الحكم فوجد هذا التراث وتلك الروح، فلم يفعل سوى أنه وضع قواعد صارمة لها من خلال حزب منظم، وجهاز إعلامي، وجيش يحرس هذه الأفكار بما يملكه من تراث، يتمثل في القوة، وعدم القبول بالآخر، بل ومطاردته وسحقه إن تمكن بلا رحمة، لقد كانت الدعائم الأساسية التي وضعها أتاتورك لتشييد الجمهورية التركية هي ﴿القومية، الجمهورية، النزعة الشعبية، العلمانية، تدخل الدولة، الثورية﴾. وفي ظلال التعبئة الأيدلوجية المستمرة، اتسمت التجربة السياسية الممتدة لأتاتورك وخلفائه من بعده وللحزب الذي أسسه، والذي تولى قيادة الدولة من بعده حتى عام ١٩٥٠﴿حزب الشعب الجمهوري﴾، اتسمت بكونها تجربة استبدادية الطابع، مغلفة بروح أبوية وصائية، وفي ظلال هذه التجربة نما وترسخ دور المؤسسة العسكرية كحارس أمين يسهر على تطبيق مبادىء أبو الأتراك، وبالتالي تمتع الجيش بنفوذ كبير، وأستقلالية قاطعة، وسلطات قل نظيرها، وإلى الحد الذي أصبحت في تركيا دولتان، الأولى للسياسيين يناورون فيها بأحزابهم، ويتحدثون عن وجود ديموقراطية في تركيا، في مقابل الدولة الثانية والتي عمادها المؤسسة العسكرية والمكلفة بحماية المبادىء التي أرساها أتاتورك. لقد عبر أحد الباحثين الأتراك في أحد المراكز البحثية عن ذلك بقوله: "إن العسكر يشكلون حكومة خفية أخرى في تركيا، وكل المؤسسات الموجودة ما هي إلا واجهات تنفذ إرادة تلك الحكومة الخفية". تلك هي

الحقيقة التي كانت راسخة في تركيا حتى وقت قريب، ولذلك كان أمرا مدهشا ومفاجئاً وخارجا عن السياق العام أن يقوم أردوغان بإلقاء القبض على مجموعة من جنرالات الجيش التركي ويقدمهم للمحاكمة بتهمة الإعداد لانقلاب عسكرى، وكان ذلك مؤشرا واضحا بأن هناك تحولات مهمة تجري في تركيا، وإن هناك محاولات ناعمة تجري للفكاك من أسر الأتاتوركية.

لقد كانت نظرة وعلاقة تركيا بدول الجوار تتسم بالاستعلاء، فقد كانت تلك الدول باستثناء إيران – لمدة طويلة – مستعمرات للدولة العثمانية، أما إيران فقد كان بينها وبين تركيا صراعات دموية كثيرة لأسباب مذهبية من ناحية، وصراع على النفوذ من ناحية أخرى، وكانت بينهما حروب دامية على مر التاريخ انتهت باتفاقية أرضروم، لكن ظلت على الدوام تلك العلاقات الباردة بين الدولتين، والتي كانت تتوتر من حين لآخر وفقا للمستجدات الإقليمية. وظهر هذا بجلاء في السنوات الأخيرة مع سقوط النظام العراقي وممارسة الطرفان ﴿تركيا وإيران﴾ لعبة شد الحبل داخل العراق، لذلك كانت زيارة وزير الخارجية التركي الودية لإيران مؤشرا واضحا على تلك التحولات التي حدثت في علاقة تركيا بجيرانها الأسيويين لأن العلاقة مع جيران الشمال تأخذ بعدا آخر.

وننتقل إلى مسألة بالغة الأساسية تؤكد على أن تركيا قد قطعت شوطا كبيرا على طريق الخروج من أسر الأتاتوركية وهي المتعلقة بعلاقة الدولة بالأقليات. كانت تلك العلاقة في السنوات الماضية أحد الشروط المهمة التي وضعها الاتحاد الأوروبي كي يوافق على انضمام تركيا إليه، وكانت تركيا في هذا السياق تقوم ببعض الإجراءات الإصلاحية الشكلية تجاه الأقليات في محاولة لتنفيذ شروط الاتحاد الأوروبي، ولكنها إجراءات لم تكن مقنعة لا للاتحاد الأوروبي ولا للأقليات داخل تركيا، وأدى هذا الوضع إلى الرفض المتوالي من قبل الاتحاد الأوروبي لضم تركيا إليه، فضلا عن الأزمات الداخلية المتلاحقة والعنف الذي كان يمثله حزب العمال الكردستاني والذي أدى إلى نزيف دموي هائل فضلا، عن حدوث ما يشبه الانهيار التام للعملة التركية

﴿الليرة﴾، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٣ وجد هذا الوضع المتردي في الأمن والاقتصاد، فبدأ في التحرك على محورين: فبالنسبة للاقتصاد وجد أن محاولاته للانضمام للاتحاد الأوروبي هي محاولات شبه عبثية وأنها ربما كانت جريا وراء سراب، وربما كانت أيضا أشبه بحالة رومانسية تسعى للانسلاخ عن المحيط الأسيوى المسلم والارتباط بأوروبا المتحضرة" لذلك بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية وبنعومة لا تضع مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي من أولوياتها الأولى كما كان في السنوات الماضية، ووجدت أن من صالح اقتصادها أن تتجه جنوبا، وتتخلى عن نظرة الاستعلاء على شعوب المنطقة" فبدأت الزيارات والاتصالات مع دول الجوار الجنوبية، والتي بينها بين تركيا تراث تاريخي كبير، وعقدت الاتفاقات التجارية وانتعش الاقتصاد التركي، وفي نفس الوقت سعت كي يكون لها دور إقليمي متميز فكان دورها كوسيط في محادثات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل، وبداية علاقات متوترة مع إسرائيل، وتمثل ذلك في موقف أردوغان الحاد في أحد المؤتمرات الدولية ضد شيمون بيريز، وغير ذلك.

أما على صعيد الأقليات العرقية فكانت المصالحة التاريخية مع الأرمن، ومن بعدها نأتي إلى المسألة الكردية في تركيا ومعضلة حزب العمال الكردستانيpkk فقد وضعت الحكومة ما يشبه بخطة طريق غير معلنة للتعامل مع تلك المشكلة، فبعد أن كان من المحرمات استخدام لفظ كرد، وتحريم استخدام اللغة الكردية، بل والأغانى والأزياء الكردية المميزة، وأيضا التعليم باللغة الكردية كان من المحرمات. على في عهد أتاتورك تم الحكم بإعدام نائب كردي يدعى حسن خيري لأنه ذهب إلى البرلمان بالملابس الكردية، وفيما بعد تم الحكم بالسجن على نائبة كردية شهيرة هي ليلي زانا لأنها رددت قسم العضوية في البرلمان باللغة الكردية. ووسط معارضة شديدة من العسكر اعترفت حكومة حزب العدالة والتنمية بالقومية الكردية، وبأن أكراد تركيا لديهم مشاكل ستسعى الحكومة لحلها، ثم بدأت بالسماح التدريجي لما كان من المحرمات في الماضي القريب، ومنها احتفال الأكراد بعيدهم القومي النوروز، ثم بإصدار بعض المطبوعات والصحف باللغة الكردية، بل وتخصيص ساعات إرسال

إذاعي وتليفزيوني كردي، ومن بعدها أنشئت محطات إذاعية وتليفزيونية كردية، بل وقامت الحكومة بالإفراج عن ليلي زانا وبعض من رفاقها، واستقبلوا في مدينة ديار بكر أكبر مدينة كردية تركية استقبال الفاتحين، بل وتم السماح بتأسيس أحزاب سياسية كردية خاضت الانتخابات الأخيرة بصفتها القومية، وأصبح لتلك الأحزاب نوابا في البرلمان التركي، ومؤخرا كان الخبر الأساس وهو أن الحكومة ستعرض خطة كاملة لحل تلك المشكلة على البرلمان، وقوبل ذلك بالرفض العنيف من حزب الشعب الجمهوري المعارض حيث اتهم ممثلوه في البرلمان الحكومة بأنها تسعى إلى تقسيم تركيا.

إن الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية تجاه تلك المشكلة أدت إلى سحب البساط تدريجيا من تحت أقدام حزب العمال الكردستاني، وجعلته أكثر اقترابا إلى العزلة عن محيطه الشعبي الكردي في جبل قنديل بشمال العراق، مما أدى به إلى الإعلان عن استعداده للتحول السلمي، وقام بعض مقاتليه بعبور الحدود إلى تركيا في قافلة سلام أو استسلام وحسب مصدر الخطاب كرديا كان أم تركيا.

ومن المشاكل العقدية التي ورثتها حكومة حزب العدالة والتنمية هي موقف تركيا مما يجري على حدودها في الجنوب، وكانت تضع ثلاث لاءات، إن تم تجاوز إحداها فإنها تعطي لنفسها الحق في القيام بعمل ما عسكريا كان أم سياسيا. واللاءات الثلاث هي: كركوك وتركمان العراق والتطور السياسي لأكراد العراق. ونذكر أنه بعد سقوط النظام العراقي، تدخلت قوات البيشمركه إلى مدينة كركوك، وفي رد فعل عنيف اجتمع مجلس الأمن القومي التركي ووجه إنذارا شديد اللهجة خرجت بموجبه على الفور تلك القوات من كركوك، إلا أنه في الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية التركي قال إن كركوك مشكلة عراقية داخلية وإن على العرب والأكراد والتركمان أن يتعاونوا سويا من أجل التنمية والرخاء.

بالفعل تركيا تسعى بإصرار للخروج من أسر الأتاتوركية، لأنها اكتشفت أن نظرية الحكم تلك كلفتها الكثير، ولم تكن تلك الكلمة التي جاءت على لسان أردوغان ﴿أجدادي العثمانيون﴾ عفوية، بل كان لها على وجه اليقين دلالاتها.

عندما تلتقى الأجندات المتعارضة
قراءة فى تجدد القتال بين تركيا وحزب العمال الكردستانى

وتجدد القتال من جديد بين ميليشيات حزب العمال الكردستانى والجيش التركى بعد هدنة غير مكتوبة طالت، وتخلل تلك الهدنة قافلة سلام للحزب إنطلقت من إقليم كردستان العراق إلى الأراضى التركية، ورغم أن الحكومة التركية اعتبرت تلك القافلة قافلة إستسلام إلاّ أن المشهد بدا لكافة المراقبين بأن عهداً جديداً من الأمن والسلام سيخيم على المنطقة، وأن أكبر المشكلات التى كانت تهدد ذلك فى طريقها للحل، ومما عزز هذا المعتقد توجه الحكومة التركية مؤخراً من خلال سياستها (تصفير المشاكل) والتى يعمل وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو بهمة ونشاط لتطبيقها، ولكن الأمورسارت على عكس ماكان متوقعاً، إذ ينشط الحزب فجأة بعد أن يعلن عبد الله أوجلان من محبسه، أن على الحزب أن يتخذ مايراه من إجراءات ضد الحكومة التركية، وعلى الفورقامت مجموعة من ميليشيات الحزب بعمليات عسكرية أسفرت عن سقوط ضحايا من الطرفين، بل وتعود الحزب بنقل عملياته إلى كافة المدن التركية، وبالفعل أعقب ذلك عملية فى مدينة ديار بكر، ليؤشر ذلك بإمكانية عودة الحلقة الدموية المجنونة من جديد، والسؤال المحير فى مسألةحزب العمال الكردستانى، هو لماذا ينشط هذا الحزب فى الوقت الذى نرى أنه من الواجب ألاّ ينشط؟، فى حين أنه يركن إلى الهدوء فى الوقت الذى يصبح فيه النضال مطلوباً، عندما إعتقل أوجلان أعلن من محبسه عن التحول للعمل السلمى، رغم أن نظرة تركيا حينئذ إلى الأقليات الغير تركية والتى تعيش على الأرض التركية كانت فى إطار نظرية الحكم الشوفونية الأتاتوركية والتى لاتعترف بوجود أى أقليات غير تركية على الأرض التركية (لايوجد فى تركيا سوى أتراك أما هؤلاء الذين يزعمون أنهم من أعراق أخرى فليس لهم مكان فى تركيا سوى أن يكونوا عبيداً أو خدماً)،

وعن القومية الكردية بالذات (الأكراد كانوا أتراكاً وصعدوا إلى الجبال واعوج لسانهم وتوحشوا إنهم أتراك الجبل) فى ظل ذلك لم تقم ميليشيات الحزب بعمليات عسكرية مؤثرة ضد الحكومة التركية، ولكن ومع التغير الحاد فى السياسة التركية فى إطار الخروج الناعم من أسر نظرية الحكم الأتاتوركية، وبالتالى تغير نظرتها إلى الأقليات، فكان تلاقيها مع الأرمن فى إطار السعي نحو مصالحة تاريخية معهم، بعد ذلك الإنفتاح الهائل على الأكراد، الاعتراف بالحقوق القومية، ثم الاعتراف بوجود مشاكل،ثم العمل على حل تلك المشاكل، والسماح بتشكيل أحزاب كردية تخوض الإنتخاب على أسس قومية كردية، والسماح بالتعليم باللغة الكردية والصحافة الكردية والتليفاز والإذاعة، وكذلك السماح بكافة المأثورات الثقافية الكردية، كل ذلك كان يعتبر لسنوات قليلة مضت من المحرمات والتى تمس الأسس التى قامت عليها الدولة التركية الحديثة، ولم يكن طريق حكومة حزب العدالة والتنمية وهى تقوم بذلك مفروشاً بالورود، بل جوبه بانتقادات واعتراضات حادة من اليمين التركى والمؤسسة العسكرية التركية، فاليمين التركى يرى فى الانفتاح على الأكراد خطورة على تماسك الدولة التركية، إذ سيحفز ذلك أبناء قوميات أخرى كالأرمن والشركس واللاظ وغيرهم على المطالبة بالمثل، وهذا معناه تفكيك الدولة التركية، فى حين أن المؤسسة العسكرية، ترى أن لاحل لمشكلة حزب العمال الكردستانى سوى الحل العسكرى، رغم أن المؤسسة العسكرية تتبنى هذا الحل منذ ثمانينات القرن الماضى دون فائدة، بل ترتب على اتباع هذا النهج استنزافاً مادياً وبشرياً هائلاً لتركيا.

وأنا لست من المؤمنين بنظرية المؤامرة، لكنصورة المشهد توحى بأن هناك شىء دبر بليل، هناك بعض المعطيات نطرحها لنستنتج منها النتائج المنطقية، ونسأل بالنسبة للداخل التركى ترى هلى هناك من جهة مستفيدة من تصاعد تلك الأحداث؟، والإجابة المنطقية ببساطة، لابد أن تكون هى تلك الجهات التى تعارض النهج السلمى لمعالجة المشكلة الكردية، وبالتحديد، اليمين التركى والمؤسسة العسكرية التركية، هذا التصاعد الذى حدث بعمليات حزب العمال الأخيرة سيجعل صوت

اليمين التركى أعلى فى مواجهة حزب العدالة والتنمية، ويجعل منطق القوة والذى تتبناه المؤسسة العسكرية أكثر قبولا من ذى قبل، ومادام الأمر كذلك، إذاً علينا أن نسأل، هلى كان لكلا المؤسستين أو لإحداها دورا فى التصعيد؟، وفى السياسة فإن كل شيء قابل للتصديق، وفى السياسة لاصداقات دائمة ولا عداوات دائمة بل المصالح هى التى تحكم المواقف، ونترك الإجابة قليلاً على هذا السؤال.

وننتقل إلى جانب آخر،فالمتابع للتحولات الإقليمية للسياسة التركية لابد أن يلاحظ التحول الكبير الذى طرأ على هذا السياسة، ففى بدايات القرن الماضى تحول أتاتورك بتركيا من إرث الدولة العثمانية المرتبطة بالشرق،إلى أوروبا حيث الحداثة والتمدين، فمن الناحية الشكلية إستبدل الطربوش بالقبعة، والحروف العربية باللاتينية، وكان كل أمل حكومات تركيا الحديثة هو اللحاق بالغرب المتمدين ونفض غبار الشرق عن العباءة التركية، وكان اللهاث فى سبيل ذلك يتمثل فى محاولة الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبى، وجاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فوجد اقتصاداً منهاراً، ومشاكل مزمنة، ووجد أن الإتجاه جنوباًمن الممكن أن يعكس آثاراً إيجابية على مواطنيه، وبالفعل غزت تركيا الجنوب الاسلامى إقتصاديا بمنتوجاتها،ونشط الإقتصاد التركي وانعكس ذلك على المواطن التركى فارتفع دخله السنوى بمعدلات غير مسبوقة، وتأكد لحكومة حزب العدالة والتنمية، أن نهجها بتوجهها الجديد كان سليما، فسارت فى الشوط الذى بدأته، وقال أردوغان مقولته الشهيرة (أجدادى العثمانيون)، وحنت تركيا لمكانتها القديمة فى المنطقة، وبالتالى انغمست فى مشاكلها، والتى كان فى مقدمتها بالطبع القضية الفلسطينية، وكان الانقلاب الحاد فى الموقف التركى إزاء إسرائيل، فمن حليف استراتيجى لإسرائيل إلى مواقف حادة تجاه الدولة العبرية، وظهر ذلك جليا من موقف أردوغان من شيمون بيريز فى مؤتمر دولى واحتجاجه على طروحات بيريز وإلقائه بالمنضدة وماعليها من أوراق ومغادرته القاعة، ثم موقف وزير الخارجية التركى من نظيره الإسرائيلى فى مؤتمر آخر، إلى أن جاء الموقف الأكبر فى قافلة السلام البحرية التى انطلقت من تركيا إلى غزة، مستهدفة رفع الحصار عن القطاع، ثم قيام الكوماندوز الإسرائيليون

بمهاجمة السفينة وقتل بعض ركابها، وسط غضب دولى كبير، وغضب تركى أكبر، ثم إجراءات تركية متلاحقة ضد الدولة العبرية وتأكيد أردوغان بأن القدس هى كأنقرة سواء بسواء، ومع كل ساعة تمر تزداد العلاقات توتراً بين تركيا وإسرائيل. فى ظل هذه الأجواء نشط حزب العمال الكردستانى من جديد ليضع بنشاطه هذا أكثر من علامة استفهام، ومرة أخرى نؤكد أننا لانؤمن بنظرية المؤامرة، ولكن توقيت هذه الصحوة المفاجئة، مع موقف تركيا من القضية الفلسطينية، ألا يجعلنا نتساءل عن مدى استفادة أجندة المصالح الإسرائيلية من هذا النشاط، وإذا لم يبق سوي الخيار العسكري أمام تركيا امتثالا لضغوط العسكر واليمين، مع معرفتنا بصعوبة وربما استحالة نجاح هذا الخيار، أليس هذا معناه أن تركيا ستنكفيء من جديد علي مشاكلها الداخلية وبالتالى تبتعد ولو قليلاً عن مشاكل الجنوب وبالذات القضية الفلسطينيسة ؟، وهذا الموقف إن تحقق، ألايصب فى صالح الدولة العبرية، لكن قراءة نهج حزب العمال الكردستانى تؤكد لنا أنه حزب ماركسى لينينى معاد لإسرائيل على طول الخط، بل أنه شارك المقاتلين الفلسطينيين فى الجنوب اللبنانى، وقد قدم إثنا عشر شهيداً فى معركة قلعة شقيف الشهيرة، فكيف يمكن أن يقوم بعمله هذا لصالح أجندة دولة تتعارض مع أجندته السياسية ؟، وأجندة حزب العمال تتصادم وبعنف، مع أجندة كل من اليمين التركى، والمؤسسة العسكرية التركية، فكيف يمكن أن تقوم ميليشيات هذا الحزب بعمل يصب فى صالحهما، أعود فأقول لاصداقات دائمة ولاعداوات دائمة بل المصالح هى التى تحكم السلوك السياسى لأي طرف، المسألة أشبه بقطارين يسيران فى اتجاهين متضادين، من الممكن أن يلتقيا لثوان ومن الممكن أن يلتقيا لدقائق فى مدينة من المدن، ثم من بعدها يفترقان وحسب وجهة كل منهما، لقد التقت الأجندات المتعارضة، حزب العمال الكردستانى،اليمين التركى، المؤسسة العسكرية التركية،إسرائيل.ترى هل تلاقي تلك الأجندات تم كأحد مصادفات التاريخ؟، أم أنه تم بترتيب وتنسيق بدرجة ما؟، هذا ماتصعب الإجابة عليه فى الوقت الحاضر، وربما تكشف لنا الأيام ماوراء ذلك الحدث، وإن غدا لناظره قريب

زيارة الرئيس البارزاني إلى الولايات المتحدة...
قراءة في دلالات الزيارة

أمر يستوجب التوقف، ومن ثم القراءة المتأنية الصحيحة، وهو دعوة الرئيس مسعود بارزاني لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية والاجتماع والتشاور مع مراكز صنع القرار فيها، ومن ثم القيام بها. فالولايات المتحدة حتى هذه اللحظة هي القوة الأعظم في العالم على المستوى العام، أما على المستوى الخاص العراقي فهي أيضا، الدولة صاحبة الدور الرئيس والرائد في إسقاط النظام العراقي السابق، والتي صنفت إثر ذلك بقرار من النظام الدولي المتمثل في مجلس الأمن بدولة احتلال للعراق. وللتاريخ فإن الولايات المتحدة كانت لفترة طويلة صاحبة الصوت الأعلى، وربما الوحيد في تحديد مصير العراق ومستقبله السياسي، من خلال الحاكم العسكري (جارنر) ثم المدني بول بريمر، بل عندما تشكلت الحكومة العراقية وأصبح لها دور في القرار السياسي العراقي ظلت الولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع صاحبة الدور الأساس في القرار السياسي العراقي، بل إن قراءة جيدة للأحداث الماضية في العراق توضح لنا انه ما من أزمة عراقية نشبت إلا وكان للولايات المتحدة الأمريكية دور رئيسي لجلها حلا توافقيا بين الأطراف السياسية العراقية المختلفة، ورغم أن الجيش الأمريكي ينسحب تدريجيا من الشارع العراقي ليتركه لقوى الأمن العراقية مما يوحي للبعض بأن الدور الأمريكي في القرار يتقلص إلى ما يقترب من الصفر، وهو تصور خاطيء، فالعراق يرتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية أمنية تنص على ترتيبات معينة بين الدولتين في حالات خاصة، لهذه الأسباب ولغيرها فإن هذه الزيارة يجب أن تقرأ باهتمام. في ذات الوقت فإننا يجب أن نعطي لهذه الزيارة حجمها الحقيقي بلا تهوين ولا تهويل، ومن أجل ذلك فإننا يجب أن نجيب على سؤالين مهمين:

الأول: ماذا تريد الولايات المتحدة من إقليم كوردستان في إطار ما تريده للعراق ومن العراق؟

الثاني: ماذا يريد إقليم كوردستان من الولايات المتحدة الأمريكية؟ الولايات المتحدة الأمريكية يهمها في الدرجة الأولي تحقيق مصالحها في العراق في إطار تحقيق مصالحها الكونية، ولم تجيش الجيوش وتضحي بما ضحت به من أجل أن يقدم العراق في نهاية الأمر غنيمة ثمينة سهلة لإحدى دول الجوار، والولايات المتحدة الأمريكية تريد أن يصبح العراق دولة مستقرة مسالمة لجيرانها، وتسعى إلى أن يكون العراق دولة ديمقراطية تحكمه مؤسسات حتى تقول لنفسها وللعالم إن ما قامت وضحت به لم يذهب هباءً بل تحقق من ورائه الكثير. والولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيدا مكانة التحالف الكوردستاني في تسيير دفة أمور العملية السياسية في العراق، وإن اخطر الأزمات التي تواجه العملية السياسية في العراق وربما تواجه مصير العراق كدولة اتحادية ليست ببعيدة عن التحالف الكوردستاني. وإن هناك العديد من المشاكل العقدية بين حكومة الإقليم وحكومة بغداد كانت دائما ترحل من حيث الحل إلى المستقبل إنقاذا للعملية السياسية في العراق من الانهيار. إن الزمن ليس في صالح ذلك، وتأتي في المقدمة مشكلة المناطق المتنازع عليها والتي حددت المادة ١٤٠ من الدستور الدائم والمعطوفة على المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية خطوات حلها، وهناك من الأطراف السياسية العراقية من يطعن في بقاء تلك المادة وبالتالي شرعيتها على أساس أن الإطار الزمني الذي حدده الدستور قد انتهى، في حين يصر التحالف الكوردستاني على تنفيذ المادة الدستورية وكما وردت، وتدرك أمريكا جيدا أن هذا الملف يجب أن يحسم وإلا من الممكن أن تكون العواقب وخيمة لمستقبل دولة العراق. الولايات المتحدة الأمريكية تعلم جيدا ما حدث في محافظة نينوى عقب الانتخابات المحلية الماضية، عندما استأثرت قائمة الحدباء بعموم المناصب فيها، وبالتالي حدث ما يشبه العصيان المدني ضد ذلك في المناطق المتنازع عليها في المحافظة، بل وارتفعت أصوات كوردية تطالب بتقسيم

محافظـة نينـوى إلى محـافظتين عربيـة وكوردسـتانية، كمـا أن الولايـات المتحـدة الأمريكية في إطار تعاملها مع الملف العراقي فإنها تضع نصب أعينها الجـار الـشرقي للعراق إيران وأحلامه في التوسـع غـرب الخلـيج، وعنـدما ذكرنـا سـابقا أن أمريكـا لم تضح بما ضحت به من أجل إعطاء العراق غنيمة لإحدى دول الجوار فإننا كنا نقصد على وجه التحديد إيران، لذلك فإن الولايـات المتحـدة تـسعى إلى ضـمان عـدم وقـوع العراق في الأحضان الإيرانية، وتدرك ان أطرافا سياسية عراقية مهمة على قرب شديد من إيران ليس من بينها التحالف الكوردستاني. ومن نافلة القـول أن نؤكـد علـى مـا بين الولايات المتحدة وإيران في الوقت الراهن من توترات.

وعلى الجانب الأخر نسعى للاجابة على السؤال الأخر ماذا يريد إقليم كوردستان مـن الولايات المتحدة الأمريكية؟

بداية، الحوار مطلوب، والتواصل مطلوب. ومن صالح إقليم كوردستان أن يكون على الدوام على مسافة قريبة من الولايات المتحدة الأمريكية، فالزيارة في حد ذاتها هدف، والحوار مع مراكز صنع القرار في أمريكا هدف الإقليم يعلم أن الولايات المتحـدة علـى وشك سحب قواتها نهائيا من العراق، وبالتالي يقل تأثيرهـا في صـنع القـرار العراقـي، لذلك فإن الإقليم يسعى إلى أن تضغط الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع المـسائل المعلقة التي تهم الإقليم ضمن أولويات الولايات المتحدة في العراق. والمسائل المعلقـة عديدة، وكلها تنطلق من ضرورة احترام الدستور العراقي الـدائم والـذي صـوت عليـه الشعب العراقي، إذ أن أصوات بعض النخب السياسية بدأت ترتفع مطالبـة بتعديلـه، ومطالب هـؤلاء يتعلـق بعـضها بـأمور لا تـستطيع القيـادة الكوردسـتانية أن تتنـازل عنهـا، وتـأتي في مقـدمتها المنـاطق المتنـازع عليهـا. وفي يقـيني أن أي سياسـي كوردستاني يقدم على إعلان التنازل عن تلـك المنـاطق فـان ذلـك معنـاه أنـه انتحـر سياسيا ولم يعد له مكان على الساحة. وأذكر في هذا الصدد استضافة قناة البغدادية لي للحديث عن مشروع الدستور الكوردستاني، وكان مدير اللقاء في موقف المعـارض لهذا المشروع، وذكـر أن الجانـب الكـوردي لـيس بأكملـه مـع مـسألة ضـم المنـاطق

المتنازع عليها إلى الإقليم، ثم استشهد بأن جبهة التغيير ضد ذلك. وذكرت له أن الخلاف بين جبهة التغيير والتحالف الكوردستاني هو خلاف تكتيكي وليس استراتيجيا. خلاف في الأساس على أمور داخلية تتعلق بأسلوب الإدارة. ودخل في الحوار من الإقليم أحد اعضاء جبهة التغيير والذي لا يحضرني اسمه حاليا، وأكد طرحي الذي طرحته، لذلك فإن هذه المسألة على وجه الخصوص تتعلق بالشعب الكوردستاني بأكمله وليس بقياداته فقط. أما الحديث عن تعديل الدستور فإن من يطرح ذلك يعلم يقينا أنه من الناحية العملية أن هناك استحالة لذلك، لأن مواد الدستورتشترط موافقة برلمان الإقليم على تلك التعديلات أولا، ثم من بعد ذلك موافقة شعب الإقليم من خلال استفتاء عام. واتصور أن الرئيس البارزاني سيطرح ذلك خلال لقائه بمراكز صنع القرار الأمريكي، واتصور أن الجانب الأمريكي سيقتنع بذلك تماما لأن البديل الأخر للتعديل الدستورى حدوث انقلاب يعطل العمل بالدستور ويبدأ من جديد. واتصور أن عصر الانقلابات العسكرية قد ولي. هناك قضايا خلافية أخرى بين الإقليم والحكومة الاتحادية مثل موازنة الإقليم، والعقود النفطية، وإدارة حقول النفط، وهي في رأيي مسائل خلافية أقل تعقيدا من مسألة المناطق المتنازع عليها.

بقي أمر لابد أن نؤكد عليه، لا يوجد في السياسة صداقات دائمة بل مصالح، فالولايات المتحدة الأمريكية شأنها شأن أي دولة في العالم، تتحرك وفق مصالحها، وتاريخ الحركة الكوردية يؤكد على ذلك، وأذكر أن الرئيس البارزانى رفض في إحدى زياراته للولايات المتحدة أن يستقبل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر لدوره في عقد اتفاقية الجزائر، وقال في هذا الصدد: "كيسنجر كان السبب وراء العذابات التي تعرض لها شعبى". كما أنني أذكر كلمة مهمة للسياسى الكوردي المخضرم محمود عثمان قالها إبان التحضير لإسقاط النظام العراقي: "اخشى أن تتركنا امريكا في منتصف الطريق".

لذلك فإننا يجب ألا نتوقع أن تسفر هذه الزيارة عن انفراجة في حل جميع المشكلات المعلقة، وعلى الجميع ألا يفرط في التفاؤل في هذا الاتجاه. ربما تحدث خطوات في هذا الاتجاه وربما لا تحدث، ربما يتفهم الجانب الأمريكي الموقف الكوردستاني كليا أو جزئيا، وربما لا يحدث ذلك، بل ربما يكون لدا الولايات المتحدة حسابات مصالح أخرى، لكن الأمر المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الملف العراقي وعينها على الجار الشرقي للعراق (إيران). وأعتقد أن الجانب الكوردستاني ليس من الأطراف العراقية التي تدين بالولاء لإيران" وبالتالي لن يكون هناك خلاف كبير في هذه النقطة. الزيارة مطلوبة والحوار مطلوب وعرض الأفكار مطلوب ومفيد. ولكن كل ذلك يجب أن يؤخذ في حدود حجمه الصحيح وألا يعطى حجما أكبر منه لأنه كما قلنا لا صداقات في السياسة بل المصالح هي التي تحدد علاقات الدول.

الذين يعيشون أسرى لأوهام الماضي

منذ فترة قصيرة كنت ضيفا على قناة البغدادية في برنامج المختصر، والذي يقدمه الإعلامي العراقي الأستاذ عبد الحميد الصائح، وكان الجزء المخصص لي في الحوار عن العملية السياسية في العراق. في إطار الإجابة على هذا السؤال: العراق إلى أين؟ ويبدو أنني أجرمت حين قلت أنني متفائل بشأن مستقبل العراق، واستند في تفاؤلي هذا إلى عدة أمور أذكر منها، ملاحظتي للوضع السياسى في العراق أنه يخرج تدريجيا من أسر المحاصصة الطائفية، فالقوائم الانتخابية السابقة كانت كلها على أسس طائفية بالكامل، لكن الانتخابات القادمة مختلفة، إذ ستشهد تحولا ملموسا في اتجاه الخروج من تلك الطائفية. وهذا واضح تماما من خلال الانشقاقات والتحالفات التي تشهدها الساحة العراقية، وذكرت أن الصراع الجاري حاليا من الممكن أن نطلق عليه صراع الحداثة، فهو صراع بالكلمات لا بالتفجيرات، صراع بالحروف لا بالكلاشينكوف، وعن الديموقراطية في العراق تحدثت بكل شجاعة: إنه منذ سنوات قليلة لو كنت قد سألت مواطنا عراقيا عن رأيه في الديموقراطية، لكانت إجابته ماذا تعنى تلك الكلمة، لأنه لم يمارس الديموقراطية على الإطلاق في ظل حكم الفرد. والديموقراطية ممارسة وتعود على تلك الممارسه، لكنني ذكرت إقرارا للحق أن الشعب العراقي بالرغم من ذلك، استطاع أن يفرز مجلسا نيابيا أزعم أنه من أفضل المجالس النيابية في المنطقة العربية على الإطلاق، فهو المجلس الوحيد الذي أقال رئيسه، وهو مجلس يستدعي وزراء لمساءلتهم. وعندما سألني المحاور عن صاحب الفضل في ذلك، فكانت إجابتى بكل وضوح إنه الشعب العراقي بما يملكه من قيم وتراث، وقد شكرتني على هذا الطرح شخصية عراقية لا يشك أحد مهما كان توجهه في وطنيتها، هذه الشخصية هي الدكتور عدنان باججى والذي شارك في الحوار من بغداد.

هذا الطرح لم يرق لأحد العراقيين، والذي لم أشرف بمعرفته من قبل، وهـو الأستاذ الدكتور كاظم عبد الحسين عباس، وصفته التي ذكرها أكاديمى عراقـى، فأرسـل لـي رسـالة مفتوحـة بعنـوان: "رسـالة إلى الـسيد رجـائى فايـد محلـل مـصرى في الـشأن العراقي"، وذيل عنوان الرسالة بعلامـتي تعجـب منكـرا علـى شخـصي هـذه الـصفة، والتي أكدها في بداية رسالته بقوله: "وأغاضني من بين كل ما سمعت منك أمر واحد فقط لاغير، ألا وهو حملك لصفة متخصص بالشأن العراقي".

ورغـم أن موجـه الرسـالة حـاول تغليـف اتهاماتـه بـأدب زائـف بتحيتـى في البدايـة وبكلمات من نوع ﴿سيدي﴾ و ﴿أخي الكريم﴾و ﴿جنابك﴾، إلا أن اتهاماته الظالمـة تجب كل ذلك، فقد اتهمني بقبـول الاحـتلال الـصهيونى لفلـسطين، بـل واعتـبر ذلـك مشابها للاحتلال الأمريكي للعراق، فيقول: "ولست أنت الأول ولا الأخـير مـن العـرب مَن ارتضى لنفسه أن يقبل الكيان الصهيوني المغتـصب لأرض العـرب في فلـسطين، وبالتالي فلا غرابـة أن يـرى في احـتلال العـراق أمـرا عاديـا جـدا". ويـستطرد قـائلا: "ولكـي لا يكـون لرسـالتي هـذه – إن وصـلتك – أي تعقيـد علـى مـسار ارتـضيته لنفسك، ول يسعني غلا أن أباركه لك لأنني من بين العراقيين المؤمنين بحـق وحريـة الرأي حتى لو كان الرأي في غير المكان الذي يعبر عن انتماء الإنسان". وبهذا يكـون قد حدد لي المكان الذي من وجهـة نظـره ارتـضيته لنفـسى، وهـو بـالطبع الراضـى بالصهيونية والاحتلال. واستكمل في تلخيص طرحه لكي أرد عليه بالحجة في النهاية، بعد أن يقول: "أخي الكريم"، وهي صفة تتناقض مع صفات أصحاب الموقـع الـذي اختاره لي، يقول: "الإنسان خليفة الله في الأرض حتى لو زاغ أو طاوع هـوى الـنفس الأمارة بالسوء"، ثم يذكر مـا بـدأت بـه حـديثي عـن الديموقراطيـة والـشعب العـراق فيقول: "أخي الكريم، ما أثـارني في كـل حواراتـك هـو عبـارة واحـدة قلتهـا في نهايـة اللقاء تقريبا، وهي التي خاطبت فيها مضيفك العراقي بأنك لو سألت أي عراقي قبل (الاحتلال) عن معنى الديمقراطية لما وجدت مَن يجيبـك...!!!"، ثـم يعطـيني درسـا تاريخيا عن جذور الديموقراطية في العراق بدءا من سيدنا آدم عليه السلام إلى سيدنا

نوح عليه السلام إلى مسلة حمورابي، إلى الخليفة عمر بن الخطاب وعلي بن أبى طالب رضي الله عنهما. ولا أعلم ما علاقة ذلك بمسألة الديموقراطية في العراق؟!وأشكره لأنه غفر لي جهلي بالمعلومات التاريخية عن العراق رغم زعمي بأنني متخصص في الشأن العراقي، لكنه لا يغفر لي أبدا أنني أهنت الشعب العراقي على حد قوله: "وإذا غفرنا لك نسيانك كل هذه الحقائق التي تنسف نسفا تاما كل استنتاجاتك وتحليلاتك المتخصصة في الشأن العراقي... فكيف نغفر لك إهانتك لنا كشعب عريق أننا لا نعرف معنى الديمقراطية"، ثم يصل إلى رأيه القاطع في شخصي فيقول: "نحن ندرك أنك في تصريحك هذا تريد أن تمتدح الاحتلال وأعوانه في كونه قد جلب الديمقراطية. هذا رأيك ومبارك عليك، غير أن واجبنا كعراقيين أن ننصحك بأن من يستمع إلى هكذا تصريح منك سيتهمك فورا بأحد أمرين هما، إما أنك جاهل وغير متخصص في الشأن العراقي إلا بما هو متصل بقشور إعلامية محددة، أو أنك تجانب وتغالط الحق والحقيقة". فأنا جاهل، وغير متخصص من وجهة نظر سيادته، لأنه يعتبر نفسه وحده هو الذي يمتلك الحقيقة التي أغالطها، ثم يبدأ في شرح تلك الحقيقة من وجهة نظره؛ فيقول للدلالة على تأصل الديموقراطية في العراق:

أولا: إن ما يزيد عن عشرة ملايين عراقي انتظموا في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، يحضرون اجتماعات أسبوعية مهمتها الأساسية تثقيفية، ويتضمن محضر كل اجتماع فقرة عن الديمقراطية المركزية أو المركزية الديمقراطية، وفقرة عن النقد والنقد الذاتي. التمس من سيادته في مجال إنقاذى من جهلي ان يشرح لي ما المقصود بالديموقراطية المركزية، ومالفرق بينها وبين المركزية الديموقراطية وجازاه الله عني خيرا.

ثانيا: يتضمن كل اجتماع أو ندوة حزبية حوار فكري عن الحرية والديمقراطية كأحد أركان الثالوث البعثي المعروف (وحدة – حرية – اشتراكية) وبحثت في أركان الثالوث عن الديموقراطية كأحد أركانه كما يزعم فلم أجد، ثم يذكر على طريق التأكيد على أن العراق كانت به ديموقراطية، إنه كان يوجد مجلس وطني، وتوجد

نقابات مهنية وعمالية وطلابية، وفي منطقة الحكم الذاتي كان يوجد مجلسين تشريعي وتنفيذي، ولم يذكر لي في إطار مفهومه المركزي العجيب عن الديموقراطية عن الدور الذي كانت تقوم به تلك النقابات والاتحادات أكثر من تنظيم المهرجانات والكرنفالات في الأعياد العراقية وما أكثرها، والتي من الممكن أن أحصرها على مدار العام. هل سمع أحد في يوم من الأيام عن نقابة مهنية أو عمالية طالبت بحق لأعضائها؟ وهل الاتحاد العام لعمال العراق هو الذي قام بالغاء نفسه في الثمانينات، أم أن هذا الإلغاء تم من خلال المصطلح العجيب ﴿الديموقراطية المركزية﴾، و بقرار فوقي فوجيء به الجميع.

ويصل كاتب الرسالة في النهاية إلى المحظور والذي ما كان يجب عليه وهو الإنسان الأكاديمي المحترم أن ينزلق إليه، فهو يخونني، بل ويكاد أن يكفرني رغم زعمه في بداية حديثه بأنه: "من بين العراقيين المؤمنين بحق وحرية الرأي حتى لو كان الرأي في غير المكان الذي يعبر عن انتماء الإنسان إلى حقيقة الحق الرباني المطلق بكونه خليفة الله في الأرض". فقد قال سيادته: "اتمنى لك عمقا أكبر في تخصصك في الشأن العراقي، وفرصة أكبر للاقتراب من الله سبحانه وتعالى وأنت تغازل الباطل لسبب أو لأخر. وبقي أن نهمس في أذنك المنتفخة، بأن الدماء التي تستهين بها، والجراح النازفة التي تسفهها في حوارك لكي تبرر وتسوغ ثمن الديمقراطية التي تعشق – وهي محض زعم وادعاء ديمقراطية فقط، وتقلل من كارثة شعبنا – سوف لن تسامحك أبدا يوم يكون لها معك لقاء أمام رب العزة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته سيد رجائي فايد".

وأبدأ من حيث انتهى صاحب الرسالة:

فبالله عليه، أستحلفه بأن يدلني على كلمة واحدة في حواري، أو أي حوار أخر أو أي مقال استهنت فيه بالدماء العراقية حتى تحاسبنى تلك الدماء أمام رب العزة يوم الفزع الأكبر.

كما أشكره – إن كان صادقا بالفعل – في أمنيته بأن اقترب من الله سبحانه وتعالى، وإن كنت أشك في أن أمنيته تلك صادقة. وليسامحني على ذلك الله سبحانه وتعالى، لأنه ذيل أمنيته بأنني أغازل الباطل لسبب أو لأخر.

أما مسألة انخراط عشرة ملايين مواطن عراقي في حزب البعث العربي الاشتراكي ﴿وللعلم لست خصما لهذا الحزب﴾ فإنني على يقين وأنت المقارب لهذا الحزب في الماضي والحاضر،ت علم جيدا وسائل الانخراط في صفوف هذا الحزب، والتي كانت تتلخص في ﴿ذهب المعز وسيفه﴾، فالمنتمي إلى صفوف الحزب كان يحصل على المناصب والبعثات الدراسية والمنح والعطايا، بل وفي نفس الوقت فإنه يؤمّن نفسه وآل بيته من سيف المعز، ولأن شر البلية ما يضحك فلقد أضحكني صاحب الرسالة عندما تحدث عن ديموقراطية حزب البعث ونقاباته ومجالسه النيابية سواء في بغداد أو أربيل منطقة الحكم الذاتي، ومبعث ضحكي أنني أعرف ما كان يجرى في العراق أفضل منه بكثير وأنني مجرد عن الهوى أرى الأمور وأرى أيضا ما في تلك الأمور، وفي هذ السياق فإنني أطرح على سيادته بعض الأمور راجيا منه أن يفكر فيها بموضوعية وتجرد من أي هوى، وأعتقد أنه وهو الأكاديمي كما وصف نفسه يستطيع ذلك:

ارجوه أن يدلني على تشريع واحد له أساسية صدر عن المجلس الوطني العراقي.

كما ارجوه أن يدلني على الخطوات التي كانت تتبع فيما هو أساس من ذلك وهو التعديلات الدستورية والتي كانت تصدر حصرا من مجلس قيادة الثورة، والذي يتلخص حصرا في رئيسه.

وأذكر في هذه المناسبة أنني دخلت في حوار مع صديق عراقي في الثمانينات من القرن الماضي حول الإجابة على هذا السؤال: هل الدستور العراقي دائم أم مؤقت، وكنت أعتقد أنه مؤقت، لكن اتضح أن مجلس قيادة الثورة أصدر قرارا بتحويله من مؤقت إلى دائم هكذا ببساطة دون علم فرد واحد من الشعب العراقي. فمجلس قيادة الثورة كان يُجري التعديلات الدستورية بقرار منه استنادا إلى أحكام الفقرة (ا) من

المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت، أما القوانين فكانت تصدر بموجب الفقرة (ا) من المادة الثانية والأربعين من الدستور العراقي المؤقت. هكذا في ظل غيبه كاملة من الشعب العراقي ومؤسساته ﴿وسَلِّمْ لي يا صاحب الرسالة أيها الأستاذ الدكتور الأكاديمي على الديموقراطية المركزية! !﴾.

وأذكر هذه الواقعة، والتي بإمكانك أن تحكم من خلالها عن شكل الديموقراطية التي كانت سائدة في العراق من وجهة نظرك، ففي السنة الأولى للحرب العراقية الإيرانية، وفي إحدى الزيارات الميدانية للرئيس العراقي ﴿رحمه الله﴾ لإحدى القرى، تقدم منه شاب قائلا: ذهبت لاستخراج إجازة قيادة أجرة وفشلت في الحصول عليها لأنني معوق، فقدت إحدى عينيَّ في قادسية صدام المجيدة، وكانت إجابة الرئيس – وليحاسبني الله الذي أخشاه إن كذبت فيما أقول – قال الرئيس: "شنو القانون؟ القانون هو كلمتين نكتبهم في ورقة، وأشار إلى مرافقه بأن يكتب يستثنى معوقو قادسية صدام من الشروط الصحية لاستخراج إجازة القيادة". وبالفعل صدر القانون وبإرادة فردية تماما. وأترك لصاحب الرسالة قراءة الواقعة جيدا، ومن ثم الحكم على ما كان في العراق من ديموقراطية! ! هي ديموقراطية مركزية وكما يقول ...! !

وواقعة أخرى أذكرها له، وهي المتعلقة بإعدام الدكتور رياض إبراهيم حسين وزير الصحة دون محاكمة، فهل يعرف صاحب الرسالة ملابسات ذلك؟ وإن كان لا يعرف فإنني سأذكر له تلك الملابسات، فبعد أن تبين أن الحرب العراقية الإيرانية ستتحول إلى حرب استنزاف للدولتين، وجه الأمام الخميني رسالة مفتوحة إلى الرئيس العراقي عارضا عليه أن يتنحيا معا، حتى يأتي مكانهما من يحل المشكلة، وجمع الرئيس العراقي القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة والحكومة، وطرح عليهم رسالة الخميني، وانبرى الحضور في التسابق على كيل المديح للقائد ﴿انت عمرى﴾، ﴿أنت الحب﴾، ﴿اللي شفته قبل ما تشوفك عينيا﴾، ﴿أنت العراق﴾، أنت أنت، أنت... الخ، إلا وزير الصحة، والذي ثكلته أمه فيما بعد، الدكتور رياض إبراهيم حسين، فقد فتح الله عليه ببضع كلمات، لم يقل سوى: "نناقش الرسالة سيدي الرئيس". فكانت

نهايته. ووقائع الاجتماع سمعتها من أحد الوزراء العراقيين السابقين، والذي كان حاضرا في هذا الاجتماع. تلك هي حرية الرأي التي كانت، والتي يتبناها بشدة صاحب الرسالة! ! ويود أن يعود العراق إليها.

هل كان هناك رأي عراقي واحد في الأحداث الجسام التي مرت بالعراق وأثرت على المنطقة بأسرها؟ سواء أكانت القدس عن طريق طهران أم القدس عن طريق الكويت! ! ومن قبلها اتفاقية الجزائر وتقاسم السيادة مع إيران على شط العرب إضافة إلى أراضي أخرى شرق شط العرب، ثم بعد ذلك الغاء تلك الاتفاقية وإعلان شط العرب عربيا بالاسم والحقيقة.

أما عن مجلسي الحكم الذاتي في أربيل (التشريعي والتنفيذي) فأسوق لكاتب الرسالة هذه الواقعة ليحكم من خلالها على ما كانت عليه تلك المؤسسات من مكانة. أصدر الأمين العام للأوقاف والشؤون الدينية قرارا بنقل ملا أحد المساجد من مسجد إلى أخر داخل المدينة، لكن مدير الديوان العام في الأمانة اعترض على القرار، مقررا أن ذلك ليس من صلاحيات الأمين العام (للعلم بدرجة وزير)، ولابد من أخذ رأي الوزارة في بغداد ﴿للاطلاع على الواقعة، ارجو الرجوع إلى مضابط الحكم الذاتي، ومن سوء حظ صاحب الرسالة أن نسخة من تلك المضابط تحت يدي﴾. فهل كانت تلك المؤسسات التي يتغنى بها صاحب الرسالة ذات قيمة؟ أم أنها كانت مؤسسات شكلية الهدف من ورائها أن نقول هناك مؤسسات للحكم الذاتي مركزها مدينة أربيل؟ استحلفه أن يجيب بأمانة! ! لقد كانت تلك أحد الأسباب التي أدت إلى فشل التجربة ﴿ارجو من كاتب الرسالة أن يطلع على كتابي أكراد العراق الطموح بين الممكن والمستحيل والصادر عن دار الحرية بالقاهرة، أو أرسله له حيث يقيم خارج العراق لأنني أعتقد أنه من مناضلي الفنادق لا الخنادق﴾، ﴿وسيجد في هذا الكتاب تحليلي المتواضع لأسباب فشل تجربة الحكم الذاتي والمستندة إلى الوثائق﴾، ﴿كما ارجو من سيادته الاطلاع أيضا على دراستي الميدانية المهمة وحسب التقييم العلمي لأكاديميين مصريين كبار، وعنوانها ﴾ كردستان العراق اشكالية الهوية بين الوطني

العراقي والقومي الكردي، والصادرة عن معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية﴾، ﴿ولعلم سيادته فإن هذين الكتابين تم تحكيمهما علميا وهما الأن أحد المراجع للرسائل الجامعية﴾. فترى من يستحق لقب الجاهل بالعراق وما كان يجرى في العراق؟؟!! وبالتالي من الذي يحق له أن يقول رأيا فيما يجرى في العراق، وما يجب أن تكون مخاطبته ممن هم أدنى منه قامة بالأدب الواجب وبما يليق.وأعود إلى باقي طروحات صاحب الرسالة، فهو في حالة من الغيظ، ﴿قالها بالضاد وليس بالظاء﴾، ومبعث غيظه أنني أحمل صفة المتخصص في الشأن العراقي، وبالطبع فله أن يبحث كما يشاء عن أمر يغتاظ له، هذا شأنه، لكن أن يغتاظ لأنني أحمل هذه الصفة، فهذا أمر أخر فأنا لا انتظر منه ولا من أشباهه شهادة، يكفيني أن أعلم أنه لا يعلم شيئا عما يخاطب، وإذا كان لا يتابع ما يكتب عن بلده، ومنها انجازات كاتب السطور من مؤلفات، ومئات المقالات، والاحاديث في الفضائيات والإذاعات على امتداد الوطن العربي، فتلك مشكلته، وعموما لا يهمني في كثير أو قليل تقييمه هذا، وفي المقابل وصف نفسه بأنه أكاديمي، في حين أن ما قرأته في متن رسالته بعيد كل البعد عن الأكاديمية والتي أفهمها، بل إن ما نعتني به من ألفاظ من نوع الجهل، أترفع من أن انحدر إلى مستوى الرد عليها. وهذا أمر بالغ الأساسية، فقد نصب من نفسه مالكا لصكوك الوطنية والقومية يمنحها لمن يشاء، فاتهمني بالباطل بقبول الاحتلال الصهيونى لفلسطين، وما كنت أود أن اقف موقف المدافع عن النفس، لكني أذكر بعض المعلومات التي يجهلها عني، فأنا نشأت في منظمة الشباب الاشتراكي في مصر، واتبنى فكر عبد الناصر على المستوى العام، ومواقفي في ذلك معروفة في مصر، فأنا عضو في كافة لجان المقاومة المصرية، وأشارك في فعالياتها، وأشارك في كافة القوافل الشعبية التي تتجه إلى قطاع غزة، وتقف بالمساعدات الأخوية عند مدينة العريش ليتسلمها إخوتنا في فلسطين، وكان لي مقال مهم تم نشره في صحيفة الأهالي المصرية تحت عنوان: "بل المقاومة هي التي تدعمنا". ولعلم كاتب الرسالة، قام ممثل فلسطين في الجامعة العربية بتوزيع

هذا المقال على كافة مكاتبها في الخارج. كاتب السطور التقي بالرئيس السورى بشار الأسد مرتين، وتحدث معه بكل جرأة عن أساسية تقوية الداخل السوري في وجه ما يحاك به من مؤامرت. بعد انتصار حزب الله في صيف ٢٠٠٦ سافر كاتب السطور إلى لبنان والتقي بقيادات حزب الله مهنئا وداعما. مواقف كثيرة يعرفها كل من يعرف كاتب السطور، ثم يأتي بعد هذا رجل يحمل فكر ﴿القدس عن طريق طهران ثم القدس عن طريق الكويت﴾ ليخلع عني صفة الوطنية؟؟!!

إن كلامه عن حمورابي يذكرني بأمر مضحك للغاية، فعندما نتحدث ونتحاور في ما وصلنا إليه من تخلف، أجد شخصا جاهلا يقول مستنكرا أننا بناة الأهرامات، وأصحاب الحضارات العريقة. ذلك تفكير في علم الاجتماع السياسى يسمى تفكير ماضوي. نحن نفكر في أحوالنا اليوم، وما ستصير عليه في الغد، فعندما أقول إن المواطن العراقي الذي بلغ الخمسين من عمره حتى سنوات قليلة مضت لم يكن يعرف شيئا عن الديموقراطية، فهي ليست إهانه للشعب العراقي، لأني محق تماما فيما أقول" فالديموقراطية هي في الأساس ممارسة، واستحلف صاحب الرسالة أن يدلني متى مارس المواطن ابن النصف قرن الديموقراطية طوال حياته؟ وعلى طريقة ولا تقربوا الصلاة لم يذكر أنني قلت عن هذا المواطن أنه بما يمتلكه من قيم أفرز برلمانا من أفضل البرلمانات في المنطقة، وأنه يعمل على الخروج متسلحا بهذه القيم وتدريجيا من أسر المحاصصة الطائفية إلى رحابة المواطنة الفعلية.

كنت أود أن أدخل حوارا موضوعيا مع الأخ الأكاديمي، يرتفع فيه الحوار فوق المهاترات اللفظية، ونلتزم بأدب الحوار، لكن الأخ الأكاديمي أعطى لنفسه الحق في تقييم الأخر وتكفيره وتخوينه، وأمثال هذا الأكاديمي هم الذين ندعوا لهم بصلاح الحال من أجل العراق، لأن وجود هذا الفكر التسلطى حتى الأن فيه خطر كبير على مستقبل العراق. هذا الفكر يتلخص في (إما أن تكون معي وإلا تصبح مستحقا للتخوين والتكفير).

رفقا أيها الأكاديميون بالعراق، وشعب العراق، ومستقبل العراق، وربنا يهدى.

نيجيرفان بارزاني ... حكاية كوردستانية

لا أذكر خلال لقاءاتي المتعددة معه أنني رأيته مرة واحدة وقد غابت الابتسامة عن وجهه، هي ابتسامة متألقة مفعومة بالأمل، وما في مرةِ التقيت به إلا وكان يبادرني بسؤال: كيف رأيت كوردستان في زيارتك الحالية، وما رأيك فيما تم فيها من تطور؟ وما في مرة أبديت فيها ملاحظة عن قصور في أحد الجوانب إلا وكان يتوقف عند ملاحظتي تلك، ويستفسر باهتمام عن أبعاد تلك الملاحظة، وكيفية معالجة أوجه القصور، دون أن تظهر عليه أي ملمح ضيق من ملاحظتي تلك. إنه الأخ العزيز نيجيرفان بارزاني، مهندس النهضة التي شهدها الإقليم. فمن مدن مهملة تفتقر إلى أبسط المقومات الأدمية، إلى مدن تقترب منْ أحدث المدن العالمية وأرقاها. ولمن لم يعش ذلك الزمان الذي كان المتنفس الوحيد لأهل مدينة أربيل هو الأورزدي باك، حيث يتوافد عليه الجميع لا يفعلون من شيء سوى الفرجة على بعضهم، إلى مدينة كما نراها اليوم عامرة بالتوكيلات الأجنبية من جميع دول العالم، والمراكز التجارية في كل مكان تزاحم بعضها. من يذكر تلك الأيام لابد له أن يتذكر أن بعض الاحتياجات الضرورية له كانت تتطلب سفرا إلى الموصل أو بغداد، وانعكس حاليا الحال فأصبح العراقي من بغداد والموصل وسائر المدن العراقية يأتي إلى كوردستان كي يحصل على احتياجاته من أسواقها العامرة، واتذكر هنا موّالا مصريا يعكس حالة مشابهة، وارجو أن يكون مفهوما لأنه بالعامية المصرية: "عجبى على عبد كان يمشى ورا سيده.. في أول اليوم يقرا الورْد ويعيده.. وفي أخر اليوم يرفع للسما إيده.. اتبدل الحال صبح سيده يبوس إيده". والموال عن الاقطاع في مصرعندما أصبح عبد الأرض مع الثورة مالكا للأرض .

هذا التحول الهائل وهـذه النهـضة العمرانيـة الرائعة كـان وراء تنفيـذها نيجيرفـان بارزاني، هو ابن عصر الحداثة ولاشك، طرق ومعه كتيبـة رائعـة أبـواب الحداثـة بكـل قوة.

سمعت عنه كـثيرا قبـل أن أشـرف بلقائـه أول مـرة عـام ٢٠٠٠ بمناسـبة احتفاليـة مئوية الجواهري، والتي شاركت فيها، كنـت أجلـس خلفـه مباشـرة في مراسـم إزاحـة الستار عن تمثـال الجـواهرى، وكـان يجلـس إلى جـواره الـدكتور روز نـورى شـاويس وخالد الذكر الشهيد سامى عبد الرحمن. قدمت للدكتور روز نسخة من كتـابى أربيـل ٨٨ هـ ولير ٩٩، وبينما كان يتصفحه فوجئت بالأسـتاذ نيجيرفـان يقـول بتلقائيـة للدكتور روز (كتاب رجائى فايد قصة جميلة)، وسعدت عندما وجدته يذكر بعض ما ورد في الكتاب، وهنا نهضت وقدمت له نفسي فصافحني بحفاوة بالغة، وعـرض علـى أن أبقى في أربيل بعد سفر الوفد لفترة كي أنجز بعض الأمور. وقبلت شـاكرا دعوتـه الكريمة. بعد عودتي من السليمانية استقبلني على طعـام الغـذاء، واطلعـت عـن قـرب على بساطته المتناهية، والتي جعلتنى أشـعر أنـني أمـام صـديق قـديم تـربطني بـه أواصر عدة، وأقولها بصدق، لقد أخجلنـى في هـذا اللقـاء بأدبـه الجـم" فعنـدما كنـت انهض لأمر ما كان ينهض معي، وعندما أعود كان ينهض من على مقعـده احترامـا. وأبديت هذه الملاحظة للصديق المرحوم عمر بوتانى، وأذكر انه قال لي: "لقد تربى في بيت كله أدب، ونحن نتعلم الأدب من هذا البيت". في هـذا اللقـاء طـال بنـا الوقـت لساعات، وسألته عن الوقت المسموح به فأنا أجلس إلى رجل لا يمتلـك وقتـه، لكنـه قال لي بحماس: "الوقت مفتوووووووح". وأكتبها كما ذكرها. في هذا اللقاء حـدثني عن أحلامه وطموحه، والعقبات التي تعترض طريقه، وكان واثقـا مـن أنـه سـيتخطى تلك العقبات. وفي هذا اللقاء تطـرق الحـديث إلى أمـر بـالغ الأسـاسـية، أود أن أسـجله كشهادة للتاريخ

قبل سفري إلى كوردستان اتصل بى سفير مصرى سابق ذاكرا أن سفير العـراق في القاهرة في ذلك الحين (همام الألوسى) يريد التعرف عليك، والتقينا بالـسفير في منزلـه

في القاهرة على طعام الغذاء، وبعدها طلب مني القيام بدور وساطة مع القيادات الكوردية، والدعوة إلى حوار معهم، وليكن في القاهرة. وفي مدينة السليمانية عرضت الأمر على الأستاذ جلال الطلباني فوافق على الفور، وفي أربيل عرضت نفس الأمر على الأخ نيجيرفان لأن الرئيس مسعود كان خارج الإقليم حينئذ، وأذكر جيدا أنه قال لي: "نحن لا نثق في الحكومة العراقية، ولكن نوافق على ما تعرضه وعلى الحوار لأنك طرف في المسألة، وكي تكون شاهدا على ذلك". وبالطبع أسعدتني إجابته لأنها عكست ثقته فيّ. في القاهرة أبلغت السفير موافقة الجانب الكوردي على الحوار، وتحقق ما قاله الأخ نيجيرفان، إذ لم يحدث أي نتيجة للمسألة، وحتى هذه اللحظة لا أعلم لماذا كانت محاولة السفير معرفتي والتواصل معي، إلا إذا كان في الأمر شيء أخر، لأنني أذكر أنه عرض عليّ وبالحاح السفر إلى كوردستان عن طريق بغداد وأنني سوف القى من الحكومة العراقية الحفاوة آلتي تليق بى. والحقيقة فقد خفت من حفاوة الحكومة العراقية...!!!!

التقيت به فيما بعدعام ٢٠٠٤ بعد سقوط النظام العراقي، واستئذنته في إعداد دراسة على طلاب الجامعات الكوردية خرجت فيما بعد في كتاب عن معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية تحت عنوان: "كوردستان العراق اشكالية الهوية بين الوطني العراقي والقومي الكوردي". وتحمس للفكرة كثيرا وأصدر توجيهاته بتوفير جميع الإمكانيات والتسهيلات لإنجاز هذا العمل. وللأمانة فقد سألنى عن الجامعات التي سأجرى فيها البحث فذكرت له جامعتى صلاح الدين ودهوك، وقال لي والسليمانية أيضا، لكني اعتذرت بسبب ضيق الوقت من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن لي في جامعتي صلاح الدين ودهوك صداقات عديدة ستساعدنى في إنجاز العمل، وأذكر هذه الملاحظة لأنني تعرضت لسؤال بشأنها في الندوة التي نظمها المعهد ونقلتها قناة الجزيرة، إذن، فمسؤولية عدم شمول جامعة السليمانية في هذه الدراسة هي مسؤوليتى أنا. وإن الأخ نيجيرفان طرح شمولها بالدراسة، ولولا حماسه للدراسة وتوجيهه بتوفير كل الإمكانيات لها ما كانت هذه

الدراسة قد رأت النور. وحماسه هذا مستمد من ثقافة الحداثة التي يتبناها وإدراكه لأساسية تلك الدراسة في عصر أصبحت فيه المعلومة لها الأولوية في كل شيء.

وكان لقائي الأخير عام ٢٠٠٦ بمناسبة حضوري مؤتمر ملتقى الفكر الإسلامي، وقبل اللقاء وافق لي من خلال منسق الزيارة الأخ هيمن عقراوي على إعداد دراسة جديدة تحمل عنوان: "تحولات الشخصية الكوردية نحو الحداثة"ز وعندما التقيت به كان سؤاله التقليدي: "ما رأيك فيما حدث في كوردستان"؟ وكانت إجاباتي هذه المرة هي ما قالته ابنتي – والتي رافقتني في الزيارة – "عندما كان أبي يحدثنا عما جرى في كوردستان كنا لا نصدقه، ونقول له أنت تبالغ، ولكن عندما حضرت ورأيت، قلت لأبي أنت لم تقل كل الحقيقة عما جرى. إن الحقيقة أكبر بكثير من الواقع". وفي هذا اللقاء طلب مني أن أحدثه عما يجري في مصر من حراك سياسي، واستمع إلى حديثي باهتمام بالغ، وهنا أدركت أنني أجلس إلى رجل يدرك جيدا أنه يعيش في إطار منطقة الأمن القومي، في كل جزء من أجزائها مرتبط بأمن الجزء الأخر. وتلك أحد مفاهيم عصر الحداثة. ورغم اهتمامه الكبير بما أقول فإن بسمته التقليدية لم تغب عن ملامحه

لا أنكر أنني أحب على المستوى الشخصى هذا الإنسان، لكنني عرضت بأمانة بعضا من ملامح شخصيته وما استطعت التقاطه منها، وحاولت قدر الامكان أن أكون أمينا في شهادتي. نستطيع أن نقول عنه إنه أحد البنائين العظام الذي شيد وعمّر. هو حكاية كوردستانية لابد أن تروى. هناك رجال يسعون إلى المناصب كي يرتفعوا بهذه المناصب، وهناك آخرون يسعى المنصب إليهم كي يرتفع بهم. ونيجيرفان بارزاني من الصنف الثاني. إنه ولا شك حكاية كوردستانية لابد أن تروى للاجيال. ولأن كردستان ولادة فإن معينها لا ينضب أبدا" ففي كل يوم يخرج من رحمها بنّاء جديد. وهاهو الأخ الدكتور برهم صالح يتسلم منه الراية. وأتوقع أن أعماله ستجعل منه حكاية كردستانية جديدة.

هل الاكراد مستبدون..؟
رد على مقال

تحت عنوان: "الأكراد.. بداية عصر استبداد الأقلية" شن الأستاذ محمد عبد الهادي في صحيفة المصرى اليوم هجوما حادا على أكراد العراق اتهمهم فيه بممارستهم لاستبداد الأقلية على أغلبية الشعب العراقي، بل واتهمهم بأنهم يهددون: "بتقسيم دولة عربية تكمل أهداف المؤامرة الخارجية على العالم العربي". لكن وللأمانه فإن الكاتب ختم مقاله بأمنية أشاركه فيها، وليُصدِّقني في القول، فإن الأكراد يشاركونه فيها أيضا. يقول الكاتب: "الأكراد والعرب معا مرشحون لبناء علاقة جديدة وعراق جديد على أساس الإحترام المتبادل والمواطنة والديمقراطية والعدالة عبر حوار وطني في إطار وطن واحد يتسع للجميع يعمل أبناؤه على تقدمه وازدهاره، ويقدم نموذجا للعلاقات بين الأقليات في الوطن الواحد يُحتذى به في العالم العربي".

لكن المقال وبكل أسف حمل الكثير من المغالطات أجد من واجبي وأنا متخصص في هذه المسألة ومقارب لها أن أصححها من وجهة نظري، وبحكم اطلاعي على تفاصيلها الدقيقة.

١-يقول الكاتب: "كما عطل الموقف الكردي جهود تحقيق المصالحة الوطنية وتنفيذ برامج التنمية وإعادة الإعمار"! ولا أدري من أين جاء بالمعلومات التي استند عليها في هذه المقولة، والتي تتناقض تماما مع الواقع. هل يعلم الكاتب أن مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان عندما وجد بوادر الفتنة الطائفية تظهر في أفق العراق بعد سقوط النظام دعا إلى مؤتمرللمصالحة الوطنية العراقية في أربيل شاركت فيه كافة التيارات السياسية العراقية، وذلك يومى ٢٦-٢٧ مارس ٢٠٠٤، وكان الشعار الذي انعقد تحت لوائه المؤتمر هو: "المصالحة الوطنية طريقنا نحو

السلام الاجتماعي وبناء العراق". واستهل البيان الختامي للمؤتمر بعبارة: "بدعوة كريمة من السيد مسعود البارزاني الذي أكد في كلمته التي افتتح بها المؤتمر أن المصالحة الوطنية ضرورة لمواجهة تراكمات الماضي وللإنطلاق نحو المستقبل".
ولأساسية المؤتمر فقد أرسلت رسالة إلى مسعود البارزاني أثمن فيها هذه الخطوة وأطالبه بالمزيد، وردّ على رسالتي برسالة جاء فيها: "كانت دعوتي للمؤتمر خشية مني على مستقبل العراق وعلى دخوله أتون الصراع الطائفي والعرقي". وختم رسالته: "اطمئنك بأنني سأكون دائما مع شعبي ووطنب العراق". هل يستحق صاحب هذا الموقف والذي لم يقم بمثله في العراق سواه أن نعتبره معطلا لجهود تحقيق المصالحة الوطنية..؟ وهل مثل هذه المقولات تسهم في تحقيق أمنية الكاتب والتي أشاركه فيها؟ أم أنها تؤدي إلى العكس.
٢-عن مسألة كركوك يقول الكاتب: "ولكن القيادة الكردية وحكومتها تريد ضم مدينتي كركوك الغنية بالنفط وخانقين للإقليم، وتلوح باستخدام القوة عبر قوات البيشمركة التي مارست عمليات عنف ضد الأقليات العربية والتركمانية في كركوك والمسيحيين في الموصل لإجبارهم على مغادرتها في مشهد وصفه عراقيون عرب بأنه يماثل ممارسات العصابات الصهيونية في فلسطين إبان حرب ١٩٤٨ لإجبار الفلسطينيين على مغادرة قرهم ومدنهم". وتشبيه القيادة الكردية بالعصابات الصهيونية هو تشبيه لا يليق، خصوصا من كاتب أنا على يقين من إيمانه بشرف الكلمة ومسؤوليتها. ولتوضيح تلك المسألة فإن هناك مناطق حدثت فيها عمليات تغيير ديموجرافي واسعة النطاق في العهود السابقة وبالذات في عهد صدام حسين، كان يطرد ساكني تلك المناطق من الأكراد والتركمان والكلدو أشور ويتم إحلال عرب من جنوب العراق مكانهم، ويمنح العرب القادمون منحا مالية وصلت إلى ٢٠ ألف دينار وقت أن كان الدينار يساوي ٣,٣ دولار! هل يعلم الكاتب أن الدار السكنية لغير العربي في كركوك كان لا يسمح لصاحبها بترميمها أو إعادة بنائها؟ وهل يعلم أن تعيين أي موظف في أي مصلحة حكومية في تلك المناطق كان يتطلب موافقة الأمن،

والذي كان يوافق فقط للعرب ولا يوافق لغيرهم؟ فمن إذن الذي يستحق تشبيهه بالعصابات الصهيونية؟ ولقد أشار الدستور العراقي والذي حاز ثقة العراقيين بأغلبية ساحقة لهذه المناطق ومنها كركوك وخانقين ومناطق أخرى في الموصل وديالى وواسط ووضع خطوات لتصحيح الأوضاع فيها، وهناك لجان مشكلة في بغداد تعمل حاليا من أجل ذلك" إذن، علينا أن نعلم جيدا أبعاد أي مشكلة قبل أن ندلي بالرأي فيها

٣-ويستطرد الكاتب في صب ظلمه على الأكراد، فيتهمهم بأنهم يستخدمون قوات البيشمركة في تهديد "المسيحيين في الموصل لإجبارهم على مغادرتها". ومسألة مغادرة المسيحيين لمدينة الموصل والتي شاهدها العالم كله لا يمكن أن يكون للأكراد أي دور فيها" فتهجير طائفة من مكان يكون من أجل تغيير هوية المكان لأغراض سياسية، ومدينة الموصل ليست من المناطق المتنازع عليها، وهي مدينة لا يشكك أحد في هويتها العربية، بل إن هروب المسيحيين من مدينة الموصل يزيد من نسبة العرب فيها على أساس أن الهاربين قوميتهم كلدانية وأشورية. فما مصلحة الأكراد في ذلك حتى نوجه لهم هذه التهمه؟

٤-ويتهم الكاتب القيادات الكردية بأنها ترفض "تمثيل الأقليات في إقليم كردستان مثل الشبك والأيزيديون والمسيحيون بدعوى أنهم جزء من الإقليم.. أي تأميم الأقليات الأخرى لصالح المشروع الكردي". والصياغة بهذا الشكل غير مفهومة لي شخصيا. فإذا كانت القيادات الكردية تدعي أن هؤلاء تابعين لها فإن ذلك معناه أن هناك نزاع حول تبعية هؤلاء، وبالتالي تسقط مسألة رفض تمثيلهم، إذ كيف أمثل شخصا ليس جزءا من إقليمي حتى هذه اللحظة وحسب قول الكاتب. وفي هذا السياق فإنني أود توضيح شيء ربما يوضح الكثير، هناك فرق بين لفظ كردي وكردستاني. الكردي شخص ينتمي إلى قومية معينة، أما كردستاني فهو شخص يعيش على هذه الأرض المسماة بكردستان أيا كانت قوميته" فهناك مواطن كردي كردستاني، وهناك عربي كردستاني، وهناك تركماني كردستاني، وهكذا.. ولعلم

الكاتب فإن قائمة التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي فيها العربي والتركماني والأيزيدي إلى جوار الكردي.
٥-نأتي إلى الاتهام المزمن للأكراد وهو العلاقة مع إسرائيل، وقد ذكر الكاتب في هذا الصدد ما يلي: "ولا يفوتنا هنا حديث الرئيس مبارك - لصحيفة يديعوت احرونوت مؤخرا - عن وجود اسرائيلي في شمال العراق". وضحكت ولكنه ضحك كالبكاء. ولاتعليق!
قضايا كثيرة أثارها الكاتب اعتمدت في أكثرها على معلومات غير صحيحة خرجت عن هذا الطرف العراقي أو ذاك في إطار الأجندة الخاصة بكل طرف وما كان يجب أن نستند إليها إلا بعد تدقيق. وإذا كنا نأمل لبناء علاقة عربية كردية وطيدة فإنها يجب أن ترتكز على الثقة والفهم المتبادل. وفي كتابه المهم عن القضية الكردية يقول عزيز الحاج الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعى العراقي: "سبب بقاء المشكلة الكردية بدون حل هو فقدان الثقة المتبادل بين الحركة الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة". فلنتعاون سويا من أجل بناء هذه الثقة كي يتحقق الأمل الرائع الذي ختم به الكاتب مقاله.

نحو عقد جديد بين العرب والاكراد (١)

(رب ضارة نافعة) حكمة قفزت إلى ذهني وأنا أرقب تداعيات الأزمة الأخيرة والمتمحورة في ظاهرها حول مسألة حزب العمال الكردستاني التركي .p.k.k بين العراق وتركيا أو بين الإقليم الكردي وتركيا – فكما إنه من ثوابت الأمور أن أي عملية سياسية في العراق تصبح أقوى عندما يشارك فيها ويدعمها الجانب الكردي، وكما أثبتت الأحداث ذلك إذ كان من المستحيل أن تتم أي عملية سياسية لا يشارك فيها الأكراد بل إنه من المستحيل أيضا أن تنعقد جلسة واحدة للبرلمان العراقي لا يشارك فيها نواب التحالف الكردستاني. وكانت الخبرات السياسية والتي تكونت وتراكمت لدا الأكراد لأكثر من عقد من الزمان هدية منهم إلى العراق ونخبته الجديدة لتعاونهم في العملية السياسية على أساس أن تلك النخبة انحصرت خبراتها في العمل المعارض للنظام السابق، ولم تتكون لتلك النخبة أية خبرة عملية في إدارة شؤون البلاد ـ ولم يضن أكراد العراق على شركائهم في المعارضة سابقا وفي حكم البلاد لاحقا بكافة الخبرات التي حققوها لأنفسهم، بل وبعلاقاتهم الدولية الواسعة مع العالم الخارجي بكافة توجهاته ـ لذلك فإن هذه الأزمة وضعت الشعب العراقي عموما ونخبته السياسية بشكل خاص على المحك ـ في أي خندق يتخندقون؟ هل في الخندق التركي الذي ربما قد يراه بعض ضيقي الأفق جدارا حاجزا بالوكالة ضد مطالبات الأكراد بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم مع ما يحمل هذا الاختيار من وصمة عار أبدية تلتصق بمن يتبناه؟ أم يقف هذا الشعب ونخبته في الخندق العراقي ضد الخندق التركي المقابل والذي يستهدف جزءا عزيزا وغاليا من دولة العراق الفيدرالية ولا يهم من يقطن في هذا الجزء من العراقيين؟ ولم تأخذ المسألة وقتا طويلا في التفكير والاختيار، فلقد حسمت الأغلبية الساحقة للشعب مع قياداته الأمر على الفور بالتخندق في الخندق العراقي رافعين راية السلام والمطالبة

بعلاقات طيبة مع تركيا أساسها الإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلتا الدولتين مع الإجماع على نبذ العنف وحل كافة المشاكل بالطرق السلمية والحوار" وبذلك أصبح الموقف الكردي العراقي أقوى بالتحامه مع كافة الطوائف العراقية الأخرى كما أن العملية السياسية في العراق هي الأخرى أقوى بأكراد العراق" من هنا فإنني أكرر ما بدأت به كلماتي (رب ضارة نافعة)، لأن هذه الأزمة أثبتت إضافة إلى ما ذكرناه أن الرباط الوطني هو أمر لا يجب أن يستهان به خصوصا إذا خيمت فكرة المواطنة الحقيقية على الجميع دون تمييز على أساس العرق أو المعتقد. ولكن طالما أننا تطرقنا إلى مسألة المواطنة فمن الواجب أن نتطرق إلى ما شاب مسألة المواطنة العراقية من شوائب ومشاكل يجب التطرق إليها بكل وضوح وشفافية، وهي أمور باتت معروفة جيدا للكافة، بل وصدر في بعضها أحكام قضائية. لكن هناك اشكالية في هذا الصدد وهي اشكالية الموقف العربي السابق من الأمور التي شكلت شوائب في المواطنة العراقية، وبالذات عدم وجود موقف عربي واضح ضد تلك الشوائب، والتي نقصد بها بكل وضوح الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، بل ربما كان موقف الأغلبية العربية (حكاما ومحكومين) من تلك الانتهاكات، أما إنكارها أو اتهام جهات أخرى غير النظام العراقي بارتكابها، بل وصل الأمر إلى خلق المبررات للنظام العراقي لما قام به حتى يطهره من جرمه ـــ هذه أمور يجب أن تكون واضحة كل الوضوح ويجب أن نتناولها بكل شجاعة من خلال نقد ذاتي شجاع ونبيل.وأذكر خلال زيارتي الأخيرة للإقليم الكردي أن أدرت حلقة نقاشية علمية أشرف وشارك فيها الأخ والصديق الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بوتانى في المركز العلمى الذي يترأسه في جامعة دهوك كان عنوان الحلقية النقاشية والتي شارك فيها أساتذة جامعيون ومثقفون (القومية الكردية بين ثلاث قوميات ـ العربية ـ التركية ـ الفارسية، صراع أم وفاق). وأذكر أن خلاصة تلك الحلقة النقاشية أن القومية العربية هي الأقرب لأكراد العراق، وهي التي بالإمكان أن تقوم معها علاقات توافقية مستقبلية. لم يكن هناك الأسعد بهذه النتيجة مثلي" لأن شغلي الشاغل هو العلاقات

العربية الكردية وكيفية تدعيمها. ويعلم عني ذلك كل من اقترب من تفكيري. من هنا فإنني آخذ من نتائج هذه الحلقة النقاشية مدخلا للولوج إلى عنوان مقالي: "نحو عقد جديد بين العرب والأكراد". وأؤكد في البداية أن ما يجمع بين العرب والأكراد أكبر بكثير مما يفرق بينهم وإننا نستطيع أن نستحضر المشترك من التاريخ بين القوميتين كي نسأل ما الذي باعد بيننا؟ رغم أن تاريخنا حافل بأسماء عظماء (صلاح الدين الأيوبى – قاسم أمين – عبد الرحمن الكواكبى – العائلة التيمورية - أول صحيفة كردية - أول إذاعة كردية – الاستقبال التاريخى للرئيس جمال عبد الناصر للملا مصطفى البارزاني)، وحافل أيضا بالفكر التنويري للأزهر الشريف الذي حمله أكراد من رواقهم في القاهرة إلى كردستان العراق. المشتركات إذن كثيرة، والفواجع أيضا ليست قليلة. وقد استحقت بامتياز اعتذارا قدمته مع بعض الزملاء، وتم نشره بعنوان: "نحن مدانون باعتذار تاريخي إلى أكراد العراق". هل يعتبر هذا الاعتذار بداية متواضعة للتفكير في صياغة هذا العقد المستهدف من هذا المقال؟ إنها دعوة اتقدم بها لكل من يعتقد ما اعتقده حول أساسية صياغة هذا العقد بين العرب والأكراد. عقد يبدأ بالضرورة بالاعتراف المتبادل بأي خطأ ارتكبه كل طرف تجاه الأخر. عقد نأمل أن تظلله روح الحب والتسامح. عقد يقتنع كل طرف فيه أنه يحتاج إلى هذا العقد أكثر من الطرف الأخر، فهو أكثر قوة بهذا العقد وبالطرف الأخر" وبذلك لن تكون هناك ميزة لطرف على حساب أخر، بل يكون المكسب والعائد للطرفين معا. أطرح هذه الفكرة هذا أملا في أن تجد صداها لدا أصحاب العقول المتفتحة لنبدأ حوارا جادا حول هذا الأمر المهم، ونصل في النهاية لأفضل صيغة له، مع الأمل في أن تتقدم جهة ما لتبني هذا المشروع.

نحو عقد جديد بين العرب والأكراد(٢)
وهل كان هناك عقد قديم...؟

تحدثنا عن ضرورة وأساسية صياغة عقد جديد بين العرب والأكراد للفائدة التي ستعود من وجهة نظري على طرفي العقد وليس لطرف على حساب الطرف الأخر...ثم اقترحت شروطا للحوار الذي سيؤدى إلى صياغة هذا العقد حتى نضمن له النجاح منها أن يظلل الحوار جو من السماحة والمحبة، وأن يرتفع الجميع على جراحات الماضي، كما اقترحت أن يبدأ الحوار بالمفكرين، ومن ثم تأتى مشاركة السياسيين. ولأننا ندعو إلى صياغة عقد جديد فإن هذا العنوان يعني بالضرورة أن هناك عقدا قديما أو قائما بين العرب والأكراد، وأن هذا العقد قد تجاوزه الزمن، وأن أحداث الماضي التي جرت في غياب هذا العقد أو بالتجاوز عليه وعدم احترامه تجعله عقدا فاقدا للصلاحية. والأمر حينئذ يحتم البحث عن عقد جديد يصاغ من قبل الطرفين، وبالتالي يكون مقبولا من كليهما.

ونعود إلى السؤالك وهل كان هناك بالفعل عقد قديم؟ وأجيب بكل أمانة: نعم كان يوجد هذا العقد. لم يكن عقدا مكتوبا وموقعا من الطرفين، ولكنه كان أشبه بشيء أخلاقي هلامي نستخدمه في أدبياتنا حكاما ومحكومين كأمر بدهي لا يحتاج إلى مناقشة أو مراجعة. ولكن عند التطبيق العملي في مواجهة أي مشكلة فإن الأمور تأخذ مسارات أخرى، ربما منها نسيان العقد أو سحقه تحت الأقدام والتصرف وفق ما تمليه المصالح الآنية.. نعم كان هناك عقد، ولكنه كان وفق صياغة الطرف الأقوى (المفترض هنا الطرف العربي)، ولم يؤخذ رأي الطرف الأخر في أي مفردة من مفردات هذا العقد. وأحداث التاريخ تشهد على ذلك" ففي كافة المفاوضات التي كانت تجرى بين الحركة الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة كانت تسفر في النهاية عن بيان يصدر من الحكومة العراقية متضمنا ما اتفق عليه، ويعقبه بيان من الحركة

الكردية. وكانت الحجة حينئذ أنه لا يجب أن تدخل الحكومة في اتفاق مع طائفة من مواطنيها ولذلك تحول ما اتفق عليه إلى ما يشبه المنحة أو الهبة من الحكومة. والحكمة تقول: "إن من يملك المنح يملك أيضا المنع"" ولذلك كان الارتداد عما اتفق عليه أمرا في غاية السهولة. ولمن يريد أن يستوثق مما أقول عليه أن يعود إلى بيان رئيس الحكومة العراقية الأسبق عبد الرحمن البزاز عام ١٩٦٤ وإلى بيان الحكم الذاتي عام ١٩٧٠... إذن، كانت الأمور تتم في الأغلب على أساس منحة تقدم من طرف إلى طرف. ولأن الأمور كانت وفق ذلك فإن هذا ليس له سوى معنى واحد، وهو أن هذا العقد الأخلاقي والهلامي لم يكن بين ندين متساويين. وتأكيدا على هذا الطرح لنقرأ سويا بعض الفقرات من المادة السابعة من دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، وهي مادة كانت لها صفة القداسة لدا البعثيين ولا يجرؤ كائن من كان من الاقتراب منها بالتعديل لفترة طويلة، إلى أن حتمت الظروف ذلك في إطار التطبيق الحكومي لمسألة الحكم الذاتي، فتم إضافة بعض الفقرات إليها عقب بيان الحكم الذاتي. ولكن الفقرة المضافة هي الأخرى تؤكد على طرحنا.

ما الذي جاء إذن في هذه المادة؟ هي مادة تعرّف الوطن العربي بأنه تلك البقعة من المعمورة التي يقطنها العرب والتي تقع بين جبال طوروس وجبال بشتكو وجبال الحبشة والصحراء والمحيط الأطلسي والبحر المتوسط وخليج البصرة والخليج العربي. وكأن معنى هذا التعريف أن تلك المنطقة بالكامل هي بحر عربي خالص لا يخالطه جنس آخر أو عرق أخر. وجاءت الإضافة في المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث والمنعقد في يناير كانون الثاني ١٩٧٤، ونختار منها بعض الفقرات نظرا لضيق المجال: "إن الحركة القومية الكردية في العراق برغم بعض الملابسات التاريخية التي رافقتها وما تحتويه من شوائب واتجاهات انعزالية رجعية بعضها على صلات مفضوحة بالدوائر الاستعمارية والرجعية فهي من حيث الجوهر والأساس حركة قومية".. "إن حزب البعث العربي الاشتراكي حزب قومي إنساني واشتراكي وديموقراطي العقيدة" لذلك فإن من الطبيعي تماما أن يتفهم الحقوق المشروعة

للجماهير الكردية، وأن يناضل في سبيل تأمينها وضمانها".. "فقد كان على الثورة والحزب أن يجدا ويبلورا صيغة نظرية وعملية لا تتعارض مع أهداف النضال العربي، واستطاع الحزب أن يجد فعلا الصيغة الصائبة والمتكاملة... الخ، وأن يجسدها بالوثيقة العظيمة بيان الحادى عشر من إذار ١٩٧٠م". وهناك ملاحظات عديدة على هذه الفقرات، فهي أولا لم تأت مكان فقرات أخرى كان يجب أن تحذف، ومنها ما ذكرناه، كما أنها أصرت في التعديل الذي يفترض أنه تصالحي أن تضمنه بعض الكلمات الطاعنة في الحركة الكردية من نوع العمالة للدوائر الاستعماري واتهامها بالرجعية و...الخ. والفقرة تؤكد على أن مسألة الحكم الذاتي لم تتم نتيجة لاتفاق بين طرفين، وإنما لتفهم طرف ثم لاجتهاده منفردا إلى أن توصل لهذه الصيغة" لذلك فما كان أسهل على المانح أن ينقض على تلك الوثيقة ويقوم في ظلالها بأبشع انتهاكات تعرض لها الأكراد على مر التاريخ.

ولنترك التاريخ ونتجه إلى المستقبل. نحن نريد ونسعى إلى صياغة وثيقة شارك في صنعها ندين لا فضل لأحد على الأخر فيها.. وثيقة تحمل في طياتها عوامل البقاء، ومن ثم التطور إلى الأفضل وفق ما تحتمه الظروف المستجدة.. وثيقة بها ما يجعلها أصعب من أن تنتهك من قبل طرف من الأطراف.

أعلم أن المسألة صعبة، ولكنني أزعم أنها ليست بالمستحيلة شريطة أن يؤمن أصحاب الفكر والرأي أن هذا العقد المنشود فيه صالح العرب والكرد معا. وإننا نستهدف بهذا العقد الإنسان العادي الذي لا ذنب له على الإطلاق في كل ما جرى من فواجع في الماضي، بل ربما كان هو الأخر سواء في هذا الطرف أو ذاك ضحية هو الأخر. النظم السياسية لن تبق .. الشعوب وحدها هي الباقية.. ونحن بهذا العقد المنشود نسعى إلى خير تلك الشعوب. وعلينا أن ندرك جيدا أن حقائق الجغرافيا ربما تتغلب على سلبيات ماحدث في التاريخ. ونحن نامل ذلك. حقائق الجغرافيا تؤكد على أن العرب والكرد كانوا على هذه البقعة من المعموره منذ القدم ومازالوا وسيظلون. ولابد أن تكون هناك صيغة أخلاقية تحدد وتنظم طبيعة العلاقة فيما

بينهما. لا يستطيع الكرد أن ينزعوا أنفسهم من واقعهم الجغرافي وما يترتب عليه من مصالح مشتركة. والأمر نفسه ينطبق على العرب. فلماذا إذن لا نسعى إلى صياغة هذا العقد؟ سؤال أوجهه لكل من ل يرى ضرورة لهذا الأمر.

وتلك هي كلمتي الأخيرة والافتتاحية في هذا الموضوع وفي انتظار اسهامات كل من يعنيه الأمر.

قضية تاشيرة الدخول إلى مصر

ما كنت أود الاقتراب من هذه القضية الشائكة، لولا أنني وجدت أن الأمور قد وصلت إلى درجة لا يمكن السكوت عنها، فالمسألة متعلقة بمرضى يأملون في الشفاء على أيدي أطباء مصريين، وطلاب علم يسعون إلى استكمال دراساتهم في الجامعات المصرية، وشخصيات عامة تسعى إلى التواصل مع الشعب المصري على أساس أن مصر هي بوابة العالم العربي. وعلى الجانب الكردي بشكل خاص فإنهم ينظرون إلى مصر بنظرة شديدة الخصوصية، وكل منهم يحمل في صدره عبقا تاريخيا حلوا عن مصر. ولأنه كما جاء في مقدمة كتابي (كردستان العراق اشكالية الهوية بين الوطني العراقي والقومي الكردي) والصادر عن إحدى منظمات جامعة الدول العربية (السياسة خبز الأكراد اليومي)، جاء في تلك المقدمة (السياسة زاد الأكراد اليومي، لذلك فلو سُئل صبي كردي عن مصر لانطلق قائلا: أول إذاعة كردية، وأول صحيفة كردية، ولقال بشكل عفوي جمال عبد الناصر" لذلك فإن مصر محفورة في قلوب الأكراد. وكل منهم يتمنى زيارة إلى مصر، بل إن كبار السن من أمثالي يتمنون زيارة القاهرة ليشاهدون الأماكن التي جرت فيها أفلام الخمسينات والستينات، ليعيش كل منهم تلك الأيام الرومانسية الجميلة في ذلك الزمن الجميل. ولكن دون الوصول إلى القاهرة يقف سد منيع اسمه تأشيرة الدخول إلى مصر. وأقولها بكل أمانة من خلال معايشتي لهذا الأمر أن الأصل بالنسبة لتأشيرة دخول العراقي إلى مصر هو المنع وليس المنح، وحتى نرجع الأمور إلى أصلها فإنني أعتقد أن هناك أسباب موضوعية من وجهة نظر المانح بشأن هذه التأشيرة، فقد حدث بعد سقوط النظام السابق، وصول أعداد كبيرة من العراقين إلى القاهرة لأسباب تختلف من واحد لآخر، واستوطن معظمهم في مدينة ٦ أكتوبر، والتي تعتبر من ضواحى القاهرة والتي بها مدينة الانتاج الإعلامي والقنوات الفضائية والنايل سات، وكان ضمن هؤلاء أخوة من

الشيعة، لكن هؤلاء تقدموا إلى السلطات المصرية بطلب إقامة حسينية شيعية، وربما لا يعرف الكثيرون – ومنهم هؤلاء – أن المذهب السنى يعتبر أمنا قوميا لا يجوز الاقتراب منه في مصر، وارتفعت الأصوات المستهجنة لذلك، ليترتب على تلك المطالبة ما نراه الآن من إجراءات بالغة الشدة في منح الفيزا للعراقيين جميعا مهما كانت انتماءاتهم الطائفية، ونصل في نهاية الأمر إلى الحالة الغريبة التي نعايشها الآن . الأصل هو المنع والاستثناء هو المنح. عايشت هذه المشكلة وكلي حزن للحالة التي أراها. فبكل أسف كل عراقي وافد للقاهرة ينظر إليه في غالب الأحوال على أنه حزام ناسف متفجر. وأتوقف هنا عند مثالين كنت على مقربة منهما:

المثال الأول: كان بطله مسؤول العلاقات الخارجية في نقابة صحفيي كردستان الأخ شيركو حبيب. حضر إلى القاهرة، ودخل بدون تأشيرة مسبقة لأنه يحمل جواز سفر بريطانى، وأخبرني أنه يسعى إلى إقامة حوار إعلامي عربي كردي في القاهرة، ونظمت له عدة لقاءات مع نقابة الصحفيين المصريين، وأيضا مع عدد من كبار كتاب الصحف المصرية، ثم التقيت معه بالأستاذ أحمد حمروش رئيس لجنة التضامن المصرية ورئيس لجنة التضامن الأسيوي الأفريقى. وهما منظمتان على مقربة من الخارجية المصرية، وأرسل الأستاذ حمروش خطابا إلى الجهات المعنية يطلب فيها منح تاشيرة دخول لنقيب صحفيي كردستان فرهاد عوني للتباحث حول عقد هذا المؤتمر، وعلى مدار أكثر من شهرين، كان الأخ شيركو يتصل بى يوميا عبر الإيميل ليستفسر عن الفيزا وأنا بدوري اتصل بالموظف المسؤول عن ذلك في التضامن، إلى أن انتهي الأمر في النهاية برفض منحه تلك التأشيرة. وكان هذا الرجل الفاضل الذي يمشي مستندا على عصا من الممكن أن يشكل خطرا على الأمن في مصر! !

المثال الثاني: خاص بالطلاب الذين استطعت أن أحصل لهم وبجهد جهيد على قبول مبدئي في الدراسات العليا في الجامعات المصرية، وأرسلت لهم ما يفيد القبول، وفشلوا في الحصول على تأشيرة الدخول إلى مصر.

استفزتي الحالة كثيرا فأثرتها في مؤتمر نظمه المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، وأذكر أنني قلت يومها: إذا كنا ننعي على أنفسنا أننا ابتعدنا عن العراق لسنوات طويلة مضت، وأنه من الواجب أن نتواصل مع الشعب العراقي حتى لا تأتي قوة أخرى – وكما حدث في السنوات الماضية – لتملأ الفراغ الناشيء عن تغيبنا. فكيف يتم ذلك في ظل هذه التعقيدات في منح تأشيرة الدخول للعراق والتي تقف حجر عثرة على طريق هذا التواصل؟ وفي أكثر من لقاء تليفزيوني تحدثت عن المشكلة مطالبا بضرورة حلها.

إنني اعتقد جازما أن هذه المشكلة لن تجد لها حلا إلا من خلال الاتصالات المباشرة عند المستويات السياسية العليا. ولابد من خطوات من الجانبين في اتجاه تذليل تلك العقبات.

في الأسابيع الماضية كان هناك اجتماع قمة بين الرئيسين حسنى مبارك وجلال الطلباني. فهل طرحت هذه المشكلة خلال هذا الاجتماع؟ اتمنى أن تكون قد طرحت، لأن حل هذه العقدة فيه من الخير العميم على كلا الطرفين المصري والعراقي.

إن التوصل إلى حل موضوعي لهذه المشكلة سيمكن طالب العلم من أن يستكمل دراسته في القاهرة، ويمكن المريض من أن يسعى وراء العلاج في مصر، ويمكن المفكرين من الالتقاء بمفكري مصر والتحاور معهم وتبادل الأراء حول كافة القضايا الخلافية، سيكون التواصل حينئذ بين الشعبين أكبر، وتزداد الروابط التاريخية بين الشعبين رسوخا ومتانة، بل سيتمكن أبناء جيلي من السير بأقدامهم حيث سار محمد عبد الوهاب وفريد الأطرش وفاتن حمامة، وستعيدون في تلك الأماكن ذكريات شبابهم. وبكل تأكيد ليس كل عراقي عبارة عن حزام ناسف، فالأغلبية الساحقة منهم أناس طيبون مضيافون يسعون إلى التواصل الإنساني مع الأخر، أما هؤلاء أصحاب الأحزمة الناسفه فإنهم في الأغلب الأعم من الوافدين على العراق.

في مسألة التقارب المصري الكوردي

تشغلني منذ فترة مسألة التقارب المصري الكوردستاني. وعن أوجه هذا التقارب وكيفية تحقيقه في هذا الاتجاه حاولت قدر إمكانى الإسهام ببعض المقترحات والخطوات في سبيل ذلك. وكان قيامي بترتيب لقاءات لجميع الأخوة الكورد الذين يزورون القاهرة مع أساس النخب الفكرية في مصر، فكان أن رتبت لقاءات مع فضيلة الأمام الراحل الدكتور الشيخ محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الازهر، ومع نقابة الصحفيين المصرية، ومع جمعيات ومراكز ثقافية وفكرية أخرى، بل أنني أذكر بكل فخر أنني أسهمت في عقد بروتوكول بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز التوثيق الكوردي بجامعة دهوك والذي يترأسه الصديق الدكتور عبد الفتاح بوتاني، وكذلك مع معهد البحوث والدراسات العربية التابع للجامعة العربية، ومن خلال هذا التعاون تصل إلى دهوك مطبوعات كلا المؤسستين العلميتين فضلا عن مطبوعات المركزين. وفي الأسبوع الماضي وصلتني رسالة عتاب من الأخ الدكتور بوتانى عن أمر لا دخل لي فيه على الإطلاق، بشأن ما كتب عن الإقليم في مطبوعة صدرت عن معهد البحوث العربية وما احتوت عليه هذه المطبوعة من أخطاء تجافي الحقائق كما يراها الأخ بوتانى. أنا لا أدافع في هذا المجال عن معهد البحوث ذلك أو على من حرر هذه المطبوعة، ولكننى اتحدث هنا عن المناخ الذي أدى إلى خروج هذه المعلومة من معهد علمي رصين من الممكن أن تصبح مرجعا أكاديميا يعتمد عليه في الأبحاث والدراسات وبالتالي تصبح المعلومة الخطأ بدهية لا تناقش. والمناخ الذي أقصده وتسبب في خروج مثل هذه المعلومة هو غياب المعلومة الصحيحة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال التواصل الدائم والمستمر والقوى. وعلينا أن نعترف بأن الإعلام الكوردي الموجه إلى الأخر مازال حتى لحظتنا هذه عاجز عن توصيل الحقيقة والتجربة التي تحدث في كوردستان إلى الأخر. وهذه

المسألة تحدثت فيها كثيرا، ولن أملّ من الحديث فيها إلى أن ألمس بنفسي تغيرا حقيقيا في الإعلام الكوردستاني بالشكل الذي اتمناه، أو يتغمدني الله برحمته والقى وجهه سبحانه وتعالى. وكما قلت في مقال سابق إن ما يحدث في الإقليم من منجزات هائل لابد أن يواكب بإعلام على ذات القدر من العظمة كي ينقل ما حدث إلى الأخر.
ولأني بعد كل زيارة أقوم بها للإقليم أحكي مشاهداتي للأصدقاء في مصر وهم من النخبة في عموم المجالات، فقد لاقيت الحاحا متزايدا من الكثير بأمنيتهم الملحة في زيارة سياحية للإقليم على نفقتهم الخاصة، والتقطت هذه الرغبة وفكرت فيها مليا.
الإقليم يمتلك امكانيات سياحية هائلة، ربما لا تتوفر في المنطقة، بل إنها من حيث نوعيتها لا تتوفر يقينا في أي بقعة من بقاع المنطقة، فلماذا لا تصبح العملية السياحية من بلدان المنطقة هدفا مهما نسعى إليه، ويأتي المواطن العربي إلى الإقليم فيتمتع بمناظره الخلابة وكرم ضيافة أهله وبالأمن والأمان فيه، فيعود إلى أصدقائه وأحبائه يحكي عما شاهد في الإقليم. المسألة تحتاج إلى تفكير شجاع، وترتيب مسبق. ولأني هنا اتحدث عن مصر فلابد من ترتيب مصري كوردي في هذا المجال، شركة سياحية مصرية وأخرى كوردية، ويتم تنظيم رحلات سياحية تحدث التقارب الذي اتمناه. أنا أعلم أن القطاع الخاص يهمه الربح أساسا، واعتقد أن هذه المسألة ربحها مضمون، وإن أصعب خطواتها هي خطوتها الأولى، أما بعد ذلك فسوف يكون الأمر ميسورا. واعتقد أن المسؤولين في كوردستان لن يبخلوا على أمر كهذا بتقديم كل التسهيلات الممكنة، لأن النتائج التي ستتحقق منه كثيرة. إن السير آلاف الأميال يبدأ بخطوة واحدة. فمن هو ذلك الشجاع الذي يبدأ تلك الخطوة.

خـــاتمـــة

حاولت في الصفحات السابقة أن تجتمع المقالات التي اخترتها حول مضمون واحد، هو نظرتي ونظرة الكثير من أصدقائي ومن عدد لا بأس به من النخب الفكرية المصرية، إلى كردستان العراق وما يجري بها من تطورات، وأيضا ما يواجهها من أخطار سواء أكانت تلك الأخطار منطلقة من الداخل العراقي، أم من دول الجوار، أم من العالم الخارجي. حاولت أيضا رصد الخطاب السياسي لكرد العراق بالنسبة لمستقبل الإقليم وعلاقته ببغداد، وعلاقات الإقليم بدول الجوار، وبالعالم الخارجي. وبالطبع فأن أمل أي كاتب أن يكون قد وُفِّق فيما أراد. وهذا ما حاولت أن أحققه. ومنتهى أملي أن أجد من يتفق معي فيما استهدفته، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه" وعليه فلابد من وجود من يختلف ويعارض ويلاحظ. تلك هي الطبيعة الإنسانية، فالاختلاف وارد، بل ومؤكد. واتمنى مخلصا أن نرسخ ثقافة كيفية الاختلاف الحضاري فيما بيننا، لأننا - وبكل أسف - لا نعرف كيف نختلف. وتلك كارثة، رغم أن تراثنا الإسلامي زاخر بثقافة الاختلاف، فالأمام الشافعي قال: "هذا مبلغ علمنا، ومن أتى بخير منه تبعناه"، وقال أيضا: "رأيي صواب يقبل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب". لذلك فسوف أكون ممتنا لكل من يبدي ملاحظة على ما ورد في هذا الكتاب، وسأكون سعيدا عندما أدخل معه في حوار حول نقاط الاختلاف شريطة أن يكون ذلك في إطار أدب الحوار الواجب، وليس كما أواجه من حين لأخر بهجوم من هنا وهناك لا يعرف أصحابه كيف يختلفون.

بقى أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من عاونني في إصدار هذا الكتاب، وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور كاوه محمود شاكر وزير الثقافة والشباب في إقليم كردستان على موافقته على طباعة الكتاب على نفقة الوزارة، ودعوته الكريمة لي لزيارة الإقليم، وكذلك الأخوة الأعزاء في الوزارة الذين تكبدوا جهدا كبيرا في ترتيب الزيارة واستلام مواد الكتاب عبر البريد الإلكتروني، والإشراف على عملية الطباعة.كما أشكر الفنانة المصرية التي صممت غلاف الكتاب وطلبت عدم ذكر اسمها لأسباب تخصها، فلها مني كل التقدير.



مطبعة الثقافة
٣٠٠٠ دينار